كلية العلوم الاجتماعية

المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

تخصص: علم الاجتماع

الشباب والزواج بهدف الهجرة الخارجية بين التأثر و المتغيرات الجديدة

دراسة ميدانية لبلدية "حجاج"،مستغانم

إعداد الطالب:

لكريد عبد القادر

تحت إشراف الأستاذة:

أ.د. بريجة شريفة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
بومحراث بلخير	أستاذ	الرئيس	جامعة وهران2
بريجة شريفة	أستاذة محاضرة"أ"	المقرر	جامعة وهران2
مالك شليح توفيق	أستاذة محاضرة"أ"	مناقش	جامعة وهران2
لغرس سهيلة	أستاذة محاضرة"أ"	مناقش	جامعة معسكر

الموسم الجامعي:**2020/2019**

كلمة شكر

نشكر الله تعالى على توفيقه و على فضله و إحسانه أن يسر لنا بقدرته سبيلا إلى العلم و المعرفة، كما أتقدم إلى الأستاذة " بريجة شريفة " التي قبلت الإشراف على بحثنا هذا كما أشكر كذلك كل من الأستاذة " جميل نسيمة" و الأستاذة " مكناس فاطمة" و السيدة "خضرة".

كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد على ميلاد بحثنا هذا.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الوالدين الكريمين ممنيا من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما .

إلى أفراد الأسرة الكريمة الإخوة و الأخوات

إلى زوجتي الغالية و إبنتي "هبة"

إلى كل الأهل و الأصدقاء أهدي هذا العمل

عبد القادر

العنوان الصفحة

كلمة شكر

الإهداء

قائمة الجداول والأشكال

الفهرس

مقدمة عامة..... 11

1 – إشكالية الدراسة..... 13

2 – تساؤلات الدراسة..... 14

3 – فرضيات الدراسة..... 15

4 – أسباب اختيار الموضوع..... 16

5– أهمية الدراسة..... 16

6 – أهداف الدراسة..... 17

7– منهج الدراسة..... 18

8 – تحديد المفاهيم الأساسية..... 19

9 – الدراسات السابقة..... 26

❖ الفصل الأول: سوسيولوجيا الهجرة

تمهيد 36

1-1-1- لمحة تاريخية عن الهجرة..... 37

1-1-2 – بدايات سوسيولوجية الهجرة..... 39

*أولا مدرسة شيكاغو بين النشأة وإسهاماتها في سوسيولوجية الهجرة..... 39

*ثانيا : المقاربات النظرية لسوسيولوجية الهجرة حسب مدرسة شيكاغو..... 41

*ثالثا : المقاربة النظرية السوسيولوجية لظاهرة الهجرة عند عبد الملك صياد..... 44

1-2 – المدارس والاتجاهات المفسرة لظاهرة الهجرة..... 47

*أولا : مدارس تفسير ظاهرة الهجرة..... 47

*ثانيا : الاتجاهات المفسرة للهجرة..... 48

1-3 – أنواع الهجرة..... 51
*أولا تصنيف الهجرة من حيث الكم..... 51
* ثانيا – تصنيف الهجرة من حيث الكيف..... 52
*ثالثا – تصنيف الهجرة حسب الزمن..... 53
*رابعا – تصنيف الهجرة حسب إدارة القائمين بها 55
*خامسا – تصنيف الهجرة حسب المكان..... 55
1-4 – النظريات المفسرة للهجرة..... 57
1-4-1- النظرية الجغرافية..... 57
1-4-2- النظرية الاقتصادية..... 58
1-4-3- النظرية الاجتماعية الثقافية..... 59
خلاصة..... 66

❖ الفصل الثاني: الهجرة الجزائرية

تمهيد..... 69
2-1- هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي..... 69
2-2- طبيعة هجرة الجزائريين إلى المشرق وأسبابها..... 70
2-3- مقاربة سوسيو تاريخية للهجرة في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي..... 72
2-4 - الهجرة في الجزائر غداة الاستقلال حتى 1988..... 76
2-5 - الهجرة في الجزائر.....78
2-2- واقع التشغيل في الجزائر..... 78
2-2-1 - واقع البطالة في الجزائر..... 85
2-2-2- حجم الهجرة الجزائرية..... 86
2. 4 – هجرة الكفاءات الجزائرية..... 90
2. 5 – ترتيب الدول المستقبلة للهجرة الجزائرية..... 91
2. 6 – حجم الهجرة الجزائرية مقارنة بحجم الهجرة المغاربية..... 92
خلاصة..... 94

❖ الفصل الثالث : الشباب و الزواج

تمهيد..... 96
3-1-1 -الحقل الشبابي في علم الاجتماع..... 97
3-1-2- خصائص واحتياجات الشباب.....,,,..... 105
3-1-3- الشباب بين التنشئة الاجتماعية والقيم..... 108
3-2-1 – ماهية الزواج..... 112
3-2-2 – الزواج مقاربة سوسيولوجية..... 120
خلاصة..... 128

❖ الفصل الرابع: سوسيولوجيا التغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري

تمهيد..... 130
4-1-1 – مفهوم التغير الاجتماعي..... 131
4-1-2 – التغير الاجتماعي وبعض المفاهيم المقاربة..... 132
4-1-3 – عوامل التغير الاجتماعي..... 134
4-1-4 -مراحل التغير الاجتماعي.....138
4-1-5 – أشكال التغير الاجتماعي..... 139
4-1-6- مظاهر التغير الاجتماعي.....139
4-1-7 – عوائق التغير الاجتماعي.....141
4-1-8 – عوامل نجاح التغير الاجتماعي.....141
4-2-1 – مدخل إلى التغير الاجتماعي.....142
4-2-2 – التغير الاجتماعي في الجزائر.....151
خلاصة.....156

❖ الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

5-1 – المجال المكاني.....158
5-2 – عينة البحث.....159
5-3 – المجال الزمني.....159
5-4 – مجتمع البحث.....160
5-5 – تصميم العينة.....160,
5-6 – نوع الدراسة.....161
5-7 – أدوات جمع البيانات.....161
5-8 – التعليق الإحصائي.....162
5-9 – تحليل وتأويل المعطيات.....185
خاتمة.....190
قائمة المراجع و المصادر.....192
الملاحق.....202

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

الجدول رقم (01) يمثل عدد الموظفين حسب الجنس والسن خلال 2001، 2007.	
الجدول رقم (02) يمثل عدد العمال حسب الصنف خلال سنتي (2001 . 2007)	
الجدول رقم: (03 . أ) يمثل توزيع النشاطين حسب المناطق والقطاعات الاقتصادية	
الجدول رقم: (03 . ب) يمثل توزيع النشاطين : التجارة والخدمات والأشغال العمومية	
الجدول رقم (04) يمثل تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة 1989- 2008	
الجدول رقم (05):يمثل معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي لسنة2007	
الجدول رقم (06) يمثل تطور حجم الهجرة خلال الفترة 1990 – 2009	
الجدول رقم (07) يمثل توزيع المهاجرين على مختلف البلدان المستقبلة	
الجدول رقم (08) يمثل توزيع المهاجرين حسب الفئة العمرية على مختلف البلدان المستقبلة.	
الجدول رقم (10) يمثل توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي على مختلف البلدان المستقبلة.	
الجدول رقم (11) يمثل دخول الطلبة المهاجرين إلى فرنسا (الجزائر، تونس والمغرب)	
الجدول رقم (01) يوضح توزيع العينة حسب الجنس	
الجدول رقم (02. أ) يوضح توزيع الأعمار حسب جنس العينة	
الجدول رقم (02. ب) يوضح توزيع العينة حسب فئة الأعمار	
الجدول رقم (03) يوضح تصنيف العينة حسب مكان الإقامة	
الجدول رقم (04) يوضح تصنيف العينة حسب الحالة العائلية	
الجدول رقم (05) يمثل توزيع جنس العينة حسب المستوى التعليمي	
الجدول رقم (06) يمثل توزيع جنس العينة حسب ممارسة العمل	
الجدول رقم (07) يمثل توزيع جنس العينة حسب الرغبة في الهجرة	
الجدول رقم (08) يمثل عدد الدول المرغوبة للهجرة الخارجية (بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة)	
الجدول رقم (09) يمثل إقامة العينة الراغبة في الهجرة الدائمة أو المؤقتة	

الجدول رقم (10) يمثل الطريقة الأنسب للهجرة بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة	
الجدول رقم (11) يمثل نوع المغتربين (أقارب أو جيران) بالنسبة لجنس العينة	
الجدول رقم (12) يمثل أسباب الهجرة الخارجية حسب جنس العينة الراغبة في الهجرة	
الجدول رقم (13) يمثل علاقات الشباب (العينة الراغبة في الهجرة) بالمهاجرين و أبنائهم أثناء عودتهم لقضاء العطل	
الجدول رقم (14) يمثل علاقة التأثر العينة الراغبة في الهجرة و المغتربين	
الجدول رقم (15) يمثل الهدف من الزواج بمغترب (ة) حسب جنس العينة الراغبة في الهجرة	

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (01) يبين توزيع العينة حسب الجنس	
الشكل رقم (02) يوضح توزيع العينة حسب فئة الأعمار	
الشكل رقم (03) يوضح توزيع العينة حسب مكان الإقامة	
الشكل رقم (04) يمثل توزيع العينة حسب الحالة العائلية	
الشكل رقم (05) يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	
الشكل رقم (06) يمثل توزيع العينة حسب ممارسة العمل	
الشكل رقم (07) يمثل توزيع العينة حسب حسب الرغبة في الهجرة	
الشكل رقم (08) يمثل عدد الدول المرغوبة للهجرة الخارجية بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة	
الشكل رقم (09) يمثل إقامة العينة الراغبة في الهجرة الدائمة أو المؤقتة	
الشكل رقم(10) يمثل الطريقة الأنسب للهجرة بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة	
الشكل رقم (11) يمثل نوع المغتربين (أقارب أو جيران) بالنسبة لجنس العينة	
الشكل رقم (12) أسباب الهجرة الخارجية حسب جنس العينة الراغبة في الهجرة	
الشكل رقم (13) يمثل علاقات الشباب (العينة الراغبة في الهجرة) بالمهاجرين و أبنائهم أثناء عودتهم لقضاء العطل	
الشكل رقم (14) يمثل علاقة التأثر بين العينة الراغبة في الهجرة و المغتربين و نمط معيشتهم	
الشكل رقم (15) يمثل الهدف من الزواج بمغترب (ة) حسب جنس العينة الراغبة في الهجرة	

مقدمة

مقدمة :

البحث في قضايا الهجرة و رغبة الشباب في الانتقال من مجتمع لآخر يعتبر واحدا من القضايا ذات الارتباط المباشر بالكثير من المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية، فعملية الهجرة الخارجية لم تكن ظاهرة منعزلة عن مجمل التغيرات المجتمعية الأخرى التي ضربت نسيج المجتمع الجزائري، فهذا الأخير عرف حركة جد متسارعة في الهجرة نحو أوروبا و خاصة بعد الاستقلال، فتدافعت أعدادا كبيرة من الجزائريين للإستقرار بأوروبا / بالخارج بحثا عن العمل وعن الظروف اجتماعية تحفظ لهم كرامتهم، فتشكلت بذلك جالية كبيرة من المغتربين و خاصة في فرنسا نتيجة لظروف تاريخية معروفة وللطلب المتزايد للعاملة لرفع الإنتاج.

و في كل عام من فصل الصيف يتوافد المهاجرون العائدون لأرض وطنهم لقضاء عطلهم و لتفقد ممتلكاتهم، فأثناء تواجدهم تتشكل روابط اجتماعية مع أقاربهم و جيرانهم يؤثرون بها على شباب المناطق التي تعرف عودة كثيفة للمغتربين، فيجد هؤلاء الشباب أنفسهم أمام واقع يطمحون من خلاله إلى تغيير نمط معيشتهم بالتفكير في الهجرة الخارجية، فيقومون بتجريب كل مخططاتهم لإنجاح أحلامهم المتعلقة بالهجرة إلى الخارج، و من بينها ميلهم إلى الزواج بأبناء المهاجرين و بناتهم الذين يمكن التواصل معهم والاختلاط بهم، بحيث أصبحت هذه الكيفية التي يجب أن يتم بها الزواج بهدف الهجرة نتيجة لتتغير الاجتماعي المستمر، ومنه ارتأينا إلى صياغة عنوان مناسب لهذه الدراسة بـ: " الشباب و الزواج بسبب الهجرة الخارجية"

ثم قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين نظري و ميداني .

أ – القسم النظري و يضم أربعة فصول:

- ✓ الفصل الأول: سوسيولوجية الهجرة.

- ✓ الفصل الثاني: الهجرة الجزائرية.
- ✓ الفصل الثالث: الشباب و الزواج.
- ✓ الفصل الرابع: سوسيولوجيا التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

ب – القسم الميداني يحتوي على فصل واحد هو الدراسة الميدانية

1- إشكالية الدراسة:

وجدت الهجرة الاجتماعية ومازالت توجد في كل زمان ومكان، فهي حركة طبيعية تمتد في العادة من المناطق التي تئن من الضغط السكاني والمشكلات بأنواعها، وكذلك من المناطق التي تقل فيها فرص العمل والدخل إلى المناطق الأحسن ظروفا والأيسر حالا .

وقد تتشابك الكثير من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الهجرة، سواء كانت هجرة داخلية أو هجرة خارجية ، وقد أصبحت الهجرة الخارجية عنصرا دائما من عناصر النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على مستوى العالم ككل، أيضا قد أصبحت الهجرة تؤثر على بشكل كبير على مجريات الأحداث داخل حدود الدولة الواحدة ، وذلك أن الهجرة خارج حدود الوطن ثم العودة ثانية أثناء العطل، كثيرا ما كانت تتسبب في تغيير كثير من ملامح بناء المجتمع من النواحي الديموغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومن بينها نظام الزواج.

فأثناء عودة المهاجرين لأرض الوطن لقضاء عطلهم، واحتكاكهم بفئة الشباب، ينتج بينهم تفاعل، فيؤثرون ويتأثرون، فيولع الشباب بتقليد المهاجرين في سلوكاتهم ونمطهم المعيشي، فيستغل بعض الشباب ذكورا وإناثا هذه العلاقة فيتقربون من أبناء المهاجرين بغية الزواج وبهدف الهجرة إلى الضفة الأخرى. فأصبح يراودهم هاجس الهجرة الخارجية إلى البلدان الأوروبية خاصة فرنسا فئة عريضة من الشباب الجزائري وذلك لما يعانونه من ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، وفي سبيل تحقيقه يطرق الحالمون بالهجرة جميع

الأبواب، ويقومون بمحاولات عدة، كاللجوء إلى الزواج من أبناء المهاجرين من اجل الحصول على وثائق الإقامة بفرنسا.

ومن هذا المنظور ومن خلال الملاحظة الميدانية وما يكتنف من هذا الفعل جاء بحثنا هذا بالدراسة عن الإشكال التالي:

هل يقبل الشباب على الزواج من المغتربين من أجل تأسيس أسرة أم هدفهم ودافعهم الأساسي هو الهجرة الخارجية و الحصول علىوثائق الإقامة بأوروبا ؟

2 – تساؤلاتالدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات المحورية الآتية:

1- هل تردي الأوضاع الاجتماعية فقط في الجزائر هي التي دفعت بالشباب إلى البحث عن طرق جديدة كمحالة للهجرة خارج الوطن؟.

2-هل يرغب الشباب في التفاعل مع المغتربين أثناء عودتهم إلى أرض الوطن؟

3-هل يحاول الشباب الحالم بالهجرة الخارجية الزواج من أبناء المهاجرين بعد تأثرهم بعاداتهم وسلوكاتهم؟

4-هل يحاول الشاب الجزائري تمتين روابط القرابة بهدف التماسك الاجتماعي من أقاربهم المهاجرين؟

3 – فرضيات الدراسة:

إن كل بحث أكاديمي لا يخلو بطبيعة الحال من إشكالية وفرضيات كإجابات مؤقتة لدراسة وتحليل جوانب البحث السوسيولوجي بدقة، فالفرضية هي: «إجابة مقترحة لسؤال البحث وهي تصريح يتنبأ بعلاقة بين عنصرين أو أكثر ويتضمن تحقيق أمبريقي ».[1]

وعند صياغة الفرضيات يتعين على الباحث أن يقوم بوضع الفرضية أو فرضيات التي يعتقد بأنها تؤدي إلى تفسير مشكلة أو تحليل ظاهرة ما، وعليه كانت الفرضيات التي قدمتها كإجابات مؤقتة كالتالي:

1-إن تردي الأوضاع الاجتماعية في الجزائر هي التي دفعت الشباب إلى البحث عن طرق جديدة للهجرة الخارجية وترك الوطن.

2- أثناء عودة المهاجرين إلى أرض الوطن في العطل والمناسبات يرغب الشباب في الاحتكاك بهم والاستفسار عن تجربتهم مع الهجرة.

3-إن البحث عن مغتربة (أو مغترب) قصد الزواج يأتي كنتيجة لتأثر الشباب بعادات المهاجرين و سلوكاتهم والتوق إلى معرفة النموذج الغربي كنمط للعيش.

4-رغبة الشباب في الزواج من أحد الأقارب المهاجرين(أو المهاجرات) بهدف تمتين روابط القرابة والدم والتماسك لاجتماعي.

4 – أسباباختيار الموضوع:

[1]– موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص:150

الأسباب التي دفعتنا إلى طرق موضوع الشباب والزواج بهدف الهجرة الخارجية بين التأثر والمتغيرات الجديدة، في الجزائر هي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1-أهمية ظاهرة الهجرة، فهي ظاهرة عالمية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني.

2-ندرة الدراسات الاجتماعية عن ظاهرة الزواج بهدف الهجرة،أين تتقاطع المحاور الثلاثة(الشباب، الزواج والهجرة الخارجية)، إذ أن معظم الدراسات لتي أجريت في الجزائر وفي غيرها من البلاد عن الهجرة السرية والهجرة و الهجرة ذات طبيعية جغرافية أو سكانية.

3-موضوع الشباب والزواج بهدف الهجرة الخارجية، ظاهرة اجتماعية لها آثارها على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسكاني للمجتمع، وهذه الظاهرة يجب أن تدرس بعمق بغية الاستفادة من نتائج الدراسات في رسم الخطط والبرامج المتصلة بعلاج المشكلات الناجمة عنها.

5- أهمية الدراسة:

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية عالمية تعاني منها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، إن تزايد الاهتمام بظاهرة الهجرة يبعث ويحفز الباحثين إلى الإلمام بهذه الظاهرة لقراءتها وتفسير أبعادها من زوايا عديدة، ومن ثم تزايد في البحث العلمي، وتنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها أنها ظاهرة أصبحت واضحة المعالم، وهي إقبال الشباب الطامع في الهجرة إلى الزواج من المهاجرين أبنائهم العائدين إلى أرض الوطن أثناء العطل

والمناسبات، من هنا فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها في كون الشريحة المراد دراستها ألا وهي فئة الشباب التي تشكل أهمية خاصة في المجتمعات المتقدمة والنامية كالجزائر، وذلك بحكم الخصائص الطبيعية التي يتمتع بها والتي تتيح له القدرة على الحركة النشطة، إن أهمية الشباب وتأثيره في الحياة الاجتماعية هي انعكاس لحجمه في المجتمع والذي يعتبر امتداد للمستقبل، إن انتقال الموارد البشرية ومنها الشباب إلى خارج الوطن تعتبر نزيفا خطيرا، فهذا الاستنزاف لطاقاتنا البشرية يستدعي القيام ببحوث ودراسات جادة للحد من اتساع رقعته، وعليه فغن أي هجرة يجب أن ينظر إليها على أنها في غاية الأهمية ويجب بحثها بعناية ودقة متناهية لتحديد أهدافها .

6 – أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة أهداف عملية واجتماعية يقصد من خلالها تسليط الضوء على الغموض الذي يكتنف هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مستمرة ومتجددة في مجتمع الدراسة ولها آثار اجتماعية، بحيث يمكن تحديد أهداف البحث فيما يلي:

1–معرفة أسباب هذا النوع من الهجرة عن طريق الزواج، والعوامل التي المساعدة عليه والآثار المترتبة عليه على الدولة الباعثة للهجرة الخارجية.

2–دراسة ظاهرة الزواج من المهاجرين، دراسة علمية وفق أسس ومناهج البحث الاجتماعي المتعارف عليه في علم الاجتماع.

3–وضع وسائل وطرق لمراقبة تطور الظاهرة ونتائجه، ومن هنا نذكر مثلا مصلحة الحالة المدنية التي توثق لعقود الزواج وإحصاء هذه العملية.

4-مد الأجهزة المعنية بالمعلومات من خلال الدراسة للاستفادة منها في سبيل تقليل أخطار هذه الظاهرة على المجتمع.

7 -منهج الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الكمي والمنهج الوصفي أو كما يسمى بمنهج البحث الاجتماعي لأنه يسعى إلى جمع بيانات محددة عن الظاهرة المراد دراستها في ظروفها الراهنة، حتى لا يذهب بريقها، وكذلك يحاول تحديد العلاقات بين الظاهرة و الظواهر الأخرى، كما أنه يضع تنبؤات عنها.[1]

لأننا خلال هذه الدراسة سنبحث عن الدوافع التي تجعل هؤلاء الشباب الذين يفكرون ويرغبون في الزواج من أبناء المهاجرين و استقراء رغبتهم وكلبهم على هذا النوع من الزواج.

كما سنعتمد كذلك على منهج الإحصاء الوصفي الذي سنحاول بواسطته وصف المعلومات والبيانات التي تم جمعها.

8 – صعوبات الدراسة :صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات التي عاقت بالفعل وصولنا إلى النتائج الوافية ومن هذه الصعوبات نذكر مايلي:

1 -ندرة الدراسات الاجتماعية والسوسيولوجية عن الزواج بالمغتربين.

[1] – عباس محمود عوض، في علم النفس الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية، 1980، ص 19 .

2 –الافتقار إلى البيانات الإحصائية التي تبين حركة الهجرة الخارجية نحو أوروبا وفرنسا.

3– افتقار التعدادات السكانية في الجزائر إلى البيانات التي تتعلق بخصائص المهاجرين ودوافعهم إلى الهجرة الخارجية والآثار المترتبة عليها.

4– حساسية الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا مما يجعل بعض أفراد العينة النفور من الإدلاء بالبيانات والمعلومات التي تفيد البحث.

5 –صعوبة الاتصال ببعض الأفراد العينة أثناء النهار، وذلك بسبب انشغالهم بأعمالهم، وقد اقتضى ذلك التردد الدائم على مساكنهم.

6 –إن تدني المستوى الثقافي لبعض أفراد العينة كان يضطرنا إلى تبسيط الأسئلة وشرحها ومزجها باللغة العامية، وهذا مايتطلب وقتا طويلا وجهدا كبيرا.

9– تحديد المفاهيم الأساسية:

مدخل:

عند دراسة أي موضوع، يجب تحديد أهم المفاهيم الأساسية للبحث لأن هذه الخطوة تعتبر مفتاح كال دراسة اجتماعية، ومن الخطوات الأساسية الأولية التي يتعرض لها كل بحث للتأكد من المعاني والكلمات،يستند الباحث في ذلك على أسس نظرية يستعين بها في تحديد المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بالموضوع الذي يتناوله الباحث.

وفي الواقع إن معاني الكلمات إنما تتوقف على سياق ومجال استعمالها وعليه فمن غير المعقول الاعتماد على القواميس وحدها لتحديد معنى المفاهيم الاجتماعية الأساسية للموضوع لأنها تعتبر الخط الواصل والرابط بين الدراسة الميدانية والنظرية.

الظاهرة:

لاشك أن مفهوم الظاهرة من أهم المفاهيم في علم الاجتماع، وذلك لارتباطه بأساس هذا العلم، فعلم الاجتماع كما يعرفه البعض هو دراسة الظواهر أو النظم أو العلاقات أو الأنماط الاجتماعية دراسة تحليلية وضعية، أي دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة مبنية على أساس بحوث علمية لكي يستنتج أو يستقرئ منها الباحث القواعد والقوانين التي تخضع لها هذه الظواهر[1].

مفهوم الظاهرة لغويا:

عند البحث في قاموس لسان العرب عن كلمة ظاهرة، نجد أن " الظهر" من كل شيء: خلاف " البطن"، وفي المعجم الوسيط: الظاهرة من الأرض المشرفة، والظاهرة من العين الجاحظة، وظاهرة الرجل عشيرته، والظاهرة الأمر ينجم بين الناس، يقال بدأت ظاهرة الاهتمام بالصناعة [2]. أما معجم اللغة العربية المعاصر فقد شرح الظاهرة بأنها أمر ينجم بين الناس ويعم: (ظاهرة الإدمان مثلا) [3].

بعد هذا السرد المبسط اللغوي، يتبين لنا أن الظاهرة لغويا هي كل شيء ظاهر في المجتمع.

[1] الدكتور طالب عبد الكريم كاظم القريشي، الظاهرة الاجتماعية عند دوركيم، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد السادس، 2012، ص331.

[2] http://www.almaany.com تعريف ومعنى الظاهرة في لسان العرب اطلع عليه يوم 2019/01/30.

[3] نفس المرجع.

التعريف الإجرائي للظاهرة:

خلال هذا البحث جاءت كلمة " ظاهرة زواج الشباب بالمغتربين" لتوضح بأنه هناك فعل اجتماعي لم يكن موجود في هذا المجتمع المحلي، والذي قام به فئة الشباب ألا وهو اقبالهم على الزواج من المغتربين، أي بمعنى أنها ظاهرة جديدة على هذا المجتمع بحيث اكتسبت نوعا من الحجم والاستمرارية والديمومة.**الزواج:**

تعريف الزواج لغة:

الزواج لغة هو الارتباط والاقتران ويعني الاقتران بين شيئين، وارتباطهما معا بعد أن كانا منفصلين عن بعضهما وقد شاع استخدامه للتعبير عن الارتباط بين الرجل والمرأة بهدف الاستقرار وإنشاء منزل وأسرة[1].

الزواج اصطلاحا: هو اتفاق بين الرجل والمرأة على الارتباط بهدف إنشاء أسرة، ويعود الزواج بفائدة حفظ النوع البشري عن طريق التكاثر، ويطلق على الطرفين المتفقين الزوج والزوجة[2].

التعريف الإجرائي للزواج:

الزواج في هذه الدراسة كباقي أنواع الزواج الأخرى وهو اتفاق بين رجل وامرأة، ولكن ما يهمنا هو مرحلة الاختيار الزواجي عن مغتربة أو مغترب والهدف من هذا الزواج إما لتأسيس أسرة والاستقرار داخل الوطن أو خارجه

الشباب:

[1] تعريف الزواج لغة واصطلاحا موضوع http:// mawdoo3 .com، اطلع عليه يوم 2019/11/19.
[2] نفس الموقع السابق.

تعريف: لايوجد تعريف واحد للشباب، وهناك صعوبة في ايجاد تحديد واضح لهذا المفهوم، وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل، يعود لأسباب كثيرة أهمها إختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم، والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل الاجتماعي والسيكولوجي الذي يخدم تلك الأهداف، لذلك فإن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات والتي من بينها الاتجاه السوسيولوجي (الاجتماعي) الذي ينظر للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شبابا[1].

التعريف الإجرائي للشباب:

يشير مصطلح الشباب في هذا البحث إلى الشابات والشبان من كلا الجنسين الذين لهم القدرة على الحركة النشيطة بحكم الخصائص الطبيعية والبيولوجية التي يتمتعون بها وممن لديهم رغبة وإقبال كبيرين على الهجرة الخارجية نحو أوروبا بالاعتماد على نظام الزواج أي المنشغلون باختيار زواجي من مغترب أو مغتربة وجعله جسرا مؤديا إلى الهجرة الخارجية طريقة جديدة للانتقال إلى الضفة الأخرى بصفة دائمة.

المغترب: هي غالبا اختصار للمغتربين وهو ذلك الشخص الذي يقيم بشكل مؤقت أو دائم غير بلده الأصلي[2].

[1] https://fr.scridb.com/doc/، أطلع عليه بتاريخ: 2019/11/19، 18:28.
[2] https ://ar.m.wikipidia.org، أطلع عليه يوم 2019/11/19، 18:44.

التعريف الإجرائي لكلمة "مغتربين":

المغتربين أو "المغترب" هم الأشخاص الدين تخلو عن العيش في وطنهم وهاجرو بأسرهم إلى أوروبا بحيث اعتادوا على تلك البيئة واكتسبوا نوعا من الثقافة الأوروبية، بحيث يعودون إلى وطنهم (الجزائر) بكثرة أثناء عطلة الصيف.

تعريف الهجرة لغة:

الهجرة في اللغة كما وردت في معجم المعاني الجامع هي مصدر الفعل هاجر، وتجمع على هجرات، وهي خروج الفرد من أرض وانتقاله إلى أرض أخرى، بهدف الحصول على الأمان والرزق، أو هي انتقال المرء من بلد إلى بلد آخر ليس مواطنا فيه ليعيش فيه بصفة دائمة، وقد ورد عن ابن منظور أن الهجرة لغة هي الخروج من أرض لأرض، ويمكن القول أن الهجرة في اللغة لم تقتصر على معنى واحد، وإنما تشمل على عدة معان، فالهجرة بمعنى المفارقة والقطع، وهي عكس الوصل، وتعني مفارقة الشخص لغير.

باللسان أو القلب أو البدن، وقد كان أصل الهجرة عند العرب في الخروج البدو من البادية متجهين نحو المدن باحثين عن الرزق[1].

[1] https://mawdo3.com، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/19، 18:33.

تعريف الهجرة اصطلاحا:

تعد الهجرة من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني، وتعرف بأنها انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر، بغرض الاستقرار في المكان الجديد، ويستثنى من ذلك الإقامة المحددة كما في حالات الرحلات الاستكشافية والعلاج والسياحة.

وتنقسم الهجرة من حيث الاستمرار والدوام إلى نوعين: الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة، أما من حيث اتجاهها فيمكن تقسيمها إلى هجرة دولية، هجرة داخلية، هجرة موسمية أو دورية.[1]

التعريف الإجرائي للهجرة:

الهجرة الخارجية هي نوع من الهجرة ، حيث يتم اجتياز حدود منطقة أو إقليم إلى منطقة أو إقليم آخر، فإذا كانت المنطقة دولة أخرى ذات سيادة سميت الهجرة الخارجية بالهجرة دولية، وخلال هذا البحث متطرق إلى سعي هؤلاء الشباب إلى الإقبال على الهجرة الخارجية الدولية لأن وجهتهم أوروبا بالتحديد وخاصة فرنسا.

التغير الاجتماعي:

يعرف صلاح العبد التغير الاجتماعي« بأنه ظاهرة طبيعية تخضع لها قواميس الكون وشؤون الحياة

[1]عبد الله عطوي، الانسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة،ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت 1993 ، ص 142.

من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة والتي تقضي إلى تغير دائم[1]».

كما يعرفه أحمد زكي بدوي: « أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير لاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها»[2].

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه: «التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة».[3] ويقول عنه كذلك : «بأنه يعبر عن أوضاع جديدة طرأت على البناء الاجتماعي، والنظم والعادات الاجتماعية، وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع جديد لضبط السلوك أو كنتاج للتغيير»[4].

---

[1]– إبراهيم العسل، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان1997، ص75.

[2]– أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت ،1982، ص382.

[3]– محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط ، دار المعارف ط2 القاهرة، 1966، ص.25

[4]– محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دا المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، 1989، ص415.

10 – الدراسات السابقة

أ – الدراسة الأولى :

دراسة نصر الدين حمودة"عن الرغبة في الهجرة لدى الشباب الجزائري[1]:(Le désir de migration chez les jeunes Algériens)2008

هذه الدراسة نشرها الأستاذ الجزائري: "نصر الدين حمودة" على موقع "مركز روبرت شومان للدراسات المعمقة (Centre for Advanced studies Robert schurman) والذي يقوم بتمويله معهد الجامعة الأوروبية EuropeanUniversity Institue بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والدراسة تحت عنوان «الرغبة في الهجرة لدى الشباب الجزائري».

تاريخ الدراسة: 2008 .

هدف الدراسة:

التركيز على الشباب الجزائري الغير متزوج، والذي يتراوح عمره بين 15 سنة و29 سنة، وتقييم وتحليل اتجاهاته نحو الهجرة الخارجية، ذلك لأن الجزائريين حسب تعبير الباحث وخاصة الشباب منهم ينظرون للهجرة على أنها حياة رائعة في بلد آخر.

2.1.10 – تساؤلات الدراسة:

طرحت الدراسة مجموعة تساؤلات وهي:

- ✓ ما حجم هذه الظاهرة؟ أي ظاهرة الهجرة الخارجية؟
- ✓ ما هي الأسباب التي تدفع الشباب الجزائري إلى مغادرة بلده؟
- ✓ ما هو المردود الذي سيحصل عليه الشاب من هذه الهجرة؟.

[1]– نشرت هذه الدراسة ضمن موقع مشروع التعاون على المسائل المرتبطة بالإدماج الاجتماعي للمهاجرين وبالهجرة وانتقال الأشخاص من طرف : معهد الجامعة الأوروبية، ضمن سلسلة « carim as » رقم:2008/42 وموقعها الالكتروني على الإنترنت: www.carim.org/index.php?Areaid=8contented10-38k

أدوات جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات والمعلومات على دراسة أجراها الديوان الوطني للإحصاء حول صحة الأسرة (Pap–Fam)بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، حيث قام بإجراء بحث ميداني تمثل في توزيع الاستمارة على الشباب الجزائري الذي يتراوح عمره بين 15سنة و29 سنة لجمع المعلومات عنه ومعرفة اتجاهاته نحو الهجرة الخارجية، كذلك اعتمدت الدراسة على مصدر آخر للمعلومات وهو إحصاء السكان والحالة المدنية من اجل الإحاطة بالتطور والنمو الذي شهدته هذه الشريحة من السكان في هذه الفترة الزمنية .

وهذه الدراسة الخاصة بصحة الأسرة تدخل ضمن منهجية المشروع العربي لصحة الأسرة التابع لجامعة الدول العربية ولذلك فهدفه جمع المعلومات الكاملة والحديثة والضرورية للتعاون والتنفيذ العربي .

العينة:

أجري هذا البحث على عينة عشوائية من الشباب الجزائري الذي يتراوح عمره بين 15سنة و29 سنة.

وبلغ عدد أفراد العينة المقرر إجراء البحث عليها 4429 شاب عازب، غير أنه لم يجيب على هذه الاستمارات إلا: 3268 أي 73.8 % من العينة الإجمالية المقرر إجراء البحث عليها.

وتناول صاحب البحث كل ما يتعلق بهذه الشريحة من: النمو الديمغرافي لهذه الفئة منذ سنة 1966 إلى سنة 2002، وكذا النمو التعليمي والثقافي لها، والبطالة بين فئة الشباب ومظاهر العزوبة وغير ذلك.

نتائج الدراسة :

لقد أسفر هذا البحث عن نتائج هامة فيما يتعلق برغبة الشباب في الهجرة فكانت النتائج كما يلي :

-36.9 %من العينة المدروسة ترغب في الهجرة خارج الوطن وكانت موزعة على الجنسين، منها : 43.5% ذكور و 29.1% إناث.

أما توزيعها حسب المناطق الحضرية والريفية فكانت:

-40.5% من المناطق الحضرية .

-32% من المناطق الريفية.

ويتجلى واضحا من هذه النتائج بأن ميدان الهجرة لا يزال يهيمن عليه الذكور.

أما فيما يتعلق بالمناطق الحضرية والريفية، فالمناطق الحضرية هي الأكثر استعدادا للهجرة الخارجية بحكم احتكاكها بالمهاجرين من جهة وبحكم تعاملها مع وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

أما عن أسباب الرغبة في الهجرة لدى فئة الشباب فكانت النتائج كالآتي:

-تحسين المستوى المعيشي : 42.8% .

-البحث عن عمل : 36.4% .

-مواصلة التكوين : 15.8% .

ويتضح من هذه النسب أن السبب الرئيس عن الرغبة في الهجرة لدى الشباب هي تحسين المستوى المعيشي، وهذا يشير أن الظروف الاقتصادية التي يعيشها الشباب، والتي منها المستوى المعيشي المتردي للأسرة الجزائرية وكذا البطالة من العوامل الأساسية لرغبة الشباب في الهجرة خارج الوطن.

ولدراسة المتغيرات المرتبطة مع ظاهرة الشباب الراغب في الهجرة، ركزت الدراسة على المتغيرات الموضحة للرغبة في الهجرة أو عدم الرغبة فيها، مثل المتغيرات الخاصة بالخصائص الفردية والاجتماعية والديمغرافية للمبحوث، وكذا منطقة السكن: كالإقليم والناحية.

كما قامت الدراسة بالتفريق بين ولايات الهجرة التقليدية التي بها مناطق جبلية حدودية وحواضر وطنية كبرى وحواضر جهوية والولايات الأخرى.

كذلك قامت الدراسة بجمع البيانات عن الظروف الحياتية التي يعيشها المبحوث مثل حجم الأسرة، ونمط السكن، وعدد الغرف ووجود أو عدم وجود الصراع مع الوالدين وغيرها.

أما عن المستوى التعليمي للعينة المبحوثة فكان كما يلي:

-المستوى الابتدائي: 13% .

-المستوى المتوسط: 23.6% .

-مستوى التعليم العالي: 46.59% .

ومن هذه المؤشرات يتضح أن المستوى الثقافي للشباب قد ارتفع مع السنوات الأخيرة فأغلبية الشباب الجزائري يحمل شهادات جامعية.

كما توصلت الدراسة إلى أن 38% من العينة المبحوثة لهم مشاكل وصراعات مع الوالدين، وهذا يؤكد الفرضية القائلة بأن التفكك الأسري من بين العوامل المساهمة في تكوين الرغبة لدى الشباب في الهجرة الخارجية.

ب – الدراسة الثانية:

دراسة من إعدادا الطالب: بوساحة عزوز، بعنوان «اتجاهات الطلاب الجزائريين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية» دراسة ميدانية بجامعة باتنة وهي رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: علي بوعناقة، للسنة الجامعية 2008/2007 ، بجامعة منتوري بقسنطينة.

هدف الدراسة:

التركيز على شريحة طلاب الجامعات الجزائرية، الذين يمثلون أهم الفئات السكانية حاضرا ومستقبلا، لأنهم يشكلون نخبة المجتمع التي لازالت في مرحلة الإعداد والتكوين، ولهم دور كبير في النهضة، ذلك لتعدد التخصصات العلمية التي يزاولونها وكذا تنوع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية التي تجعلهم أكثر تأهيلا للتأثير في مختلف قوى المجتمع وفئاته.

الهدف العلمي:

هذه الدراسة تقدم لنل بيانات قد تساعدنا في تعميق فهمنا لظاهرة هجرة الطاقات العلمية الجامعية التي تحدث نزيفا في الأدمغة الجزائرية، ومعرفة الدوافع الحقيقية التي تحفز هذه الشريحة من الشباب الجامعي في التفكير في الهجرة خارج الوطن.

الهدف التطبيقي:

تتيح لنا نتائج هذه الدراسة إمكانية التنبؤ بهجرة احتمالية بين الشباب الجامعي نحو الدول المتطورة، وهذا ما ذهبت إليه العديد من الدراسات والبحوث الحديثة، حيث أشارت

أن العولمة قد صعدت من حجم اتساع هجرة الكفاءات إلى درجة لم يسبق لها مثيل خصوصا القادمة من الدول المتخلفة، بالإضافة إلى أهداف أخرى نذكر منها:

1.التعرف على خصائص وسمات الطلاب الراغبين في الهجرة الخارجية.

2.الوقوف على الدوافع المختلفة التي تحفز الطلاب الجامعيين للتفكير في الإقدام إلى الهجرة خارج الوطن(عوامل الجذب).

3.الوقوف على عوامل النفور التي تحرم الطلاب من الاستقرار النفسي والاجتماعي في وطنهم الأم، وتدفعهم إلى البحث عن موطن آخر يحلمون بالهجرة إليه (عوامل الطرد)

4.استبطان ما يجول في أذهان هذه الشريحة من أفكار وعواطف وأحاسيس ومشاعر تؤهبهم لهجرة مستقبلية محتملة.

5.الكشف عن الآثار المتوقعة عن هذه الهجرة على مشاريع التنمية الوطنية .

6.دراسة أثر التخصص العلمي لدى الطلبة على درجة استجابتهم نحو الهجرة الخارجية.

7.الوقوف على آثار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في تشكيل اتجاهات الطلبة النزاعة نحو الهجرة الخارجية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1.هل هناك اختلاف بين خصائص المبحوثين في عدد المتغيرات كالسن والجنس والتخصص العلمي وكان الإقامة والحالة الاجتماعية وغيرها؟.

2. هل هناك علاقة بين الأوضاع والظروف الراهنة التي يعيشها الطلبة الجامعيون ونزوعهم في التفكير إلى الهجرة خارج الوطن؟

3.هل لوسائل الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة دور في تنمية اتجاهات الطلبة في الميل نحو الهجرة الخارجية؟.

4.هل شعور الطلبة بالقلق والحيرة من مستقبل غامض يدفعهم إلى التفكير في الهجرة إلى الخارج؟.

أدوات جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على البيات والسجلات الإحصائية التي تعتبر من أهم الأدوات التي يلجأ إليها الباحث لجمع المعلومات عن الظاهرة المراد دراستها وتشمل كل ما ينشر من بيانات إحصائية الواردة في الوثائق والمطبوعات والسجلات والبحوث والدراسات العلمية الدوريات والكتب والبحوث وبيانات الهيئات ...الخ.

كما اعتمد الباحث على تقنية الاستمارة بحيث تضمنت مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة تمت صياغتها لتخدم فروض الدراسة، حيث شملت هذه الأسئلة مجموعة منها لجمع البيانات الشخصية عن المبحوثين، ومجموعة أخرى خاصة بالكشف عن دوافع الرغبة في الهجرة الخارجية لديهم، وأسئلة أخرى متعلقة أثر معامل وسائل الاتصال والإعلام وكذا معامل خبرة السفر في تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة الخارجية لدى هذه الشريحة، وكذا التخصص العلمي وغيرها من المتغيرات الخاصة بتوصيف العينة وتحديد خصائصها العامة.

العينة:

إن عينة هذه الدراسة تنتمي إلى الوسط الجامعي الذي هو بدون شك في يد الباحث من حيث المكان والظروف، هذا الوسط الطلابي الذي يتميز إلى حد كبير بالتجانس

باعتبار أن الطلاب يمثلون الوسط المثقف[1] بحيث تكونت هذه العينة من 200طالب وطالبة، تم اختيارها عشوائيا من خلال جامعة باتنة.

نتائج الدراسة:

1.لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة تأثير على عقول الشباب الجامعي، من خلال ما صرحت به العينة الممثلة لهم في النزوع نحو الهجرة الخارجية، فاستخدامهم المكثف لتكنولوجيا المعلومات الحديثة ومشاهدتهم للقنوات الفضائية وغيرها من وسائل الإعلام، التي أصبح من المستحيل تجاه أهميتها ودورها على مواقفهم واتجاهاتهم.

2.أجابت أغلبية المبحوثين برغبتهم في الهجرة الخارجية لأسباب اقتصادية واجتماعية، حيث استحوذت هذه العوامل جملة على نسبة 63.4% من مجموع العينة المبحوثة.

3.انسداد آفاق المستقبل أمام هذه الفئة الشبانية الجامعية جعلها تحول مشروع الهجرة الخارجية من مشروع هجرة مؤقتة إلى مشروع هجرة دائمة، وهذا يمكن تفسيره بان نسبة من الطلاب اختارت الهجرة الدائمة.

4.توصل البحث من خلال سبر اتجاهات عينة من الطلاب الجامعيين نحو الهجرة الخارجية إلى أن هناك استجابة منهم نحو الهجرة الخارجية بلغ المتوسط العام لدرجات الاستجابة نحو 16.6% مما يجعل احتمال حدوث هجرة خارجية مستقبلية بين فئة الشباب الجامعي أمر وارد.

[1]– فاخر عاقل: أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، بيروت، دار العلم للملايين، ص:186.

5.تبين أن العامل الثقافي والعلمي في حياة الطالب الجامعي أصبح ثانويا حيث لم يكن إلا نصيب ضئيل من بين الأسباب والدوافع المحفزة له للهجرة إلى خارج الوطن 5.5% .

6.توصل البحث إلى أن مشاهدي القنوات الفضائية الأجنبية أكثر تأثرا بوسائل الإعلام المرئية من مشاهدي القنوات العربية فيما يتعلق بالهجرة الخارجية، فقد عبر نحو: 18.4%منهم الرغبة في الهجرة خارج الوطن.

ج – أهم فوائد هذه الدراسات:

بدون شك هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي لأنها كشفت لنا عن بيانات ومعلومات نظرية وميدانية هامة يمكن إيجازها كالآتي:

1.مكنتنا من تحديد الإطار النظري للدراسة وإجراءاتها الهيكلية.

2.أثرت معارفنا المرتبطة بظاهرة الهجرة الدولية بحجمها وأبعادها ومكنتها من الوقوف على بعض العوامل المتحكمة فيها.

3.أفادتنا في صياغة الفرضيات وتحديد مصطلحات ومفاهيم البحث.

4.أعانتنا على صياغة الاستمارة.

الفصل الأول
سوسيولوجيا الهجرة

تمهيد:

يعتبر علماء الاجتماع ظاهرة الهجرة ظاهرة اجتماعية كلية ، فهي في نفس الوقت ظاهرة ديموغرافية ، جغرافية ، تاريخية ، اجتماعية ، اقتصادية و نفسية ، وبالتالي فكل علم من العلوم يتناولها انطلاقا من وجهة نظره الخاصة ، فمثلا فالديموغرافيا التي نعتبر أول علم اهتم بالهجرة إلى جانب الجغرافيا البشرية ، تقوم بعملية الإحصاء الوصفي لقياس حجم الهجرة ، أما عالم الاقتصاد وعالم الجغرافيا فيحللان كل من منظوره الخاص ، خصائص مكان الانطلاق ومكان الوصول ، أما عالم الاجتماع فيسعى عادة إلى عزل الدوافع غير الاقتصادية للهجرة ويعمل على وضعها في سياق الكل الاجتماعي الذي تندرج فيه ، فهي ظاهرة اجتماعية كلية ، لأنها تهم المجتمع برمته ، وبجميع مؤسساته الإدارية ، القانونية ، الاقتصادية ، الإعلامية والفكرية ، فجوهر الهجرة في نظر علم الاجتماع هو سياسي ، لأنه يسائل الدولة بمرتكزاتها ، بهياكلها ، بامتداداتها ، بتناقضاتها ، بصراعاتها ، بحاجاتها ومكوناتها المتميزة ، فسوسيولوجيا الهجرة تسائل الشروط السوسيولوجية لتشكل الدولة أو لِنَقُلْ : تساؤل المشروع المجتمعي والحضاري للدولة القومية ، أو الدولة الوطنية الحاضنة للهجرة.

ومن بين المواضيع الأساسية التي تشتغل عليها سوسيولوجيا الهجرة ، نجد المد الهجري والعولمة ، التعدد الثقافي ، المواطنة ، التمييز والعرقية ، البناء الهوياتي والأقليات الإثنية ، الصدام الثقافي ، العلاقة بين دول الشمال و دول الجنوب ، العلاقة بالآخر أشكال ونماذج الاندماج ، التثاقف ، النظم الاجتماعية ، نظام الزواج ...الخ .

ولقد حقق هذا العلم تراكما بفضل القلق الذي يخلقه الوجود المزعج للأجانب في بلد ما، وترجم هذا على شكل كتابات عرفت بأدبيات الهجرة ، كما تبرز قوة هذه الكتابات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية (القانون، علم الاجتماع، علم السياسة، التاريخ، الديموغرافيا، الاقتصاد، علم النفس، ، الانثروبولوجيا...الخ).

كل هذه المناهل حاولت وصف وتفسير الظاهرة من جوانبها وتحقيق التراكم المعرفي الذي يسمح ببناء نظرية تفسيرية، أو قوانين عامة، أو نماذج تفسيرية.

1-1-1 _ لمحة تاريخية عن الهجرة :

من الوجهة التاريخية تعتبر المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ مسرحاً دائماً لتنقل السكان، وأقدم الهجرات البشرية من جنوبي غرب آسيا، وربما كان ذلك من وسطها نحو أوروبا في الغرب، ونحو الأمريكيتين في الشرق، ونحو إفريقيا في الجنوب الغربي، وكان السبب الرئيسي لحدوث تلك الحركات السكانية التي ساعدت على انتشار الجنس البشري، يتمثل في التغيرات المناخية التي كان من نتيجتها تكرار فترات الجفاف، أو نقص الغذاء، أو طرد السكان من مناطق استقرارها بتأثير الجماعات الغازية .

كما أن الهجرات القديمة البدائية لم تكن هجرات أفراد، كما هو الحال في معظم الهجرات الحديثة، إنما هي هجرات جماعية، تقوم بها جماعات كبيرة أو شعوب أو قبائل بأكملها، بصرف النظر عن مستواها الحضاري أو الفترة الزمنية التي عاشت فيها ، وبذلك يمكننا أن نصف ضمن هذه الهجرات البدائية تحركات جماعات الصيد والقنص ، في العصور المبكرة من تاريخ الجنس البشري، ونزوح الجماعات التي تعيش على الزراعة

المتنقلة والتي تضطر إلى تغيير مكان إقامتها كل عدة سنوات، بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض فتنتقل إلى مناطق جديدة [1]، وهجرة القبائل الجرمانية بين القرنين والرابع والسادس من منطقة بحر البلطيق جنوبا بحثا عن الأراضي الزراعية، وهجرات بعض القبائل العربية الشهيرة التي اتجهت نحو شمالي إفريقيا[2] .

أما الهجرات الحديثة فتقسم تاريخيا إلى مرحلتين : المرحلة الأولى والتي تمتد من الكشوفات الجغرافية والاستعمار حتى القرن الثامن عشر، وخلال هذه الفترة لم يشهد العالم إلا قليلا من الهجرات السكانية الدولية، و ذلك بسبب طغيان عامل المسافة، ويعد تعمير الأوروبيين لقارات العالم الأخرى غير قاراتهم من أعظم نتائج الهجرات البشرية في التاريخ.

أما المرحلة الثانية، فهي تمتد من القرن الثامن عشر إلى وقتنا الحاضر، أي منذ الثورة الصناعية التي عمت أوروبا في تلك الفترة، والتغيرات التكنولوجية التي أفرزتها هذه الثورة، والتي ساعدت بشكل فعال على تقريب المسافات بسبب تقدم وسائل المواصلات، ولكن في وقت مبكر في كل من بريطانيا ودول غرب أوروبا، ثم عمت تلك الظاهرة سائر أنحاء العالم.

---

[1] _ عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن ، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص : 101 .

[2] _ أحمد أبو زيد، «الهجرة و أسطورة العودة»، عالم الفكر، الورد الثاني، يونيو . أغسطس . سبتمبر 1986 ، ص ص 4 . 5 .

1-1-2_ بدايات سوسيولوجية الهجرة :

أولا مدرسة شيكاغو بين النشأة وإسهاماتها في سوسيولوجية الهجرة :

أ _ نشأة مدرسة شيكاغو:

إن مدرسة شيكاغو نشأت في خضم ظروف فكرية واجتماعية خاصة جدا ، تمثلت بالأساس في احتضان مدينة شيكاغو في نهاية القرن التاسع عشر، لجامعة رائدة في كل مجالات العلم والمعرفة، وفي حقل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بشكل خاص، وفي توجه رواد هذه المدرسة منذ البداية إلى البحث الميداني لرصد دراسة مختلف التحولات الديموغرافية والاجتماعية، بحيث نشأت مدرسة شيكاغو التي انتهج أعضاءها منهجا علميا يستخدمون فيه التفاعلية الرمزية بالاقتران مع البحث الميداني التي يشار إليها بورغيس، وروث شونيل كافان، إدوارد فرانكلن فريزر، إيفيريت هيوز، جورج هيبرت ميد، روبرت بارك وفلوريان زنانيكي ...الخ[1] .

إن سوسيولوجيا الهجرة هي بمثابة البنت الشرعية لمدرسة شيكاغو، من خلال الأعمال التي أنتجت في الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية 1914 . 1945 ، وهي أعمال إمبريقية بالأساس، بحيث كان ميدانها البحثي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اشتغلت هذه المدرسة خلال هذه الفترة حول دراسة العلاقات المعقدة التي تربط بين الناس في عالم متحول تحت تأثير إفرازات التصنيع، وكما هو الشأن عند "

[1] - Park , Robert E .(May 1928) « Human Migration and the marginal Man », AJS.33 (6) : 890.

دوركايم"، فإن الباحثين الأمريكيين يتناولون المدينة كمخبر اجتماعي، ما جعل أعمالهم عدة منهجية وتأملات نظرية شاهدة على تأسيس إرث سوسيولوجي.

ب _ مدرسة شيكاغو وإسهاماتها في سوسيولوجية الهجرة :

يعتبر كل من علماء الاجتماع "ويليام توماس"، "روبرت بارك" و "لويس ويرث" الأوائل الذين كان لهم الفضل في تأسيس مدرسة شيكاغو، الذين اهتموا كثيرا بظاهرة الهجرة والتحضر وتمكنوا من خلال دراستهم و أبحاثهم حول مختلف الظواهر الحضرية، ووضع الأسس الممهدة لظهور فروع السوسيولوجيا الأخرى، و لقد لعبت مدرسة شيكاغو دورا هاما في تأسيس أحد أهم فروع السوسيولوجيا المعاصرة في مطلع القرن الماضي وبالتجديد إبان العشرينيات منه، ومن ثم ظهر الاهتمام بدراسة أثر الهجرة والمهاجرين وتداعياته على البنى الاجتماعية والفعل الاجتماعي، وفي هذا الإطار تلك المقولات التحليلية التي تتضمنها المؤسسات والطبقات والتنظيمات الاجتماعية، الاندماج، والتضامن والنظام والصراع الاجتماعي، كما تجاوزت دراستها هذه التيمات لتدرس مواضيع أخرى جديدة مثل اشتغالها على إشكاليات جديدة كالنوع و الإثنية، ثم الهوية والشبكات والاقتصاد والاندماج الاجتماعي، وكذلك اهتمت سوسيولوجيا الهجرة بدراسة أنساق إيديولوجية للدول المستفيدة و المستهلكة للهجرات[1] .

و ما يميز مدرسة شيكاغو عن المحاولات السوسيولوجية السابقة، إضافة إلى التخصص الحضري، كونها اعتمدت البحث الإمبريقي في عملها، حيث كانت الأبحاث السوسيولوجية

[1] _ عبد المومن محو، مدرسة شيكاغو: رحلة السوسيولوجيا إلى العالم الجديد، العربي الجديد، 22 ماي 2016 .

قبل ذلك موجهة صوب التحقيقات الاجتماعية الموسومة بالأخلاقية، كما أن المنهجية المعتمدة من طرف رواد هذه المدرسة وتلامذتهم هي التي تنطلق من الفرد أو الفاعل الاجتماعي، لأنه لا يمكننا أن نفهم التفسيرات الجماعية لكل سلوك إلا إذا اعتبرناها من وجهة نظر الفاعل، وبالتالي فرواد مدرسة شيكاغو، تطرقوا للظواهر والمشاكل الاجتماعية التي تتناسل وتتفاعل في مختبر اجتماعي فريد اسمه مدينة شيكاغو، ومنم بين تلك الظواهر والمشاكل هناك ظاهرة وما يرتبط بها من تحديات تدخل في إطار ما تعرفه المدينة من تحضر بمعنينه الكمي والكيفي [1] .

ثانيا : المقاربات النظرية لسوسيولوجية الهجرة حسب مدرسة شيكاغو :

أ _ المقاربة الاثنوغرافية للهجرة "وليام إسحاق توماس" و " فلوريان زنانيكي":

إن أهم ما يميز مدرسة شيكاغو كاتجاه نظري و أمبريقي أنها تناولت إشكالية الوفود في ثلاثينات القرن الماضي بتقديم طرح سوسيولوجي، و بمقاربة إثنوغرافية للتحضر والهجرة هي " الفلاح البولوني في أوروبا و أمريكا" ل توماس و زنانيكي سنة 1918 وهي الدراسة التي كانت رائدة في استخدام بعض المناهج والأدوات الجديدة آنذاك، كما كانت رائدة في استخدام المعامل الإنساني الذي يأخذ في الاعتبار دائما معاني المشاركين في التفاعل الاجتماعي، وكذلك كانت هذه الدراسة البدايات الأولى للوصف المنظم للمجتمع، ولقد تأثر هؤلاء الرواد في دراستهم للهجرات بالإيكولوجيا ويتضح ذلك جليا من خلال

[1] _ عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، دار إفريقيا للنشر والتوزيع، 2016 ، ص 151 .

تركيزهم على مفاهيم مثل: الاستخلاف، التنافس، الصراع، التوازن، التكيف، العلاقة بين الموارد والسكان وقوى الجذب والطرد في المجال، ومع رواد هذه المدرسة ومن خلال أبحاثهم ودراستهم ستظهر أسس وملامح مواضيع سوسيولوجيا الهجرة[1] .

ب _ المقاربة الإيكولوجية للهجرة "روبرت بارك":

لقد أسس "بارك" مقاربته في تناوله لموضوع الهجرة، على مفهومين أساسيين ينتميان في الأصل لحقل الإيكولوجية، و سيعتبر"بارك" الهجرة الإنسانية طبيعية كما في هجرة النباتات والحيوانات، وبالتالي سيؤكد على أن ظاهرة الهجرة الإنسانية قابلة للدراسة والتناول العلمي، إن الجهاز المفاهيمي للمقاربة الايكولوجية يرتكز على مفهومين أساسيين هما: الاستخلاف (succession) و التوازن (équilibre).

إن مفهوم الاستخلاف قد استعمل بهدف إيجاد الأساس النظري لدراسة الهجرات، فما هي الهجرات – يتساءل بارك – إن لم تكن استخلاف جماعة لجماعة أخرى على أرض معينة، إن هذا المفهوم مقتبس من الايكولوجيا النباتية، ووجد تطبيقاته العلمية في المجهود الذي كان يسعى لإيجاد تبرير علمي لموجات الهجرات الاستبطانية في عهد الاستعمار المباشر الذي شهدته مناطق عدة من العالم في نهاية القرن 19 و بداية القرن 20 ، وكذا لتبرير الاستيطان بالعالم الجديد، وهكذا فإن المهاجرين الأوائل لأمريكا جاؤوا لاستخلاف الهنود الحمر في إطار تحولات طبيعية، والاستخلاف حسب بارك لا يخُص

[1] -Abdelmalek Sayad, « La double absence », Des illutions aux souffrances de l'immigré, Préface de Pierre Bourdieu, Paris, Seuil, 1999, P 448 .

المستوى الجغرافي و الديموغرافي فحسب بل يتعداه إلى مستوى الاستخلاف الثقافي المرتبط بثقافة العيش ونمطه.

أما المفهوم الايكولوجي الثاني الذي إستلهمه بارك فهو مفهوم التوازن وحاول خلاله أن يبين أن التنظيم الاجتماعي للناس . المجتمع . يخضع لضوابط وقوانين ملزمة ومنظمة لعلاقاتهم الاجتماعية، بهدف الحفاظ على التوازن الطبيعي والاجتماعي، ولهذا " فالهجرة حسب بارك هي أولا وقبل كل شيء ظاهرة تعمل على إعادة التوازن للمجتمع" .

وبالتالي فظاهرة الهجرة حسب بارك وخصوصا الهجرة من البادية نحو المدينة هي مؤشر على التقدم والتحول والانتقال من وسط طبيعي إلى وسط ثقافي، منطلقا من فرضية تعزز هذا التحليل، مفادها : " إن المدينة هي السكن الطبيعي للإنسان المتحضر" وهذا ما جعله ينظر إلى الفلاح المهاجر للمدينة كفلاح نموذجي عندما يتخلى عن العادات والتقاليد والأعراف الخاصة بمجتمعه مقابل أن يصبح سيد نفسه من خلال عملية " الانصهار" عبر الانتساب إلى القيم والتقاليد والعادات الحضرية، فعوض أن يصبح هذا الفلاح المهاجر مشكلا اجتماعيا بالمدينة، يتحول إلى فرد مندمج بالمجتمع الحضري عبر دخوله في نسق من التفاعلات الاجتماعية أو ما يسميه " بدورة العلاقات الإنثية "[1] .

وبع المرحلتين السابقين يظهر التأقلم، الذي هو عبارة عن ظاهرة اجتماعية تغرض على الأفراد المهاجرين احترام المؤسسات والقواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتحافظ على الاختلافات الثقافية.

[1] _ عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، مرجع سابق، ص 134 . 136 .

ثالثا : المقاربة السوسيولوجية لظاهرة الهجرة عند عبد الملك صياد :

لقد أحدث دراسة ظاهرة الهجرة من طرف عالم الاجتماع الجزائري عبد الملك صياد تغييرا كبيرا في أدوات و وسائل التحليل السائدة التي كانت محكومة بنظرة أحادية ، أي تحليل ظاهرة الهجرة من وجهة نظر مجتمع الاستقبال وحده، بحيث اعتبر أن هذه الظاهرة تخص مجتمعين اثنين هما المجتمع الأصلي أي المجتمع الجزائري، ومجتمع الاستقبال أي المجتمع الفرنسي[1] .

استعمل عبد الملك صياد مصطلحين هما : émigration و immigration ، فالمصطلح الأول يمكن ترجمته إلى الهجرة، فهو انتقال من البلد الأصلي نحو بلد آخر، أما المصطلح الثاني، والذي يمكن ترجمته إلى مصطلح الغربة، يعني التواجد والعيش في البلد المستقبل، إذن فالهجرة حسب صياد تكون دائما من البلد الأصلي نحو بلد الاستقبال، وتكون غربة في بلد مستقبل، فيكون المنتقل مهاجرا من بلده الأصلي ليصبح مغتربا في بلد مستقبل له[2] .

لقد عرف العصر الحديث تفاقما لهذه الظاهرة من خلال تزايد أعداد المهاجرين مثلما يشير إلى ذلك " أنطوني غدنر": " ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالاتساع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءا لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي، وأصبحت

[1] . عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد الملك صياد :« من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي»، إنسانيات، العدد 62 ، أكتوبر ديسمبر 2013، ص 25 .

[2] . عبد الله بلعباس، نفس المرجع السابق، ص 25 .

أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم، وتشير بعض التقديرات إلى أن المهاجرين في مختلف أنحاء المعمورة عام 1990 بلغوا نحو ثمانين 80 مليون شخص يشملون نحو عشرون مليونا من اللاجئين، ويعتقد ن هذه الأعداد ستتزايد في أوائل القرن الحادي والعشرين، بل إن بعض علماء الاجتماع يطلقون على أيامنا هذه : عصر الهجرة" [1].

إن دراسة ظاهرة الهجرة، في العالم عامة وفي الجزائر خاصة، تستند في كثير من الحالات إلى أعمال عبد الملك صياد الذي أعطى لها معان ومصطلحات جديدة.

" لقد كان يهتم بكل المصادر التي تمكن من الفهم الجيد لواقع الهجرة، ولكل الإشكاليات التي كانت تظهر تدريجيا في حقل دراسات الهجرة منذ بداية الستينات[2] " وأحدث قطيعة مع الدراسات السابقة التي كانت تتناول تناولا أحاديا قائما على تمركز إثني لا يؤدي إلا إلى دراسة سطحية جزئية لها : " كل دراسة للهجرة تتجاهل الظروف الأصلية للمهاجرين ستحكم على نفسها بأنها لا تعطي في الوقت نفسه لظاهرة الهجرة إلا رؤية جزئية وقائمة على تمركز عرقي"[3] .

لقد استبدل عبد الملك صياد هذه الدراسة الأحادية المتحيزة بدراسة ثنائية تتناول مسار المهاجرين من بلدهم الأصلي إلى بلد الاستقبال وداخله أيضا، انطلاقا مما يحملونه

[1] . غدنز أنطوني، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005، ص 331 .

[2] - Poinsot, M (2009) , « L'héritage de sayad » in Hommes & Migration, N° 1278 , P 1.

[3] - Sayad .A, (1999), la double absence, Paris, du seuil, P 56 .

من إرث ثقافي وما يجدونه أمامهم من ثقافة مختلفة ومغايرة : " تعتبر الغربة موضوعا مُشَوَهاً، يجب أن نعرف أن الهجرة، يجب أن يكون لدينا اهتمام بالهجرة بدراستها، حتى تذكر أن كل مغترب هنا هو مهاجر من مكان ما من هناك، حتى نتمكن من إعادة تركيب طرفي أو وجهي الظاهرة نفسها، حتى نحاول إعادة بناء الموضوع في كليته"[1] .

ومن بين الدراسات التي قام بها عبد الملك صياد في حقل السوسيولوجيا وبالأخص حول الهجرة مايلي :

1/ دراسة حول ثقافة المهاجرين الجزائريين في فرنسا، والتحولات التي حدثت في أسلوب حياة الجالية الجزائرية.

2 / دراسة أخرى له حول الوظيفة الاجتماعية لثقافة المهاجرين.

فمن خلال هاتين الدراستين خلص عبد الملك صياد إلى نتيجتين، الأولى يبين فيها الارتباط بين أنماط الهجرة والوضعية الاجتماعية، و الثانية يشير فيها إلى أن معرفة التحولات التي تطرأ على ثقافة المهاجرين يتم بالرجوع إلى الإطار الوطني الذي يحدث فيه التبادل بين البلد الأصلي والمستقبل.

[1] - Sayad A,(2002), Histoire et recherche identitaire, suivie d'un entretien avec Hassan Arfaoui, Paris, ed, Bouchène, P 88.

1-2 – المدارس والاتجاهات المفسرة لظاهرة الهجرة

أولا : مدارس تفسير ظاهرة الهجرة:

نتطرق من هنا إلى حقلين شهيرين في دراسة سوسيولوجيا الوفود باعتبارها من الفضاءات الدولية المستقطبة للهجرات، سنبدأ بالمدرسة الأمريكية باعتبارها أول بدراسة هذا المجال.

أ – مدرسة التقليد الأنجلو سكسوني:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بلد الهجرة الوافدة بامتياز إذ أن أغلب سكانه من المهاجرين، حيث أن الاختلافات الإثنية والثقافية والعرقية لدى المهاجرين المواطنين أفرزت مجموعة من المشاكل والأزمات والاختلال في البنية الاجتماعية خصوصا بين " الاثنيات والعرقيات" بناءا على ذلك ظهرت مجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل سوسيولوجي، أهمها الدراسة التي قام بها : – Myrdal & Toc ville – لمشاكل السود في الو.م.أ.[1]

ب – مدرسة التقليد الفرانكفوني :

هو اتجاه نظري و أمبريقي مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر الوافد إليها و أمام عمق الظاهرة وتجلياتها كفسيفساء اجتماعية لا متجانسة تتخذ الفروقات والتباينات مظاهر أفقية وعمودية: فبداية بالتعدد الثقافي إلى ثقافة

[1] - Andrea rea, maryse tripier,opcit, p 26 – 29.

الطبقات مرورا بالثقافة الجهوية وسلطة الأديان وتأثير ذلك على ثقافة الأسرة إلى أن تصل إلى ثقافة الفرد الخاصة ثم عامل العرق واللون...الخ.

ومن هذا المنطلق تم اعتماد بعض المقاربات السوسيولوجية والسيكولوجية للتعامل مع هؤلاء لدرء المشاكل أمام تزايد حدة التباينات الاجتماعية والتنوعات في المورفولوجية الاجتماعية وما أفرزته وبقوة من مشاكل، كالتهميش والإقصاء والعنصرية لأفراد يعون واقعهم بشكل جيد، حيث يمكن اعتبار ظهور أحياء " الغيتو" والممارسات لمتطرفة كالإرهاب والعنف أشكال جديدة للرد على هذا التهميش وشكلا من أشكال إثبات الذات وهذا يزيد من تعميق الاختلالات والتباينات.

وكما لاحظنا أن كلا المدرستين الأنجلو سكسونية والفرنكفونية حاولت إيجاد حلول علمية لمشاكل الهجرة الوافدة تبعا للخصوصية الظرفية التي تعيشها مكونة بذلك إرث كمي وكيفي حدا بالبعض إلى استخدامه كأنساق ومكونة لنظرية تفسيرية شاملة كمحاولة عرفت مجموعة من الانتقادات والقبول في الأوساط الأخرى.[1]

ثانيا : الاتجاهات المفسرة للهجرة:

أ – الاتجاه الوضعي:

إن الأفراد في هذا التصور يستوجبون لمتطلبات مجتمعهم ويجدون مكانهم في اطار النظام الاجتماعي العام وهم يتجهون إلى الارتباط بذلك الوضع الذي يحدده المجتمع لهم، إنهم يستطيعون التغير لكن هذا التغير لابد أن يتم بالطريقة التي يرسمها المجتمع لهم

[1] - Andrea rea, maryse tripier,opcit, p 26 – 29.

ومن ثم فإن المجتمع هو العنصر الفاعل النشط في التاريخ بينما دور الأفراد يتسم بالتبعية والسلبية، إن الأفراد خاضعون إلى حد بعيد إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم عليهم حتى يتمكنوا من الامتثال للتوقعات الاجتماعية، ويعتبر " دوركايم" أن الظواهر الاجتماعية لها من السلطة ما يجعلها قاهرة وملزمة للأفراد حيث وصفها بقوله : " إنها عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والشعور تجبر التفي ي تسود مجتمع من المجتمعات والتي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على إتباعها في عملهم وتفكيرهم " هذه الخاصية تجبرنا في مجال الهجرات على اعتبار الهجرة كفعل يمتثل له الأفراد ويعكسونه في تصرفاتهم امتثالا لأوامر المجتمع ،وقد وضع "دروكايم" هذه العملية بإعطاء مثال عن الهجرة القروية حيث أن هناك تيار لأي أو قوة جماعية دافعة هي من يفرض على الأفراد هذه الهجرة. إذ يقول : " إن طرق التنقل تحدد بشكل إجباري الاتجاه الذي تسير فيها لهجرات الداخلية والمبادلات، وحتى حجم هذه المبادلات والهجرات ...".[1]

ب – الاتجاه المادي التاريخي:

ينطلق هذا الموقف في تفسير عملية الهجرة من خلال مقاربة التوزيع اللامتكافئ لعوامل الإنتاج، بحيث أن هناك مناطق تعتبر أكثر غنى من مناطق أخرى، ولذلك تنطلق اليد العاملة تطلعا للحصول على أجر أحسن، وهنا نعود إلى سلطان تيار الرأي – لدوركايم– لأن الدوافع الاجتماعية وحسب هذا لاتجاه هي أسيرة وتابعة ومستقلة عن إرادتها، مع العلم أنه الآن أصبح سائدا في دراسات حول الهجرة، البدء بالبحث عن

[1] - Andrea rea, maryse tripier,opcit, p 26 – 29

الدوافع الذاتية باعتبارها نقطة انطلاق تلك الدراسات، وغالبا ما يتم اللجوء لمعرفة تلك الدوافع بالاعتماد على الاستمارات والمقاربات، هذا المنهج يعتبره علماء الاجتماع ملائما، غير أنه موضوع انتقاد من الجانب الماركسي، لأن الدوافع الذاتية تُبعد الباحث عن الوقوف على الوقائع الأساسية التي تفسر بشكل أفقي هذه الدوافع، فإن الدافعية الاقتصادية والدافعية الغير اقتصادية لا جدوى منها في الحقيقة، لأن السبب الاقتصادي واقع في جميع الحالات، واعتمادا على الآراء والملاحظات السالفة يمكن أن نقول: أنه بدل اللجوء إلى تفسير الهجرات انطلاقا من الفرد ينبغي التركيز أكثر على الأنساق والبنيات الاجتماعية لأن الأفراد يتحركون وفق مقتضيات علاقات الإنتاج السائدة .[1]

ج – الهجرة كرد فعل :

يعتبر الانتقال من الهجرة الجماعية إلى الهجرة الفردية من الخصائص المعاصرة للظاهرة، هذا التحول البنيوي يستدعي إعادة النظر في طرق التعامل مع الظاهرة على المستوى النظري والكشفي، لأن هجرة مجموعات بشرية من نقطة إلى نقطة تسمح لنا باستنباط مجموعة من العوامل المشتركة التي تنعكس في تنقلهم، حيث يقترح كل من "كوبات" ، " نوفمان" و "نووتيني" نموذجا في اطار الاتجاه الذاتي من أجل تفسير سوسيولوجي لظاهرة الهجرة، بحيث يعتبران أن حياة الأفراد داخل الجماعة تكسبهم مجموعة من القيم والخصائص التي تحتم عليهم الامتثال لضوابطها وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية باعتبارها تطبيع للخامة البشرية لخصائص وثقافة الجماعة – بمعناها

[1] - Andrea rea, maryse tripier , opcit , p 31 – 42.

الأنثروبولوجي- يجد الأفراد نفسهم قادرين على تغير مكان إقامتهم والخروج من دائرة المجتمع لارتباطهم عاطفيا واجتماعيا واقتصاديا وبالتالي هل يمكن اعتبار فعل الهجرة عرض من أعراض وتلاشي وفشل التنشئة الاجتماعية.

1-3 – أنواع الهجرة:

تعتبر الهجرة من أهم العوامل المؤثرة في نمو السكان وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، والدافع الرئيسي للهجرات هو عدم الرضا عن البيئة الأصلية للمهاجرين، تنقسم الهجرة من حيث الاستمرار والدوام إلى قسمين : الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة. أما من حيث مداها واتجاهها فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام : هجرة دولية، هجرة داخلية، هجرة مؤقتة أو دورية.[1]

ويمكن تصنيفها على النحو التالي :

أولا تصنيف الهجرة من حيث الكم :

تصنف الهجرة من حيث الكم إلى هجرة فردية و هجرة أسرية وهجرة جماعية. [2]

أ – الهجرة الفردية : و هي التي تحمل الأفراد منفردين قريبا أو بعيدا، من أمكنة سكنهم الأصلية، ودلك لسبب أو آخر من الأسباب.

[1] . عبد الله عطوي، الانسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة، بيروت، مؤسسة عو الدين للطباعة و النشر، 1993 ، ص 142

[2] . عبد الله القصير، مرجع سابق، ص 110 .

ب – الهجرة الأسرية : عندما يقرر الفرد المهاجر عدم العودة إلى وطنه الأصلي والاستقرار في المهجر، يصطحب أسرته إلى بلد المهجر، وهذه الأخيرة تستعمل بلا شك على التخفيف من قسوة الغربة.

ج – الهجرة الجماعية : ويشترك فيها جملة من أفراد أو أسر، وهي على العموم تنجم عن كارثة طبيعية، على أثر زلزال أو هجرة أبناء مناطق نكبت بالفيضان أو في سبيل تحقيق مشاريع اقتصادية وفي بعض الأحيان تنجم عن اعتداء سياسي كهجرة الأرمن و الفلسطينيين إلى البلاد العربية.

ثانيا – تصنيف الهجرة من حيث الكيف :

تصنف الهجرة من حيث الكيف الهجرة إلى هجرة شاقولية وهجرة أفقية.[1]

أ – الهجرة الشاقولية : وهي الهجرة التي يهدف منها المهاجر إلى إحداث تغيير في مكانته الاجتماعية أو الاقتصادية أو كلتيهما، والسعي نحو ما يظنه الأحسن والأفضل، مثل ذلك الفلاح الذي سعى وراء العلم حتى وصل إلى إنهاء دراسته الجامعية، وانتقل إلى المدينة ليعمل في مجال تخصصه.

ب – الهجرة الأفقية: ويقصد بها تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بالعمل نفسه، كأن ينتقل مزارع من قريته، لضيق أرضه أو جفافها، ليذهب إلى قرية أخرى تتوافر فيها الأرض الخصبة والمياه، في كلتا القريتين يعمل مزارعا.[2]

---

[1] . نفس المرجع السابق ، ص 110 .

[2] . توفيق الجرجور، الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري، دمشق، 1980 ، ص 53 .

ثالثا – تصنيف الهجرة حسب الزمن :

تصنف الهجرة حسب الزمن الذي تستقر فيه، إلى هجرة نهائية أو دائمة و أخرى مؤقتة [1]

أ – الهجرة النهائية أو الدائمة: و هي الهجرة التي لا تتبعها رغبة في العودة إلى محل الإقامة الأصلية ثانية، إذ يعمد المهاجر إلى ترك منطقة إقامته المعتادة نهائيا والاستقرار في المنطقة أو الدولة المهاجر إليها.[2]

هذا وتتخذ الهجرة النهائية أنماطا كثيرة نذكر منها:

أ – تلك الغارات التاريخية الواسعة التي شنتها الشعوب الرعوية على الشعوب الزراعية المستقرة.

ب – هجرة متسلسلة تصاحب أولا تصاحب الغزوات العسكرية مثل ما حدث بعد الفتوحات الإسلامية.

ج – الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين.

د – هجرة الأدمغة.

هـ – هجرة التجار.

[1]– عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 111 .

[2] – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 111

ب – الهجرة المؤقتة : وهي عملية تمثل انتقال الأفراد والجماعات أو الجماعات من منطقة إلى أخرى، أو من بلد إلى آخر، انتقالا مؤقتا وهي على العموم تأخذ أشكالا كثيرةن نذكر منها ما يأتي:

أ – حركات السكان اليومية من المسكن إلى مكان العمل وعكسه و يطلق عليها باللغة الفرنسية اسم Navette.[1]

ب – هجرات قصيرة الأمد كحركة الأيدي العاملة الزراعية نحو مراكز العمل الموسمي.

ج – هجرات موسمية تتميز بأنها أطول نسبيا من الهجرات السابقة إذ تتراوح الإقامة في الوطن الجديد بين ثلاثة وسبعة أشهر، مثل هجرة الباعة الجوالين.

د – حركة الاصطياف، حيث يتوجه المصطافون من داخل البلد أو من خارجه إلى المناطق الجبلية أو الساحلية لقضاء فصل الصيف، هربا من الحر الشديد وطلبا للراحة والاستجمام.

هـ – هجرة الطلاب ثم العودة بعد تحصيلهم العلمي.

و – هجرة الحج وهي الهجرة التي يقوم بها بعض الأفراد في مواسم معينة إلى الأماكن المقدسة.

[1] - André Beltramone, la mobilité géographique d'une population, Paris, 1966 P 29 .

رابعا – تصنيف الهجرة حسب إدارة القائمين بها :

و تصنف الهجرة حسب إدارة القائمين بها، إلى هجرة إرادية أو اختيارية و هجرة إجبارية أو اضطرارية أو مخططة.

أ – الهجرة الإرادية أو الاختيارية: وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية و الخارجية أو الداخلية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات باختيارهم وإرادتهم بغير ضغط أو إجبار رسمي.

ب – الهجرة الإجبارية : ويطلق عليها أيضا الهجرة الاضطرارية أو المخططة، وهي الهجرات القهرية أو القسرية التي يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب كثيرة : طبيعية، أو دفاعية أو عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن، أو تنظيمية أو سياسية ...الخ ولذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير أو اللجوء.[1]

خامسا – تصنيف الهجرة حسب المكان :

تصنف الهجرة حسب المكان إلى هجرة دولية أو خارجية وأخرى داخلية.

أ – الهجرة الدولية أو الخارجية: الهجرة الخارجية أو الدولية هي عملية انتقال الأفراد والجماعات من دولة إلى دولة أخرى طلبا للعمل، أو فرار من اضطهاد، أو تطلعا إلى مستوى حياة أفضل.

[1] –عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص112

والهجرة الدولية حق قانوني – أقره فقهاء القانون الدولي المعاصرين – للإنسان بصفته إنسانا حرا كريما يتمتع بحقوق تفرض عليه واجبات، وفي هذا المعنى يقول سسل G.Scelleأستاذ القانون الدولي بجامعة باريس ما يأتي : " إن الإنسان وقد ولد حرا بغير قيود، لا ينبغي أن توضع أمامه العقبات والعراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر، لا داخل حدود دولته فحسب، بل خارج هذه الحدود أيضا ".[1]

هذا وتأخذ الهجرة الخارجية ثلاثة أشكال رئيسية :

1 – هجرة موسمية أو فصلية يقوم بها المهاجرون في مواسم معينة.

2 – هجرة مؤقتة وفيها ينتقل الفرد إلى الخارج لمدة محددة بهدف تحقيق مكاسب معينة، ثم يعود إلى وطنه الأصلي ثانية.

3 – هجرة دائمة وهي هجرة الأفراد خارج أوطانهم بصفة نهائية و استيطان البلاد المقصودة.

ب – الهجرة الداخلية: ويقصد بها انتقال الأفراد والجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة داخل الدولة الواحدة، من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر، حيث تتوفر فيه أسباب الرزق، و قد يكون ذلك لفقر بيئاتهم المحلية أو اكتظاظها بالسكان، وما يتبع ذلك من انخفاض في الأجور وتفشي البطالة.

[1] . صلاح الدين نامق، الانفجارات السكانية في العالم، القاهرة 1964 ، ص 181 .

1-4 – النظريات المفسرة للهجرة:

تتنازع ظاهرة الهجرة عدة اتجاهات، وتوضح متابعة النظريات المفسرة للهجرة غلبة تخصص المنظرين والمفسرين على اتجاهاهم التفسيري، فالمتخصص في الجغرافيا يقدم تفسيرا لظاهرة الهجرة يساير خبراته الأكاديمية، والاقتصادي يقدم تفسيرا اقتصاديا، ويقدم الاجتماعيون تفسيرات ترتبط بالجماعة والمجتمع، ولذلك فثمة اتجاهات نظرية محددة في تفسير ظاهرة الهجرة.[1]

1-4-1– النظرية الجغرافية:

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين : أولهما ترتبط بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي، و ثانيهما يرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال، فقد حاول الجغرافيون الربط بين عدد السكان وخصائص منطقة تواجدهم وضرورة وجود توازن بينهما، و أن أي عدد يزيد عن العدد المسموح به يؤدي إلى الإخلال بالتوازن فيدفع بالعدد الزائد إلى الهجرة.

أما الثانية والمتعلقة بمجتمع الاستقبال، فتشير النظرية إلى أن المهاجرين يختارون منطقة الاستقبال في ضوء تماثل ظروفها الجغرافية مع ظروف منطقة الطرد، كما اهتم الجغرافيون بعامل آخر و هو عامل المسافة، حيث يرون أن طول المسافة يؤثر عكسا على الهجرة بين الموطن الأصلي وموطن الاستقبال.[2]

---

[1] . عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية ط 2، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الاسكندرية، ، 2002 ، ص 23

[2] . المرجع السابق، ص 19 .

ويبدو أن المدخل الجغرافي يعتريه قصور لأنه يعطي دراسة وصفية للظاهرة متأثرا بأدوات جاهزة للتحليل متجاهلا عوامل التغيير الاجتماعي والتطور الحاصل في ميدان تكنولوجيا المواصلات، حيث لم تعد المسافات عائقا، ثم إن مسالة التوازن هذه تعد غير كافية لأنها تتعلق بعلاقة الإنسان بالطبيعة.

1-4-2 – النظرية الاقتصادية:

يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، إذ تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار العوامل الطاردة في بلد الاستقبال (مثل البطالة، التضخم، ضآلة فرض العمل) وعوامل الجذب في البلد المستقبل، إلا أن التركيز ضل منصبا على هذه العوامل في بلد الإرسال فقط ويعني التفسير الاقتصادي للهجرة أن المهاجر يترك موطنه بحثا عن العمل أو السلوك الهجري يساير نموذج تعظيم المنفعة، حيث يهدف المهاجر من خلال العملية إلى تعظيم المنفعة الاقتصادية في مستوى يفوق ما كان عليه في موطنه الأصلي.[1]

ولقد بالغ بعض الاقتصاديون في أهمية العوامل الاقتصادية هذه، حتى أن هناك من يقول إذا عرفنا منطقة وثقافتها فإنه يمكن تحديد حجم سكانها، والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده، و بالرغم من أهمية المدخل الاقتصادي إلا أنه :

[1] . احمد براح، التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج، محي الدين عبد العزيز، جامعة البليدة، 2005 ، ص 34 .

1. تجاهل أن ثمة عدة عوامل يمكن أن تؤثر في تفسير السلوك الإنساني.
2. ترى النظرية الاقتصادية أن الشخص المهاجر هو سيد قراره بالرغم من عوامل أخرى سيما السياسات الحكومية في بلد الاستقبال.
3. إن هناك حالات كثيرة من الهجرة كانت نتيجة السياسات المتبعة من طرف الحكومات في البلد الأصلي كالحرمان والظلم الاجتماعي والسياسي.

1-4-3- النظرية الاجتماعية الثقافية:

يختلف التفسير الاجتماعي عن غيرهن غير أنه يحاول أن يرجع الهجرة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، فهو لا يركز على عامل واحد فقط، ولا يقتصر أيضا على العوامل الطاردة فقط (كما هو الحال لدى التفسير الاقتصادي) بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة كلية متكاملة، إضافة إلى ذلك فإن التفسير الاجتماعي يستند إلى استقراء الواقع، ويحاول أن يستفيد من نتائج الدراسات الميدانية.

و يأخذ التفسير الاجتماعي للهجرة عدة اتجاهات، فهناك اتجاه ثقافي و هناك اتجاه التنظيم الاجتماعي وثالث يأخذ بخصائص المركز الاجتماعي.[1]

أ – الاتجاه الثقافي :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن للثقافة دور هام في تشجيع الهجرة، و أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن الميل العام للهجرة، حيث تمتزج العوامل الثقافية مع

[1]–أحمد براح، مرجع سابق، ص34

العوامل الاقتصادية فتعطي الهجرة بعدا ثقافيا أوسع، فهناك شعوب تعتبر الهجرة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها، كما هو الحال لدى البدو الرحل ولدى الكثير من الشعوب البدائية.[1]

لقد تحدث الأنثروبولوجيون عن دور العامل الثقافي في الهجرة، وقدموا صياغة لمل يسمى بنظرية الانتشار الثقافي التي تعني انتشار العناصر الثقافية الخاصة بمجتمع ما في مجتمع آخر عن طريق عوامل مختلفة.

ب – اتجاه التنظيم الاجتماعي :

حيث يقدم « Mengalam » هذه النظرية ليؤكد أن الهجرة هي عملية من عمليات التغير الاجتماعي، و أن كل مجتمع يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي، يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين، وفي هذه العملية تعمل الهجرة على حفظ عملية التوازن الدينامي للنظام الاجتماعين و في نفس الوقت تعطي أعضاءه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم، وأن الهجرة في الأخير تؤثر وتتاثر بالنظام الاجتماعي بكل من منطقتي الطرد والجذب، ثم إن القيم الاجتماعية تتغير أيضا، وبإختصار فإن نسق الهجرة لدى هذا الاتجاه يشتمل على ثلاثة عناصر متفاعلة :

- ✓ مجتمع المنطقة الأصلية (الطرد)
- ✓ مجتمع المنطقة المستقبلة (الجذب)
- ✓ المهاجرون أنفسهم .[2]

[1]– أحمد براح، مرجع سابق، ص34

[2]– عبد الله عبد الغني، مرجع سابق، ص 22 .

ج – اتجاه خصائص المركز الاجتماعي:

لاحظ بعض الباحثين أن سلوك المهاجر والميل إلى الهجرة يختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الاجتماعي والوضع الطبقي، فقد سجل توماس (1939) أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في الميل نحو الهجرة، كما بينت دراسات أخرى الحالة التعليمية، وأثبتت أخرى الوضع المهني، وباختصار أن تلك الدراسات أكدت استحالة الفصل بين ظاهرة الهجرة والدور الاجتماعي.

وعن قوانين الهجرة فإن هدف علم الاجتماع هو الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، ومن ثم فقد حاول العديد من علماء الاجتماع التنظير لظاهرة الهجرة، ولكنهم أخفقوا في صياغة نظرية شاملة وأدركوا عدم كفاية تعميماتهم وقصور المعرفة التطبيقية في طعم التعميمات، ففي نظريته عن الهجرة حدد " إيفريت لي Evreet lee . " عدة خصائص ترتبط بتيارات الهجرة وديناميكيتها وهي :[1]

- ✓ أن الهجرة تميل للحدوث داخل تيارات محددة تماما، فالمهاجرون يسلكون طرقا محددة بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول، و تَغَلُّب المهاجرين الأوائل على العوائق يقلل من صعوبة انتقال المهاجرين الجدد.
- ✓ أن لكل تيار هجرة رئيسي تيار في الاتجاه المعاكس، ويعود ذلك إما لاختفاء عوامل الجذب، أو ضعف عوامل الطرد، مما يدفع بعدد من المهاجرين إلى البحث عن مكان آخر أو العودة إلى الموطن إلى الموطن الأصلي.

[1] . عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001 ، ص 279 – 280

- ✓أن كفاءة تيار الهجرة والتيار المعاكس تميل إلى الانخفاض إذا كان مكان الأصل والوصول متشابهين، وهذا يعني أن الحركة بين المنطقتين قد تكون متساوية و أن الهجرة الصافية تميل إلى الصفر.
- ✓إن كفاءة تيارات الهجرة تكون عالية إذا كانت العوائق المتداخلة بين المنطقتين كبيرة، ومرد ذلك مشقة وكلفة الانتقال، فكلما زادت هذه العوائق كلما قل التفكير بالعودة إلى الموطن الأصلي.
- ✓إن كفاءة تيار الهجرة تتماشى مع الظروف الاقتصادية، فتكون عالية أثناء الرخاء، ومنخفضة في أوقات الشدة، وهذا يعني أن تيار الهجرة يكون عاليا إذا كانت مناطق الوصول عالية الإنتاجية و المداخيل فيكون التيار العائد قليلا.
- ✓أما الكساد الاقتصادي في مناطق الوصول فإنه يحدد من عدد المهاجرين ويدفع بالمزيد منهم للعودة إلى الموطن الأصلي، وفي ضوء العوامل المؤثرة في أماكن الأصل والوصول خلص "إيفرت لي Evreet lee " إلى ما أسماها بقوانين الهجرة ومن أبرزها :

- أن حجم الهجرة داخل منطقة معينة يتباين مع درجات الاختلافات البيئية التي تتميز بها المنطقة.[1]
- أن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان و تنوعهم.
- أن حجم الهجرة يرتبط بالقدرة على تخطي العوائق في منطقتي الأصل و الوصول.
- أن الهجرة تتأثر بالتقلبات الاقتصادية إلى حد كبير.

[1]– عبد الله عطوي، مرجع سابق ، ص 279 – 280

- إذا لم تفرض ضوابط صارمة للحد من الهجرة فإن حجمها ومعدلها يميلان للتزايد بمضي الزمن.

هذه الخصائص والقوانين التي أوردها " إيفريت لي Evreet lee " ويغلب عليها الطابع الشمولي أي كهجرة بشكل عام، إلا أن "رافنستين Ravenstein" والذي يعد أول من وضع قوانين الهجرة سنة 1889 ، حيث جاءت القوانين التي صاغها قريبة إلى الهجرة الريفية الحضرية حيث هي :

- أن غالبية المهاجرين يتحركون إلى مسافات قصيرة من الموطن الأصلي.
- يقابل تيار الهجرة تيارا عكسيا يعوض ما فقدته المناطق الطاردة
- أن العدد يتناقص تدريجيا كلما زادت المسافة.
- الهجرات على مراحل، حيث يتجه المهاجرين أولا باتجاه المدن الصغيرة القريبة ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، فالأكبر فهكذا.
- سكان المدن الأصليين أقل هجرة من سكان الريف.
- الإناث أكثر هجرة من الريف.
- ازدهار الصناعة يزيد من معدلات الهجرة.
- رغبة السكان في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي أقوى حافز على الهجرة.[1]

[1] –مرجع سابق ، ص37

- و لقد تعرضت هذه القوانين والآراء إلى اختبارات تطبيقية. إلا أن دراسات الباحثين انتهت إلى نتائج متضاربة، فقد أثبتت الدراسات صحة القوانين إلا أن بعض القوانين كانت موضع جدل كبير.

الفرضية المتعلقة بالمراحل التي تصمد أمام الاختبارات التي قامت بها " جين مور" حيث لاحظت أن الهجرات التي عرفتها بعض المدن الأمريكية الكبرى لم تأتها من المدن الصغيرة بل من الريف مباشرة.

أما " بيرجل " فأشار إلى أن تلك القوانين تكون صحيحة ومقبولة في ظروف المجتمع الانجليزي في تلك المرحلة لكن من الصعب تعميمها على مجتمعات أخرى، أما آراء "رافنستين" في أن الإناث أكثر هجرة من الذكور فإن العديد من الشواهد والإثباتات

أن الذكور أكثر هجرة، ولعل من أهم الانتقادات والتي تعد مآخذ أساسية تلك التي أشار إليها " هوزر" والتي منها:[1]

- أن هذه التعميمات تستطيع أن تحدد مستوى أو معدل التحرك تحت أي ظرف من الظروف.
- أنها تتسم بالثبات النسبي الذي يتنافى مع سنة الحياة الاجتماعية التغييرية.
- أنها تصف الهجرة في الحاضر فقط لارتكازها على ظروف مجتمع معين.

[1] . رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988 ، 2008 ،رابح كعباش أطروحة دكتوراه منشورة، ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 ، ص 77 .

و مع ذلك فإن هذه القوانين و الآراء ظلت المدخل الأساسي والتوجيه النظري للدراسات والبحوث التطبيقة.[1]

[1]. رشيد زوزو، مرجع سابق، ص

خلاصة:

يهاجر المهاجر إلى منطقة جديدة لكنه يبقى على الارتباط بمنطقة انطلاقه، أحيانا ينقطع هذا الارتباط وأحيانا يتعزز بالصورة النهائية أو المؤقتة فتختلف إزاء ذلك تفسيرات الفعل، حيث يعتبر المهاجر فاعلا عقلانيا عند تركه لمجال لا يوفر الإمكانيات إلى مجال محفز محقق لذاته، وأيضا تعتبر علاقة المهاجر بموطنه الأصلي فعلا عاطفيا يتجلى ذلك في الزيارات المتكررة، أيضا يعتبر فعله عقلاني مرتبط بقيمة يتجلى ذلك في أنواع الخدمات التي تفيد مجتمعه الأصلي، والتي كان غيابها أو ندرتها سببا في تركه لهذا المجال.

وتعتبر الجزائر تجسيدا واضحا لهذه الظاهرة فهو من جهة منطقة أو بؤرة انطلاق من جهة ومن جهة أخرى بؤرة استقطاب للأفراد المقيمين في المهجر فيعرف بشكل رسمي زيارات أو عودة نهائية لبعضهم، وهذا يدل على مدى ارتباط الأفراد بمجتمعاتهم الأصلية، وهذا يحيلنا إلى مقاربة " الحضور" و" الغياب " و بشكل أدق الحضور في الغياب الذي يميز المهاجرين الجزائريين خصوصا أنواع التفاعلات التي تنشأ مع موطنهم الأصلي وانعكاسات ذلك على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لهذا نحن بحاجة إلى علم مستقل يدرس فعل الحضور للمهاجر مع أنه غائب عن الفضاء الوطني وباعتبارها حقيقة واقعية مستقلة عن كل أنواع الهجرات، أقصد هنا الهجرة الوافدة ووجهها الآخر.

وعلى غرار المدرستين الأنجلو سكسونية والفرانكفونية في دراستها للهجرة الوافدة لكونها استثناء وخاصية تميز مجتمعاتها، نحن أيضا في حاجة إلى إرساء دعائم مدرسة لدراسة سوسيولوجية الهجرة الجزائرية باعتبارها خاصية.

الفصل الثاني
الهجرة الجزائرية

تمهيد:

إن الاستعمار الفرنسي للجزائر، قد أوجد معطيات تاريخية، والتي ما تزال على يومنا هذا توجه فعل الهجرة في المجتمع الجزائري، فالمقاربة السوسيو تاريخية للهجرة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية وبعدها، هو عنصر من الدراسة يمثل القاعدة والأساس الذي نستطيع من خلاله بناء رؤية دراسية شاملة للهجرة داخل المجتمع الجزائري.

2-1- هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي:

لم تكن هجرة الجزائريين، نهاية القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين بمنأى عن الصراعات الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد شهدت المنطقة تدافعا حادا نحو امتلاك مجالات حيوية بين القوى الأوروبية الصاعدة، الباحثة عن نفوذ ومصادر جديدة للاقتصاد الرأسمالي المتنامي، كانت للبداية، احتلال فرنسا للجزائر عام 1830، في خضم التحرش الأوربي ضد الإمبراطورية العثمانية، الموصوفة في ذلك الوقت بالرجل المريض، والذي كان (التحرش) يضمر ويبطن قرونا من العداء الديني والحروب العسكرية والخلافات السياسية، بلغ أوجها في مؤتمر فيينا عام 1815، الذي بسط خريطة جديدة لأوروبا مجردة من الأقاليم العثمانية. وبعد احتلال الجزائر،[1] توالت هزائم الباب العالي، وتركت المجال لفرنسا لتحتل تونس عام

[1] – حول تطور السياسة الفرنسية حيال البلدان الإسلامية المحاذية للبحر المتوسط القائمة على خلفية الصراع العثماني الفرنسي، يمكن العودة إلى كتاب: " فرنسا والإسلام" لجاك فريمو، · Jaques Frémeaux,la France et L'islam, depuis 1789 , puf, 1991

1882، وقبل ذلك احتلت بريطانيا مصر عام 1881، وهكذا ومن جملة الأوضاع التي أفرزها العصر الاستعماري، أن كل شيء صار يعبر عنه بالسياسة أو بالاقتصاد السياسي الذي لا يترك كثيرا لباقي الاعتبارات والأسباب لكي تشرح الظاهرة أو تفسرها.

2-2- طبيعة هجرة الجزائريين إلى المشرق وأسبابها:

لم تصبح هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام ظاهرة ملفتة، إلا أن مع نهاية القرن التاسع عشر(19 م)، العقد الأخير منه، حيث راحت الحكومة العامة في الجزائر تبحث عن الأسباب والدوافع والأغراض التي أفضت للجزائريين إلى شد الرحيل إلى المشرق العربي، وسارعت الإدارة الفرنسية إلى تكليف بعض الشخصيات التي لها دراية بالموضوع إلى تقييد تقارير، توضح وتفصل الظاهرة، من بين هذه التقارير: تقرير لولسياني سنة 1889 حول أسباب والسياق الذي جرت فيه الهجرة، يتعلق بسكان: أولاد فضة بالمدية:Média, Duperré, Ouled Fodda ، لتحديد طبيعة ومسلك و أسباب نزوح الجزائريين إلى بلاد الشام ، ثم أسباب عودتهم أيضا.

كانت تونس نقطة عبور للجزائريين نحو المشرق العربي والحجاز، فقد سجل القائم العام الفرنسي في تونس، أن مجموعات من الجزائريين تصل تباعا إلى أرض الحماية، وأشار إلى أنه في شهر أكتوبر من سنة 1898، بلغ عدد الذين وفدوا إلى تونس من الجزائريين وقاصدين المشرق العربي 237، امتطوا باخرة« الأمير لين Prince Line » ثم أعقبتها بعد ذلك هجرة أخرى من الجزائريين بلغت 200

شخصا،[1] دفعت بعد ذلك بسلطات الحماية إلى حماية هذه الظاهرة، فقد جاء في بعض رسائل القنصل الفرنسي في بيروت : أن عدد الذين وصلوا إلى الشام من الجزائريين التونسيين بلغ حوالي : بـــ 200 شخصا، أما عن الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة، فتجمع الرسائل أن المهاجرين رفضوا أداء الخدمة العسكرية والتجنيد ضمن المؤسسة العسكرية الفرنسية.

إن الذين وفدوا إلى تونس هم الجزائريين الذين تقطعت بهم أسباب العيش، وباعوا أراضيهم ومواشيهم وكل ما كان بحوزتهم من أملاك، وفضلوا اللجوء إلى بلاد الشام التي سمعوا عنها أخبار سارة، على أن يبقوا في وطنهم عرضة لسياسة الضغط الاستعماري، التي ترمي من خلال قانون الأهالي، على بسط إجراءات رادعة وزاجرة، تجرد الجزائريين المسلمين إمكانية الاطمئنان على ممتلكاتهم وتنميتها، من ناحية أخرى،أن حملة طلب السفر والهجرة إلى البلاد السورية، لم تنقطع إطلاقا، لكنها في الغالب تجابه وتواجه بالرفض من قبل السلطات الفرنسية أن القليل فقط هو الذي كان يحصل على رخصة الخروج.[2]

إن هذه العائلات كانت تنتمي إلى عالم الحرفيين وصغار التجار، وبعض ملاك الأراضي الذين ينتمون إلى مناطق: المدية، الرواغية، تابلات، سور الغزلان، ثم امتدت

---

[1]– نور الدين ثنيو، سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، أعمال الملتقى العلمي الأول ، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، ماي/ 2008 ، ص 99 .

[2] ــ المرجع السابق ، ص: 100.

بعد صيف 1898 إلى مناطق أخرى، إلى مدينة الأصنام وما حفها: سور سهل الشلف، العطاف، واد فضة، توالت بعد ذلك وفود الجزائريين على مكاتب الإدارة الفرنسية من أجل الحصول على رخصة الهجرة، جاءت هذه المرة من بوغار، ومن تبسة، حيث سجلت أعلى نسبة، حوالي 7000 شخصا، فقد ضاقت السبل بسبب البطالة، والعمل الموسمي، والخماسة، فضلا على التهور الفادح في سعر الحبوب والمواشي، ومصادرة الأراضي وسياسة التهميش، والجفاف، المبالغة في فرض الضرائب المرهقة، الرسوم القضائية، البطء الشديد في معالجة قضايا الأهالي من طرف قاضي السلام.

و من خلال سجلات المصالح القنصلية الفرنسية التي قيدت أسماء و مهن الجزائريين القادمين إلى دمشق، يمكن حصر نوعية المهن التي اشتغل عليها هؤلاء، خاصة الأفواج التي جاءت بعد مقاومة القبائليين للحملة الفرنسية عام 1857، والذين نزحوا عقب هزيمة المقراني عام 1871، نساجين، حياكين، فحامين، بنائين، جدادين، بائعين جوالة، تجار الأغنام والمواشي، قناصين، خبازين، نجارين، أعطيت لهم مزارع قرب مدينة دمشق، ومنهم تشكلت أول العائلات الجزائرية التي حفظت أسمائها آل بني هاشم، آل بني مرابط، وبني مبارك، كما توزعت مناطق وجود الجاليات الجزائرية على المدن والحواضر التالية: دمشق(و بها الأعيان والقادة المحاربون)، الجليل ذات الطابع الريفي ومستوطنات في بيروت، صيدا وحلب.[1]

2-3- مقاربة سوسيو تاريخية للهجرة في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي:

[1] - المرجع السابق ، ص: 100

تأتي المقاربة السوسيو تاريخية حول الهجرة الجزائرية سعيا لربط ظاهرة الهجرة داخل المجتمع الجزائري حاليا بجذورها التاريخية، وهذا تأكيدا على تأصل الظاهرة تاريخيا ذاخل المجتمع، خاصة تلك الجملة من الارتباطات للهجرة والاستعمار، بحيث و مع أنه ليس هناك تاريخ يمكن الاستناد عليه لرصد حركات الهجرات الجزائري، إلا أننا نستطيع التأكيد على أن هذه العملية للهجرة في الجزائر ارتبطت بالاستعمار الفرنسي الذي سعى بخطابه الكولونيالي المعلن بنقل الحداثة والإناسة والصناعة إلى هذا المجتمع، وليخفي حقيقة أن فرنسا أرادت الجزائر قطعة لا تتجزأ من فرنسا.

إن جذور و أصول الهجرة الجزائرية إلى فرنسا تقع ضمن التفاعل المعقد الذي أوجده الاستعمار منذ سنة 1830، بخلقه لعوامل الطرد والجذب للسكان نحو الهجرة نزوحا و وفودا، فعامل الطرد شملته السياسات الاستعمارية، التي أوجدت الفقر والمجاعة في الجزائر، وعامل الجذب شملته السياسات الاستعمارية في طلبها المتزايد على القوى الاستعمارية غير الماهرة، وخاصة المتخصصة لاستغلالها في تحريك دواليب الاقتصاد الفرنسي، وهو ما كان له تأثير مدمر للبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، من خلال سياسة مصادرة الأراضي ونقل الملكية للفرنسيين بالبيع والاستيلاء المباشر، وتحطيم نظام العروشية والملكية العائلية للأرض ضمن مخططات استعمارية مدروسة، وترحيل السكان من مواطنهم وتحطيم الصناعات والمهن الحرفية وفرض الضرائب ومضاعفتها في حال التأخر على الموعد المحدد للدفع، والتجنيد للعمل عند الكولون، هذه الإستراتيجية للمستعمر تجاه مسألة ضرب البنى الاقتصادية للجزائريين خلقت احتياطا كبيرا من البطالة وجهته فرنسا للعمل في المصافي ومجاري

المياه والمناجم والسكك الحديدية ...الخ وأغلبها مهن يتهرب منها الفرنسيون لمشقتها ومخاطرها.[1] سعت فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر، إلى مصادرة الأراضي الزراعية عن طريق إجبار أصحابها البيع تحت الضغط، أو أخذها بالقوة وهذا سعيا منها للقضاء على نظام العروشية لملكية الأرض.

من هنا بدأت حركة الهجرة من و إلى الجزائر بحيث قامت فرنسا بجلب مواطنين من اسبانيا، ايطاليا والبرتغال ودول أوروبية أخرى، والذين تم تهجيرهم إليها بعدما كانوا مجرد فقراء ومتسولين ومجرمين في بلدانهم الأصلية.

وفي سنة1912 قامت السلطات الفرنسية بإصدار مرسوم يخول للجزائريين الهجرة إلى فرنسا للعمل ولكن بتأشيرة فرنسية، وتكون عملية الهجرة تحت إدارة ومسؤولية السلطات الفرنسية، هذه الأخيرة التي قامت بتهجيرهم في صورة عملاء بسطاء لزجهم ضمن الأعمال الشاقة التي تتطلب الجهد البدني، مثل بناء الجسور، تعبيد الطرقات، حفر الآبار...الخ.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 والتي تعتبر كأكبر نقطة تحول للهجرة في الجزائر وخاصة الفترة الممتدة بين 1914-1918 ، بحيث تعتبر هذه الفترة الزمنية محطة مهمة لهجرة الجزائريين إلى فرنسا في صورة مجندين، ليمثلوا تعبئة بشرية كبيرة لفرنسا وقواتها العسكرية، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما

[1] ــ ثابت عبد القادر: " الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري " رسالة ماجستير منشورة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 66.

بتاريخ: 1914/07/15، والذي أعلنت فيه عن اتخاذ بعض التسهيلات فيما يتعلق بهجرة العمال الجزائريين نحو فرنسا.[1]

وأول مرة في تاريخ فرنسا الاستعمارية، أصبحت الهجرة تفرض على العمال، وللإشراف على عملية مغادرتهم، وحسب بعض الوثائق التاريخية فإن العمال الجزائريين الذين اجبروا على التوجه إلى فرنسا والعمل في مصانعها، كانت عمليات الانتقال والتهجير ضد رغبتهم والذين بلغوا 17000 عامل سنة 1917.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت فرنسا بحاجة إلى قوى عاملة لإعادة بناء الدمار الذي خلفته الحرب وراءها في العتاد والأرواح، فمع سنة 1920 كان بإمكان كل جزائري السفر، وذلك بشهادة تثبت اسمه وتعريفه فقط، ليتم إعطاءه وثيقة عليها ختم الإدارة الفرنسية.[2]

وفي عام 1950 كانت الهجرة النازحة من الجزائر، الوافدة إلى فرنسا ما تزال متزايدة بحيث بلغ عدد الجزائريين المهاجرين خلال هذه السنة: 13 ألف مهاجر ومع سنة 1954 ، وهي السنة التي عرفت انطلاق الثورة الجزائرية المسلحة، انخفض عدد المهاجرين بسبب توجه فئات كبيرة من الجزائريين نحو حمل السلاح والمشاركة في الثورة التحريرية، حتى أن هناك جزائريون هاجروا من فرنسا إلى الجزائر للمشاركة في هذه الثورة المجيدة.

[1] ــ عمار بوحوش : العمال الجزائريين في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 134.

[2] ــ ثابت عبد القادر: مرجع سابق، ص 67 .

مع سنة 1962 بدأت تتحدد معالم استقلال الجزائر وخروج فرنسا، هذا المسار السياسي قابله تصعيدا كبيرا في حركات الهجرة للجزائريين نحو فرنسا حتى عام 1963 ، أما خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال بحيث تعتبر أصعب وأدق مراحل الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، حيث ركزت الحكومة الجزائرية على تبني سياسة تنموية مستعجلة للنهوض باقتصاد البلد الذي خلفه الاستعمار، في مقابل هذا وقّعت الجزائر وفرنسا عارضة اتفاق أفريل 1964، تسمح فيها فرنسا للسياح والطلبة والتجار بالدخول إليها بدون تأشيرة، شرط أن لا تتجاوز مدة الإقامة ثلاثة أشهر، في مقابل هذا حدد عدد 12000 ألف عامل كحد أقصى للمهاجرين الذين يمكنهم الهجرة كل سنة، و أنشأت الجزائر المكتب الجزائري لليد العاملة والذي له صلاحيات اختيار العمال الذين يمكنهم التوجه إلى فرنسا.

2-4- الهجرة في الجزائر غداة الاستقلال حتى 1988 :

بعد نهاية الثورة كان الاقتصاد منهكا ولم يتمكن من تحقيق متطلبات الشعب ولم تلب الوظائف التي تم إنشاءها، إضافة إلى هذا عانت كل المرافق الضرورية في الحياة منها ، الاجتماعية وحتى الإدارية من الفراغ، كما أن الميزانية لم تكن كافية لتسيير البلد، في المقابل اعتبرت فترة الستينات في فرنسا فترة ازدهار اقتصادي وكانت بحاجة إلى اليد العاملة، حيث اقتضت الأوضاع المتدهورة التي عاشتها الجزائر هجرة العديد من أبنائها كضرورة ملحة من أجل التخفيف من حدة البطالة وتسارعت بذلك وتيرة الهجرة نحو فرنسا خاصة منذ سنة 1962 ، واعتبرت هذه المرحلة من أصعب مراحل الهجرة، حيث عانت الجزائر كثيرا بعد الاستقلال من نقص الإطارات وانحطاط

اقتصادها، إذ بلغ عدد المهاجرين: 180000 مهاجر سنة 1962 ، وارتفع بشكل ملفت سنة 1964، حيث قدر عددهم بـــ :269000 ، لكن زيادة المتوافدين على فرنسا وبنسب عالية، جعلت الحكومة الفرنسية تعلن قرار إغلاق باب الهجرة والحد من وتيرتها وكان هذا عام: 1965 .[1]

وكان هذا القرار تابع من منطلقات عديدة أهمها:

-أنّ هناك عدد كبير من الجزائريين الموجودين في فرنسا لم يعثروا على أي عمل.

-أن السكن غير متوفر ومن الصعب مساعدتهم للحصول على غرف نوم.

-أن رغبة الجزائريين في قبول العروض المقدمة إليهم بشأن العمل قد أثارت احتجاج الطبقة العاملة الفرنسية، لأن ذلك يعني حرمان الفرنسيين من أجور ورواتب عالية.

قدر عدد المهاجرين سنة 1970 حوالي: 696000 شخص[2]، وظلت الهجرة الجزائرية في تزايد رغم ظروف التمييز العنصري والمضايقة إلى أن اتخذت الحكومة الجزائرية قرار من طرف الرئيس: "هواري بومدين" بإيقاف الهجرة نحو فرنسا في سبتمبر 1973 ، على إثر الاعتداءات العنصرية التي راح ضحيتها بعض المهاجرين في مدينة مرسيليا.

---

[1] - Marie- Thérese Tétu _ Delage , Clandestins au pays des papiers, Expérience et parcours de sans papiers algériens, Paris , Décembre 2009 , P120.

[2] ــ رئيس حسين: "الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا ماضيها وحاضرها" المستقبل العربي، العدد 51 ، بيروت، 1993، ص: 79.

خلال سنة 1986 بدأ المجتمع الجزائري يدخل في حالة من العجز في تفعيل نظمه وتسيير قراراته من خلال تصاعد حركات الرفض الاجتماعي والسياسي التي تلخصت في ضرورة تبني التعددية الحزبية كأساس للممارسة المدنية داخل المجتمع، في مقابل هذا الوضع، بدأت أول حركات الهجرة غير القانونية تظهر وبصورة متقطعة بحيث نجح أغلب هؤلاء المهاجرين بصورة غير قانونية في الوصول إلى فرنسا واسبانيا ايطاليا، مستغلين السفن والمطارات وتأشيرات الزيارة وهجرات السياحة ونقص المراقبة البحرية، بحيث سنت على إثره جملة من القوانين التي تقتضي الطرد الفوري للأجانب الوافدين بصفة غير قانونية.

ومع بداية سنة 1989 بدأت معطيات الواقع الاجتماعي تنبأ بدخول المجتمع في حالة من اللانظام تأكدت مباشرة من خلال الصراع السياسي، لتتصاعد معها مباشرة حركات المد المتطرف التي تبنت خيار السلاح والعنف كلغة رد على النظام والمجتمع، هذه الأزمة وجهت بصورة أو بأخرى مسار الهجرة الجزائرية خاصة نحو فرنسا، بحيث بدأت تظهر موجات التمييز العنصري والرفض الاجتماعي و السياسي للجزائريين من قبل الفرنسيين، ما أدخل مسألة الهجرة الجزائرية ضمن نطاق الرهانات الايديولوجية التي تهدد النسيج الاجتماعي لفرنسا، الأمر الذي قابله، تصاعد تدريجي لسلوك الهجرة غير الشرعية التي بدأت منذ 1986، نحو: اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، بريطانيا واليونان.[1]

2-2 - الهجرة في الجزائر:

[1] ــ ثابت عبد القادر: مرجع سابق، ص 80 ــ 83 .

سنحاول تناول مختلف المحددات التي تفسر ظاهرة الهجرة في الجزائر والتي تزايدت منذ الأزمة الاقتصادية الجزائرية 1983 ــ 1988 ، والتي ترتب عنها مستويات عالية من البطالة، ضف إلى ذلك الفرق الشاسع بين مستويات الأجور في كل من الجزائر والدول المستقبلة للمهاجرين الجزائريين، إضافة إلى ضعف القدرة الشرائية وتذني مستوى المعيشة، كل هذه العوامل الاقتصادية ساهمت في هجرة الجزائريين، كما نشير إلى عامل آخر نراه مهما يتمثل في عدم الاستقرار الأمني.

2-2-1- واقع التشغيل في الجزائر:

يتشكل سوق العمل في الجزائر من قطاعين هما القطاع الريفي الذي يتضمن مختلف الأنشطة الفلاحية، والقطاع الحضري الذي يشمل على نوعين من النشطات الرسمية والغير رسمية، ففي سنة 1977 كان حجم التشغيل في القطاع الريفي يشكل 72،2% من إجمالي اليد العاملة، ونتيجة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بسبب ارتفاع الأجور في هذه الأخيرة، أدى ذلك إلى انخفاض هذه النسبة لتصل إلى 42% سنة 2003 .

لقد عملت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية على توفير توسيع سوق العمل من خلال عرض مناصب عمل، حيث أنه خلال الفترة الممتدة بين:2001ــ2007 تم توفير سنويا حوالي 400000 منصب عمل، بحيث الجدول أدناه يوضح ذلك.[1]

[1] ــ أ.د عبد القادر دربال وبمساهمة: محمد شرشم، علي سدي، سمية خديجة بن حدو وحميد ستي، العلاقات بين التجارة الخارجية، التنمية، المؤسسات والهجرة، CREAD، الجزائر، 2017، ص: 251 .

الفئات حسب السن	2001		2007	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
24 ــ 15	19,8	13,9	19,3	13,5
34 ــ 25	30,9	38,6	31	38,7
44 ــ 35	24,2	29,1	24,4	29,6
54 ــ 45	17,4	13,8	17,1	14,5
64 ــ 55	7,7	4,5	8,2	3,7
المجموع	6870	1174	7247	1374

الجدول رقم (01) يمثل عدد الموظفين حسب الجنس والسن خلال 2001 ، 2007 (الوحدة: ألف)

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

إن ما يميز سوق العمل في الجزائر هو أنها تتميز بانعدام الأمن الوظيفي والذي يعني عدم استقرار وعدم ثبات الوظائف، حيث يترتب عن ذلك عدم ثبات الأجور المتعلقة بهذه الوظائف، حيث أن الجزائر أدرجت العمل المؤقت سنة 1990 في شهر أفريل،[1] بحيث يمثل الجدول المبين أدناه ويوضح عدم استقرار الوظائف التي تتميز بها سوق العمل الجزائرية خلال سنتي : 2001 و2007 .

	2001	2007
العمال الدائمون	70,6	63,1
العمال الأحرار	29.3	29,3

* CREAD : مركز البحث في الاقتصاد المطلق من أجل التنمية.

[1] ــ المرجع السابق ص: 252.

الأجراء الدائمون	41,3	33,8
العمال المؤقتين	29,4	36,9
الأجراء غير الدائمون	21	31,2
المساعدات العائلية	8,4	5,7
المجموع	**6229**	**8594**

الجدول رقم (02) يمثل عدد العمال حسب الصنف خلال سنتي (2001 ــ 2007)(الوحدة: ألف)

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

إن من بين ما يؤكد انعدام الأمن الوظيفي في سوق العمل الجزائرية هو عدم التصريح بالموظفين لدى صندوق الضمان الاجتماعي، وبالتالي غياب الحماية الاجتماعية القانونية للعمل لهؤلاء الموظفين، بحيث تنتشر هذه الظاهرة عند أصحاب المهن الحرة والمؤسسات الغير مصرح بها.

خلال بداية التسعينات باشرت الجزائر في إجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، الموصوف للجزائر من قبل صندوق النقد الدولي (FMI)، حيث ترتب عن ذلك تسريح عدد من العمال يقدر بـــ : 400000 عامل، وهذا بسبب حل العديد من المؤسسات العمومية وكذلك الخوصصة.[1]

غرض العمل خلال الفترة (2001 ــ2007) حسب المناطق والقطاعات الاقتصادية يقدمه الجدول رقم (03) كما يلي:

[1] ــ المرجع السابق ص: 252.

القطاع		2001	2002	2003	2004	2005	2006
الفلاحة	الريف	1.043.020	1.062.513	1.105.191	1.252.659	974.372	1.305.994
	الحضر	269.049	375.750	307.150	364.466	406.148	303.639
	المجموع	1.312.069	1.438.263	1.412.340	1.617.125	1.380.520	1.609.633
	النسبة	21,06	26,30	21,13	20,74	17,20	18,10
الصناعة	الريف	233.195	253.562	210.538	291.679	302.669	424.023
	الحضر	627.924	250.421	593.615	769.106	756.166	839.568
	المجموع	861.119	503.983	804.152	1.060.785	1.058.835	1.263.591
	النسبة	13,82	09,20	12,03	13,60	13,20	14,20

الجدول رقم: (03 ــ أ) يمثل توزيع النشاطين حسب المناطق والقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001 ــ2006)[1]

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

[1] – ــ المرجع السابق ص: 253.

التجارة والخدمات	الريف	1.029.407	1.056.254	1.092.265	1.256.164	1.315.634	1.335.226
	الحضر	2.376.265	2.507.962	2.575.385	2.896.770	3.077.200	3.402.651
	المجموع	3.405.572	3.564.216	3.667.650	4.152.934	4.392.844	4.737.877
	النسبة	54,67	48,70	54,87	53,25	54,60	53,40
الأشغال العمومية	الريف	332.784	356.218	389.775	449.866	625.473	512.967
	الحضر	317.228	503.709	410.139	517.702	586.549	744.737
	المجموع	650.012	859.927	799.914	967.568	1.212.022	1.257.704
	النسبة	10,44	15,80	11,97	12,41	15,10	14,20

الجدول رقم: (03 ــ ب) يمثل توزيع النشاطين : التجارة والخدمات والأشغال العمومية حسب المناطق.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات .

انطلاقا من معطيات الجدولين (03 ــ أ) و(03 ــ ب) السابقين نجد أنه في سنة 2001 أكبر نصيب لحجم العمالة الإجمالي لهذه السنة استحوذ عليه قطاع التجارة والخدمات بـــ 3.405.572 أي ما يعادل 54,67%،يأتي قطاع الفلاحة بـــ: 1.312.069 أي بنسبة 21.06% ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بـــ:

861.119 ما نسبته 13.82% في حين يحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الرابعة والأخيرة في استخدامه لليد العاملة بـــ 650.012 من إجمالي اليد العاملة لسنة 2001 .

في سنة 2002 حافظ قطاع التجارة والخدمات على المرتبة الأولى مابين القطاعات الأخرى من حيث استخدامه لحجم اليد العاملة بـــ 3.564.216 أي ما يعادل 48,70%، ثم يأتي قطاع الفلاحة بـــ 1.438.263 أي بنسبة 26,30%،ثم يأتي قطاع الأشغال العمومية بـــ859.927 ما نسبته :15,80%، في حين يحتل قطاع الصناعة المرتبة الرابعة والأخيرة في استخدامه لليد العاملة بـــ : 503.983 من إجمالي اليد العاملة لسنة 2002 نسبة: 09,20%.[1]

بالنسبة لقطاع الفلاحة: خلال الفترة الممتدة بين سنتي2001 و2006، احتل قطاع الفلاحة من حيث استخدامه لليد العاملة المرتبة الثانية في سنة 2001 بـــ 1.312.069 ، أي ما يعادل 21,06% من إجمالي حجم اليد العاملة لهذه السنة، وفي سنة 2002 حافظ هذا القطاع على المرتبة الثانية ما بين القطاعات الأخرى بـــ : 1.438.263 أي ما يعادل 26,30% وبالنسبة لباقي السنوات فإنه احتل نفس المرتبة وهي الثانية، فخلال سنوات الفترة نلاحظ أن سنة2002 هي السنة التي استخدم فيها هذا القطاع ما يساوي 26,30% والتي تعتبر أكبر نسبة لليد العاملة مستخدمة من طرف هذا القطاع.

بالنسبة لقطاع الصناعة: خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2006 احتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة من حيث استخدامه لليد العاملة بـــ : 861.119 أي ما

[1] – ـــ المرجع السابق ص: 254-255.

يساوي 13,82% من إجمالي حجم العمالة لهذه السنة.أما في سنة 2002 فقد احتل هذا القطاع المرتبة الرابعة ما بين القطاعات من حيث استعماله لليد العاملة بـــ : 503.983 أي ما يعادل 9.20% ، وخلال السنوات 2003 ، 2004 و 2006 عاد هذا القطاع إلى المرتبة الثالثة بـــ : 804.152، 1.060.785 و1.263.591 أي ما يعادل : 12,03%، 13,60% و 14,20%، أما في سنة 2005، عاد هذا القطاع إلى المرتبة الرابعة والأخيرة بـــ : 1.058.835 أي ما نسبته : 13,20%.

بالنسبة لقطاع التجارة والخدمات احتل قطاع التجارة والخدمات من حيث استخدامه لحجم اليد العاملة المرتبة الأولى فيما بين القطاعات وهذا خلال طول الفترة الممتدة بين سنتي: 2001 و2006، حيث بلغت أكبر نسبة 54,87% سنة 2003 وأدنى نسبة له بـــ : 48,70% سنة 2002 .[1]

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية: احتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الرابعة خلال السنوات:2004،2001 و2006، من حيث استعماله لليد العاملة بـــ 650.012، 967.568 و1.257.703 أي ما يعادل: 10,44%،12,41%،14,20% ، أما خلال السنتين :2002 و2003 فقد احتل المرتبة الثالثة ما بين القطاعات من حيث استخدامه لليد العاملة بـــ : 859.927 و799.914 أي ما نسبته: 15,80% و11,97%.

2-2-2 - واقع البطالة في الجزائر:

بغرض وصف واقع ظاهرة البطالة في الجزائر، نقوم بعرض إحصائيات هذه الظاهرة خلال الفترة: 1989 ــ 2008 والجدول أدناه يقدم هذه الإحصائيات:

[1] - ــ المرجع السابق ص: 256.

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	18,1	19,7	21,2	23,8	23,2	24,4	28,1	28	28	28
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	29,9	28,9	27,3	25,9	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3

الجدول رقم (04) يمثل تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة 1989-2008،

الوحدة : %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS .

قبل أن نعلق على معطيات الجدول أعلاه والمتعلق لمعدلات البطالة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1989 و2008، نشير إلى أن معدل البطالة بلغ 08,70% سنة 1984، وبعد انخفاض أسعار المحروقات تقلصت وانخفضت إيرادات الدولة، وبالتالي عجزت الجزائر عن تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية بغرض خلق مناصب شغل جديدة بغية امتصاص ولو جزء قليل من البطالة، هذه الوضعية ترتب عنها ارتفاع في معدلات البطالة، حيث أنها زادت بمقدار2,5% خلال الفترة : 1984 ــ 1987 .[1]

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل البطالة تعدى ولمدة تفوق العشر سنوات، لمستوى: 20%، وبلغ أدنى قيمة له: 11,30% سنة 2008.

إنّ معدلات البطالة أعلاه تضم كلا الجنسين ومختلف مستويات التعليم والغير متعلمين مثلما يوضحه الجدول أدناه:

[1] - ــ المرجع السابق ص: 257 -258.

المستوى التعليمي	الذكور	الإناث	معدل البطالة
بدون تعليم	2,6	0,3	4,2
التعليم الابتدائي	17,4	4	10,9
التعليم المتوسط	50,6	21,3	17,1
التعليم الثانوي	18,9	27,6	14,7
التعليم العالي	10,5	46,8	17

الجدول رقم (05):يمثل معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي لسنة2007،الوحدة: %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS .

2-2-3- حجم الهجرة الجزائرية:

بغرض وصف واقع ظاهرة الهجرة في الجزائر نقوم بعرض الإحصائيات لهذه الظاهرة خلال الفترة: 1990 ــ 2009 .[1]

[1] - ــ المرجع السابق ص: 260 -261.

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
1990	54.790,80	2000	50.022,00
1991	59.769,40	2001	48.489,20
1992	59.769,40	2002	48.489,20
1993	59.769,40	2003	48.489,20
1994	59.769,40	2004	48.489,20
1995	59.769,40	2005	48.489,20
1996	50.022,00	2006	48.489,80
1997	50.022,00	2007	48.489,80
1998	50.022,00	2008	48.489,80
1999	50.022,00	2009	48.489,80

الجدول رقم (06) يمثل تطور حجم الهجرة خلال الفترة 1990 – 2009.

المصدر : موقع البنك الدولي.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه المتعلق بتطور حجم الهجرة، نلاحظ أن هذه الأخيرة تميل إلى الانخفاض والتناقص، حيث أنها بلغت أعظم قيمة لها 59769.40 خلال خمس سنوات وهذا ابتداءا من سنة 1991 إلى غاية 1995، وبلغت و بلغت أدنى قيمة لها بـــ :48489.20 في سنة 2001 ولمدة خمس سنوات.[1]

إن حجم الهجرة أعلاه يضم كلا الجنسين ووجهات مختلفة ومستويات سن مختلفة مثل ما يوضحه الجدول التالي:

[1] – ـــ المرجع السابق ص: 262.

الوجهات	الذكور	%	الإناث	%	الإجمالي	%
فرنسا	320.100	58	231.796	42	551.896	77,6
اسبانيا	17.740	71,5	7.040	28.4	24.780	3,5
ألمانيا	10.063	74,2	3.492	25,8	13.555	1,9
كندا	10.210	58,5	7.225	41,4	17.435	2,4
بلجيكا	7.979	55,7	6.326	44,2	14.305	2
ايطاليا	7.649	67	3.757	32,9	11.406	1,6
الو.م.أ	6.619	63,1	3.861	36,8	10.480	1,5
بريطانيا	7.132	71,8	2.801	28,2	9.933	1,4
السويد	1.190	65,7	620	34,3	1.810	0,3
OCDE	4.941	72,9	1.832	27	6.773	1
المجموع	393.623	-	268.750	-	662.373	-

الجدول رقم (07) يمثل توزيع المهاجرين على مختلف البلدان المستقبلة.

انطلاقا من معطيات الجدول السابق رقم (07) نلاحظ أنه من بين الدول المستقبلية للمهاجرين الجزائريين فرنسا، التي تستحوذ على القدر الأكبر من إجمالي حجم الهجرة الجزائرية بـــ: 551896 ما يعادل 77،6%، تليها اسبانيا بـــ 24780 ما نسبته 03،50%، كما نجد أن كندا تحتل المرتبة الثالثة من حيث استقطابها للمهاجرين الجزائريين بـــ 17435 أي ما يعادل 2،40%، ثم تأتي بعد ذلك بلجيكا بـــ 14305 أي ما نسبته 2%، في حين نلاحظ أن كل ايطاليا، بريطانيا والو.م.أ تحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد المهاجرين المستقطبين، في حين تحتل دولة السويد المرتبة الأخيرة بـــ 1810 وهذا ما يعادل 00.30% .[1]

[1] - ـــ المرجع السابق ص: 263 .

أما من ناحية الجنس نلاحظ أن حجم الهجرة الجزائرية من أغلبية الذكور بـــ 393623 وهذا مانسبته 59.42ـــ% أما الإناث فتحتل المرتبة الثانية والأخيرة بـــ 268750 بنسبة 40.58% .

أما بغرض معرفة الفئة العمرية في الجزائر التي تحتل الصدارة من حيث عدد المهاجرين، فالجدول رقم (08) يوضح ذلك.

	24-15	34-25	44 -35	54 -45	64 -55	65	المجموع
فرنسا	40113	88920	108443	116482	113611	84327	551896
%	7,3	16,1	19,6	21,1	20,6	15,3	-
الو.م.أ	3422	12173	12696	5552	2020	1985	37848
%	9	32,2	33,5	14,7	5,3	5,2	-
OCDE	4938	21938	17021	9267	5493	6256	64898
%	7,6	33,8	26,2	14,3	8,5	9,6	-

الجدول رقم (08) يمثل توزيع المهاجرين حسب الفئة العمرية على مختلف البلدان المستقبلة.

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

بتفحص معطيات الجدول رقم: 09 والمتعلق بتوزيع المهاجرين حسب الفئة العمرية يتجلى أن فئة الشباب والتي يتراوح عمرها بين 25 و 34 سنة هي الفئة التي تشكل أكثر، تليها فئة الذين يتروح سنهم بين 35 و 44 سنة، أما فئة المهاجرين الذين يتراوح سنهم بين 45 و 54 تحتل المرتبة الثالثة، في الأخير تأتي فئة المهاجرين الذين يتراوح سنهم بين 15 و 24 سنة في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث استحواذها على عدد المهاجرين الجزائريين.[1]

[1] – المرجع السابق ص: 264

2-2-4 - هجرة الكفاءات الجزائرية:

تعتبر هجرة الكفاءات الجزائرية، أو ما تسمى بهجرة الأدمغة من أخطر صورة ظاهرة الهجرة بالنسبة للدول، ومن بينها الجزائر باعتبارها البلد الباعث أو المصدر للهجرة، فهجرة الكفاءات مثل أصحاب اليد العاملة المؤهلة، أصحاب مستويات تعليمية عالية وحاملي الشهادات العليا، لها العديد من التأثيرات المباشرة على بلدان الأصل، تتمثل في استنزاف رأس المال البشري صاحب اليد العاملة المؤهلة، والجدول الموضح أدناه يقدم توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي في مختلف البلدان المستقبلة.

الدول المستقبلة للمهاجرين	المستوى الابتدائي		المستوى الثانوي		مستوى التعليم العالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
فرنسا	17140	04،91	4300	03،15	3060	04،57
اسبانيا	7105	02،03	2349	01،72	2072	03،09
بلجيكا	6797	01،95	3236	02،37	1373	02،05
ايطاليا	2770	00،79	2378	01،74	3696	05،52
بريطانيا	1486	00،42	3403	02،49	5591	08،35
الو.م.أ	1486	00،65	4410	03،23	10730	16،03
كندا	2295	89،21	116365	85،28	40405	60،37
المجموع	**348527**	-	**136441**	-	**66927**	-

الجدول رقم (09) يمثل توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي على مختلف البلدان المستقبلة.

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.[1]

[1] - - ــ المرجع السابق ص:265

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (10) الموضح أعلاه نلاحظ مايلي:

✓ المستوى الابتدائي هو الذي يستحوذ على القدر الأكبر من المهاجرين من بين المستويات التعليمية الثلاثة بـــ: 348527 أي ما نسبته 63.15% ثم يليه بعد ذلك المستوى الثانوي بـــ136441 بنسبة 24،72% وفي المرتبة الأخيرة مستوى التعليم العالي بـــ 66927 ما نسبته 12.12%.

✓كما نلاحظ كذلك أن كندا تستحوذ على المرتبة الأولى من حيث استقطابها لعدد المهاجرين في جميع المستويات التعليمية، حيث تعدت نسبة الاستقطاب 60% .

✓ بالنسبة لمستوى التعليم العالي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من حيث استقطابها للمهاجرين بـــ 10730 بنسبة 16،03%، في حين تحتل بريطانيا المرتبة الثالثة بـــ 5591 ما نسبته 08،35% .

2-2-5 - ترتيب الدول المستقبلة للهجرة الجزائرية:[1]

سوف نتناول من خلال هذه الفقرة ترتيب الدول المستقبلة للمهاجرين الجزائريين من حيث العدد.

تعتبر فرنسا من الدول المستقبلة الأولى للمهاجرين الجزائريين وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل نذكر منها العوامل التاريخية، التقارب الجغرافي، الروابط العائلية، اللغة...الخ، ففي سنة 2006 بلغ إجمالي المهاجرين إلى فرنسا 28000 مهاجر ثم تأتي اسبانيا في المرتبة الثانية من حيث استقبالها للمهاجرين الجزائريين،

[1] - - ـــ المرجع السابق ص: 266

فتبعا للإحصائيات الاسبانية لسنة 2007 تعدى عدد المهاجرين الجزائريين الوافدين إلى اسبانيا 3266 مهاجرا، أما سنة 2008 فبلغ العدد 46995 مهاجر يتوزعون بنسب متفاوتة بين الجنسين، حيث بلغت نسبة الذكور 73%، امن نسبة الإناث فبلغت 27%،بعد فرنسا واسبانيا تأتي كندا في المركز الثالث ، فتبعا للإحصائيات فإن تدفق المهاجرين زاد وارتفع بوتيرة متسارعة ابتداءاً من سنة 1990، فخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و2006 بلغ عدد الوافدين إلى كندا 27188 مهاجر.

2-2-6 - حجم الهجرة الجزائرية مقارنة بحجم الهجرة المغاربية:

لقد بلغ حجم الهجرة الجزائرية خلال العشرية السوداء ما يعادل 200000 مهاجرا وهذا تبعا للإحصائيات[1]، غير أن حجم المهاجرين الوافدين من الغرب الأقصى يفوق هذا بمرتين هذا العدد، فخلال المرحلة الممتدة ما بين سنتي 1969- 1999 وتبعا للإجراءات الفرنسية في إطار التجمع العائلي، استفاد من هذه الإجراءات حوالي 161055 جزائري، 329864 مغربي و100937 تونسي، وبالتالي يعتبر المغرب الأقصى أول بلد مرسل للهجرة خلال هذه الفترة (1969- 1999).

والجدول أدناه يوضح ذلك كما يشير إلى عدد الطلبة المغاربة المهاجرين خلال الفترة 199 – 2002 .

[1] - المرجع السابق ص : 267 .

السنوات / الطلبة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
الطلبة الجزائريون	3225	3662	3647	3726	2477	1420	545	534	497	1004	1109	1918	4797	28561
الطلبة المغاربة	3116	2418	1283	1488	1047	1055	1281	1582	2515	3163	5692	6850	8787	40277
الطلبة التونسيون	765	699	430	587	418	450	519	630	901	1107	1549	1805	2340	12200

الجدول رقم (11) يمثل دخول الطلبة المهاجرين إلى فرنسا (الجزائر، تونس والمغرب)

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (11) والمتعلق بتطور هجرة الطلبة المغاربية خلال الفترة 1990 – 2002، نلاحظ أن أن المغرب الأقصى يمثل البلد الباعث للهجرة الذي يتصدر مجموعة الدول المغاربية من حيث عدد الطلبة المهاجرين منه حيث بلغ حجم الهجرة خلال الفترة المشار إليها 40277 أي ما نسبته 49،70% تليه الجزائر في المصدر الثاني بـــ 28561 وبنسبة 24،35%، لتأتي تونس في المرتبة الثالثة والأخيرة بـــ 12200 أي ما يعادل 15،05% .[1]

[1] – – ـــ المرجع السابق ص: 267

خلاصة :

وهذا يفسر كون دولة تونس أكثر استقرارا من الجزائر والمغرب في تلك الفترة، أي أن عوامل طرد المهاجرين قليلة مقارنة بجارتيها، وهذا راجع لتحسن المستوى المعيشي وانتعاش القدرة الشرائية التونسية وعوامل أخرى نذكر منها الاستقرار الأمني والاجتماعي.

إن ما يهمنا في هذا البحث هو الهجرة الجزائرية، فمن خلال كل هذه الإحصائيات نجد ان دولة الجزائر استنزفت طاقات شبانية كبيرة وكفاءات عليا من رصيدها البشري أو ما يسمى عند علماء الاجتماع برأس المال البشري كما أشار إليه عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بوريو"، وهذا راجع إلى عوامل الطرد من جهة الدولة الباعثة للهجرة وعوامل أخرى لجذب المهاجرين في الدول المستقبلة للهجرة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سياسات الجزائر الارتجالية في التشغيل والأمن الغذائي والتنمية بصفة عامة التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد.

الفصل الثالث
الشباب و الزواج

تمهيد:

هذه الدراسة سنتعرض لإقبال بعض الشباب على الزواج من مغتربات أو مغتربين وذلك إن أهمية الشباب وتأثيره في الحياة الاجتماعية هي انعكاس لحجمه في المجتمع، وتعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر فيها الفرد، حيث تبدأ شخصيته في التبلور وتنضج معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، ومن خلال النضوج الجسماني والعقلي والعلاقات الاجتماعية التي يستطيع الرد صياغتها ضمن اختياره الحر، فمرحلة الشباب تتلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة.

وللشباب حاجاته المختلفة التي يعمل دوما على إشباعها، تلك الحاجات نابعة من تكوينه النفسي والعقلي والبيولوجي والاجتماعي، وهذا التكوين يمنحه المرونة التي تساعده في عمليات التكيف مع المواقف المختلفة، وتأديته لدوره الاجتماعي بالاندماج والمشاركة بأقصى الطاقات التي يمكن أن يعتمد عليها المجتمع في تحقيق تطلعاته.

ومن بين هذه الحاجات الأساسية، يميل الشباب في وقت ما إلى حاجته إلى الزواج لتأسيس أسرة، ولنظام الزواج نسق بجزئياته يبني بواسطتها الشباب مشروعه المستقبلي بدءا باختياره لشريك حياته، فالاختيار الزواجي عادة ما يرتبط بهدف يسعى من خلاله الفاعل الاجتماعي لإتمام مشروع حياته بنجاح، وليس مشروطا أن يختار الشاب أو الشابة هذا الشريك من محل إقامتهما، ربما يتعدى ذلك خارج حدود دولتهما، فمن خلال لأثناء عودتهم من العطل والمناسبات.

3-1- الحقل الشبابي في علم الاجتماع:

3-1-1 - مقدمة:

يتكون أي حقل من جملة عناصر متشابكة هي عبارة عن مواقع، سلطات، مواقف، خيارات، مصالح، استراتجيات، رهانات واستثمارات، وهذه العناصر تدخل في تركيب الحقل على نحو يجعل منه " بنية تفاضلية " تعمل بحسب مبدأ أساسي يقوم على " توزيع أنماط السلطة، وأنواع رأس المال الفاعلة في الفضاء الاجتماعي والتي تتغير تشكيلاتها بحسب الظروف والأمكنة "[1] ويحيل الحقل الشبابي إلى دراسة القراءات المتعددة لهذه الفئة الاجتماعية المخصوصة ولهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين في ميادين وحقول أخرى شتى دينية، سياسية، ثقافية ورياضية، كما يحيل كذلك إلى دراسة القراءات المتعددة للظاهرة الشبابية، الاديولوجية، العقلية، السلوك والروح الشبابية وما يرتبط بذلك من مواقف وبرامج وتفاعلات تتجاوز فهم الشباب كفئة عمرية بيولوجية، أو كبنية مغلقة ومؤقتة يقع تجاوزها تماما في المرحلة العمرية الموالية، ويمكن أيضا دراسة الحقل الشبابي والكشف عن مقوماته وخصائصه في إطار الصراع والتعايش والتنافس بين الأجيال وبين العلاقات وبين من يحتكر ترويج وفرض القيم ونمط الحياة والنظرة إلى العالم في المجتمع.

3-1-2 - مفهوم الشباب:

---

[1] على حرب أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2001، ص30.

أصبح مفهوم الشباب يشير إلى فئة لها نشاطها وفاعليتها في بناء المجتمعات المعاصرة، ويعتبر حقيقة اجتماعية بالأسس، بل يعيد ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو من خلالها علامات النضج الاجتماعي، النفسي والبيولوجي واضحة، ولقد اختلف علماء الاجتماع، القانون، السكان وعلم النفس الاجتماعي في تعريفهم للشباب، فتارة يحددونه بسن بداية ونهاية (من 15 إلى 35) وتارة يحددونه بمرحلة نمو بيولوجي تكتمل فيه بنية الإنسان ونمو جسمه وأعضائه، ولعل أقرب تعريف إلى الحقيقة هو التعريف الاجتماعي الذي يقوم على تقسيم دورة حياة الإنسان إلى ثلاث مراحل تتوقف على مراحل النمو العضوي والنفسي، فهناك مرحلة الطفولة، ثم مرحلة التعليم وصقل المواهب في مرحلة الشباب وأخيرا مرحلة مواجهة الحياة وتحمل مسؤولياتها وضغوطاتها الاقتصادية والاجتماعية.

إن التعامل مع الظاهرة الشبابية من الوجهة العمرية ينطوي على كثير من اللبس والاختزال بل إنه يؤدي إلى إقصاء فئات عريضة من الشباب، وهذا ما يجعل توصيف الشباب عملية محفوفة بالمزالق العلمية، ولهذا نتساءل مرة أخرى من هم الشباب ؟

إن دلالات كلمة شباب تبدو بديهية وبسيطة، إلا أن مفهوم الشباب يعد من المفاهيم الخلافية كما هو شأن الكثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية حيث اختلف الباحثون المختصون حول تحديد هذا المفهوم باختلاف المنحى الذي اتخذه كل تخصص.

فعن اللغويين فقد جاء في تعريف كلمة الشباب في المعجم الوسيط " هو من أدرك سن البلوغ إلى سن الكهولة " والشباب هو الحداثة وشباب الشيء أوله.

وفي الصباح المنير فالشباب يعني " النشاط والقوة والسرعة " أما في لسان العرب لابن منظور " شب الشباب: الفتاء والحداثة[1]، والشباب جمع شاب.

3-1-3 - تعريف المشرع الجزائري للشباب:

لقد اختلفت التشريعات القانونية في تحديد مفهوم الشباب من بلد إلى آخر ونورد فيما يلي تعريف المشروع الجزائري للشباب:

اعتبر المشرع الجزائري في تصنيفه لسن المساءلة الصبي الذي لم يبلغ سن الثالثة عشر غير أهل للمسؤولية الجنائية ويعامل معاملة القاصر الذي تتخذ ضده تدابير إصلاحية وتربوية.

ورد في المادة (444) من قانون الإجراءات الجنائية نص يجيز للقضاء تحديد سن ما بين 13- 18 سنة التي ينضوي تحتها القاصر ليودع مراكز الحماية والتأديب وهو ما يسمى بالجزاء الوقائي أو الاجتماعي.

الشاب هو ذلك الشخص بين سن الثامنة عشر (18) والثلاثين (30) سنة والذي اعتبره قانون العقوبات قد امتلك الأهلية ويعاقب على كل ما يفعل، اعتبره قانون العقوبات مخالفا للسلوك العام [2].

وهكذا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد طرح ثلاثة مفاهيم وهي:

- الصبي وهو الذي لم يبلغ سن الثالثة عشر (13) واعتبره غير أهل للمسؤولية وتتخذ ضده تدابير إصلاحية علاجية.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد 3، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، 1997، ص 388- 389.

[2] - رضا الفرج، شرح قانون العقوبات الجزائري، ط 2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983 ص 386- 391.

– القاصر وهو الواقع بين سن الثالثة عشر والثامنة عشر ولحمايته قرر المشرع إيداعه مراكز الحماية والتأديب وذلك كإجراء وقائي.

– الشاب من كان بين سن الثامنة عشر والثلاثين واعتبره مسؤولا قضائيا ويعاقب على كل فعل أو سلوك مخالف للسلوك العام.

أما عن التعريف الاصطلاحي فهو أمر صعب في العلوم الاجتماعية وكل محاولات التحديد هي إجرائية ولغايات منهجية، وهذا نتيجة لتبني اتجاهات مختلفة في تحديد مفهوم الشباب وهذه الاتجاهات هي:

3-1-4 - الاتجاه الديمغرافي:

يحاول هذا الاتجاه تحديد مفهوم الشباب وفقا لمعيار السن، فهم يعتبرون الشباب مرحلة عمرية أو طور من أطوار نمو الإنسان والتي يكتمل فيها النمو الجسمي والعضوي وكذلك نضجه العقلي والنفسي على نحو يجعل المرء قادرا على أداء وظائفه المختلفة ولكنهم يختلفون فيما بينهم في تحديد بداية ونهاية هذا السن فهناك من يرى أن الشباب هم الشريحة العمرية تحت سن العشرين ويرى آخرون أنها الشريحة مابين خمسة عشر عاما وخمسة وعشرين عاما ويمتد بها آخرون حتى سن الثلاثين.

وقد اعتمدت الأمم المتحدة عام 1980 معيار العمر كمحدد لفترة الشباب بأنها الشريحة التي تمتد بين 15 – 30 سنة[1] .

والمعيار العمري مع بساطته ووضوحه ومع تميزه بالواقعية يصعب الاتفاق عليه بين سائر المجتمعات، ففي المجتمعات البدائية قد ترتبط بداية هذه المرحلة بمراسم

[1] – محمد سيد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصرّ، 2007، ص86.

طقوسية معينة قد لا ترتبط عادة بالسن، وبالتالي لا تتضح معالم بدايتها أو نهايتها، أما في المجتمعات النامية والمتقدمة فتبرز معالم هذه المرحلة بل وتشغل وضعا متميزا في بنية المجتمع، وباتساق مع النظم الاجتماعية به كالتعليم والأسرة والتشريع والعمل وغيرها، وتتسع مساحة الفترة الزمنية لهذه المرحلة العمرية بقصد تمكينها من اكتساب المعرفة والخبرات المناسبة التي تجعل الفرد قادرا على مقابلة متطلبات النمو الاجتماعي والاقتصادي وممارسة مسؤولياته المجتمعية.

ورغم هذه الاختلافات فإن معظم الآراء اتفقت على تحديد مرحلة الشباب مرحلة مداها عشر سنوات (10) تقع بين خمسة عشر سنة (15) وخمسة وعشرين سنة (25) وفي حدود عامين حول نقطة البدء والانتهاء، ويبقى الاختلاف من جنس إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى[1].

3-1-5 - الاتجاه البيولوجي:

وهو يؤكد على ارتباط نهاية مرحلة الشباب باكتمال البناء العضوي للفرد من حيث الطول والوزن واكتمال نمو كافة الأعضاء والأجهزة الوظيفية الداخلية والخارجية في جسم الإنسان ويعللون ذلك بأن نمو الجسم الإنساني لا يتم بمعدل سرعة ثابت بعد الميلاد، حيث ينمو سريعا في السنوات الأولى من العمر وبعدها يبدأ معدل النمو في البطء التدريجي حتى يتوقف تقريبا في سن الواحدة والعشرين، وعلى هذا يحدد علماء

[1] أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الإنسان – نظرة اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 250- 251.

البيولوجية سن الشباب بأنها السن ما بين ستة عشر (16) سنة وثلاثين عاما (30) باعتبار أنها الفترة التي تحتوي على أقصى أداء وظيفي للجسم والعقل معا[1] .

3-1-6 - الاتجاه السيكولوجي:

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الشباب ليس مرحلة عمرية تتحدد بسن معينة، وإنما حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني، فأن شاب بقدر ما تشعر بالحيوية والحماس والحركة والطموح في الحياة وأهمية الدور المناط بالفرد، وهذا يعكس نظرة الإنسان للحياة فبمقدار ما يستطيع أن يولد في الآخرين الرغبة في العمل والحياة يكون شابا وحين يخفق في ذلك يشعر باليأس والإحباط والرغبة في الهروب وهذه بدايات مرحلة الشيخوخة، ويتم فيها عمليات تغير وانتقاء في البناء الداخلي للشخصية وتكوين الذات، واتجاه القدرات العقلية للفرد نحو الاكتمال، بمعنى آخر وحسب رأي علماء النفس أ، مرحلة الشباب ترتبط باكتمال البناء الدافعي والانفعالي للفرد في ضوء استعداداته واحتياجاته الأساسية واكتمال نمو كافة جوانب شخصيته الوجدانية والمزاجية والعقلية بشكل يمكنه من التفاعل السوي مع الآخرين[2] .

3-1-7 - الاتجاه الاجتماعي:

---

[1] ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 36.

[2] محمد خواجة، الشباب العربي– دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي للطباعة والنشر، د س ن، ص100.

ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتبار حقيقية اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في مجموعة من الأشخاص كانوا شباباً.

ويعتمد علماء الاجتماع على تحديد مفهوم الشباب على طبيعة ومدى اكتمال الأدوار التي يؤديها الشباب، فهم يرون أن فترة الشباب تبدأ عندما يحاول المجتمع تأهيل الفرد اجتماعيا وثقافيا ومهنيا ليحتل مكانة اجتماعية يؤدي فيها دوراً أو أدواراً في بناء المجتمع،

وتنتهي هذه الفترة حينما يتمكن الفرد من احتلال مكانته الاجتماعية ويبدأ في أداء أدواره في السباق الاجتماعي بشكل ثابت ومستقر وفقا لمعايير ونظن هذا المجتمع[1].

أما عن علماء الخدمة الاجتماعية فقد قاموا بتحديد مفهوم وفرة الشباب في الفترة الزمنية بين خمسة عشر(15) سنة وخمسة وعشرين (25) سنة وخضوع ذلك وفقا لمعيار كل مجتمع، وتنقسم هذه المرحلة إلى فترتين أساسيتين، تتميز كل منهما بخصائص وذلك على النحو التالي:

أ/ الفترة من خمسة عشر(15) سنة إلى عشرين(20) سنة وما حولها: وهي فترة انتقال تتشابه في بعض مميزاتها مع مرحلة المراهقة، والبعض الآخر مع خصائص الشخصية الناضجة، تتميز بتفاوت في درجات النمو بين الأفراد في النواحي الاجتماعية والنفسية والعقلية والبدنية، وتتميز بالنمو الجسمي السريع، أما عن الناحية الاجتماعية يبدأ الشباب في اتخاذ قرارات هامة وإظهار وتحمل المسؤولية ويحاول الاعتماد على

[1] ملكة أبيض، الثقافة وقيم الشباب، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1984، ص 57.

النفس والاتجاه نحو الاستقلالية في الرأي ويبحث الشاب في هذه المرحلة عن المثل الأعلى الذي قد يتجسد لديه في شخص أو فكرة ويظهر في هذه الفترة الإحساس بالجماعة وأهمية الارتباط بها والسعي لاكتساب مكانة فيها والتوحد مع معاييرها، وهذا يؤكد الدور الحيوي للجماعات المنظمة والبرامج الهادفة.

ب/ الفترة من سن العشرين(20) إلى الخامسة والعشرين(25) سنة وما حولها: وهي فترة هامة في حياة الإنسان حيث يصل الفرد إلى درجة ملائمة من النضج النفسي والاجتماعي

وتتميز هذه الفترة في قدرة أكبر على التحكم في الرغبات والعواطف والانفعالات، وكذلك يستطيع الشاب أن يحقق التوازن بين المصالح الشخصية والمصلحة العامة، ومن أهن المشكلات التي يواجهها الشاب في هذه الفترة هي تلك التي تتعلق بمحاولة الشاب التحرر من السلطة الأبوية والاستقلال عن الأسرة كما تظهر ميول لدى البعض نحو التدخين وتعاطي المخدرات والمسكرات، وقد يميل الكثير من الشباب إلى التعامل مع مشكلات المجتمع ويحاولون المشاركة بالنهوض به، كما يمارس البعض الهوايات التي تحتاج أداء عال ومهارة يدوية.

وهذه الخصائص عموما ليست خصائص ثابتة بل هي مظاهر سائدة مشتركة يختلف الشباب في عمق الاتصاف بها تبعا للفروق الفردية، وتبعا لظروف التنشئة، وكذلك

المتغيرات البيئية والاجتماعية وذلك ما يجب أن يدركه العاملون مع الشباب في كل مجتمع[1].

3-2- خصائص واحتياجات الشباب:

3-2-1 - خصائص مرحلة الشباب:

قدم الباحثون جملة من الخصائص لمرحلة الشباب، فمنهم من ركز على البعد النفسي، ومنهم من ركز على البعد البيولوجي، ويمكن إجمال أبرز هذه الخصائص لمرحلة الشباب على النحو التالي:

أ- الاهتمام بالمظهر: يهتم الشاب في هذه المرحلة بمظهره وشعبيته ومستقبله، ويميل للجنس الآخر، واتساع علاقته الاجتماعية.

ب- الرهافة: وهي تعني شدة حساسية الشاب الانفعالية المختلفة وذلك نتيجة للتغيرات الجسمية السريعة التي يمر بها في أول هذه المرحلة، ولاختلال اتزانه الغددي الداخلي.

ج- الكآبة: يشعر الشاب في تلك الفترة بالكآبة والانطواء والحيرة، محاولا بذلك كتم انفعالاته ومشاعره من المحيطين به، حتى لا يثير نقدهم ولومهم.

د- التهور والانطلاق: حيث يندفع الشاب وراء انفعالاته، بسلوكيات شديدة التهور والسرعة، وقد يلوم نفسه بعد أدائها، وتبدو علامة من علامات سذاجته البريئة في المواقف العصبية التي لم يألفها من قبل، وأيضا صورة من صور تخفيف شدة الموقف المحيط به ووسيلة لتهدئة التوتر النفسي في مثل هذه المواقف الغريبة عليه.

[1] أحمد كمال أحمد، الخدمة الاجتماعية والمجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1963، ص103-104.

ه- الحدة والعنف: حيث يثور لأتفه الأسباب، ويلجأ لاستخدام العنف ولا يستطيع التحكم في المظاهر الخارجية لحالته الانفعالية.[1]

و- التقلب والتذبذب: يلاحظ ذلك عندما يقع الشاب في موقف اختيار، نجده في مدى قصير يتقلب في انفعالاته، ويتذبذب في قراراته الانفعالية، بين الغضب والاستسلام، وبين السخط والرضا، وبين الإيثار والأنانية، وبين المثالية والواقعية، وهي كلها مظاهر لقلقه وعدم استقراره النفسي[2].

3-2-2- احتياجات الشباب:

يسعى الشاب من خلال أفكاره وسلوكه إلى تحقيق بعض حاجاته الملحة والضرورية إعادة اتزانه الجسمي والفكري والاجتماعي، والتي منها ما يلي:

أ- الحاجات الفيزيولوجية: وهي متطلبات تنبع من طبيعة التكوين العضوي والجسمي للإنسان، وهي حاجات كثيراً ما تكون مشتركة بين الأفراد غير متغيرة وبسيطة التحقيق، وهي تسعى إلى تحقيق نمو الجسم سلماً وإحقاق التوازن الوظيفي والعضوي ونجد منها:

الحاجة إلى الطعام، النوم، الجنس...إلخ.

ب- الحاجات النفسية الوجدانية: وهي حاجات تعمل على تحقيق التوازن النفسي لدى الفرد، وهذه حاجات تشير إلى التكامل النفسي للعمليات النفسية والعقلية والاجتماعية

[1] - ماجد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص 38

[2] -ماجد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص38.

ونجد من هذه الحاجات: الحاجة إلى التقدير واحترام الذات، الحاجة إلى إشباع الدوافع والميول...إلخ. [1]

ج- الحاجات الاجتماعية:هي حاجات تتعلق بالمجتمع والمحيط الذي يعيش فيه الفرد، وتتغير هذه الحاجات حسب طبيعة المجتمعات والتقاليد وكذلك حسب الأفراد في نفس البيئة ونجد من بينها:

- الحاجة إلى تكوين علاقات صداقة داخل الجماعات.
- الرغبة في أن يكون الشاب محبوبا من طرف الآخرين.
- الحاجة في القيام بالواجبات وتحمل المسؤولية تجاه الآخرين[2].
- الحاجة إلى تقبل الشباب ونموه العقلي والجسمي حيث يسعى لإدراك ما يدور حوله.
- الحاجة إلى توزيع طاقاته في نشاط يميل إليه، وخصوصا أن الشباب لديه طاقات هائلة وعدم تفريغها في أنشطة بناءة تزيد من حالة الاضطراب والملل والتوتر لديه.
- الحاجة إلى الرعاية والصحة النفسية الأولية والتي من شأنها أن تجعل نموه نمواً متوازنا وإعطائه ثقافة صحية عامة من فهم التغيرات الجسدية في مرحلة من الشباب.
- الحاجة إلى المعرفة والتعليم لما لهما من دور مفتاحي وأساسي في حياة الفرد ولكونهما يوسعان الآفاق والمدارك العقلية.
- الحاجة إلى الاستقلال في إطار الأسرة كمقدمة لبناء شخصية مستقلة وتأهيله لأخذ قراراته المصيرية في الحياة والعمل والانتماء.

---

[1] - وليد طافش، الشباب ومعركة الحياة المعاصرة، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 104-106

[2] وليد طافش، مرجع سابق، ص 104-106.

3-3- الشباب بين التنشئة الاجتماعية والقيم:

3-3-1- التنشئة الاجتماعية:

تعد عملية التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، كالأسرة والإعلام والمؤسسة التربوية وجماعة الوفاق، وغيرها بمثابة الرحم الذي تتخلق فيه ملامح هوية الإنسان وقيمه واتجاهاته، ولا يقف دور التنشئة عند سن معينة، بل هي عملية مستمرة باستمرار الحياة منذ الطفولة وحتى المراحل المتأخرة من العمر، وفي ضوء هذه الحقيقة نحاول أن نلقي الضوء على أهم هذه المؤسسات التي تساهم في إكساب الشباب لأدوارهم الاجتماعية وتساهم كذلك في تنشئتهم الاجتماعية والقيمية.

أ- الأسرة: تشكل الأسرة إحدى حلاقات النظام الاجتماعي العام، وهي إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تقع عليها مسؤولية التنشئة الاجتماعية لأفرادها منذ مرحلة الطفولة وحتى مرحلة المراهقة والشباب، فالأسرة هي المؤسسة التي تتمحور حولها حياة الناس، وتشكل الوسيط الفرد والمجتمع، وإذا كانت الأسرة ذات دور حاسم خلال مرحلة الطفولة المبكرة، فإننا نعتقد أنها تلعب نفس الدور خلال مرحلة المراهقة والشباب[1].

ب- الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دورا متعاظما في عملية التنشئة الاجتماعية في العصر الحالي، فهي بمثابة الينابيع الأساسية التي يرشف منها الناشئة القيم الاجتماعية والعادات والاتجاهات والأنماط السلوكية حسنها وسيئها[2].

---

[1] ماجد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] ماجد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص 56.

ج- المؤسسات التربوية: إن النظام التربوي الذي نستطيع أن نحافظ به على هويتنا ومكانتنا في عصر العولمة هو النظام الذي يعمق في الشباب ـــــ باعتباره مستقبل الأمة ـــــ الهوية ويغرس الانتماء والولاء للأمة والدين ومن خلال التعليم يستطيع أن يكوّن نخبا فكرية مستنيرة متمسكة بقيم الأمة الحضارية وثوابتها، نخبا تستطيع أن تنفتح على الفكر العالمي انفتاح محاور وليس انفتاح التابع أو الرافض[1].

د- جماعة الرفاق: تعتبر جماعة الرفاق أحد الأوساط الاجتماعية وهي بحق إحدى المؤسسات الهامة والفاعلة التي تساهم في تنشئة الفرد وتكوينه، كونه تعطيه مساحة كبيرة من الحرية في بنائها وحمايتها وتنظيمها، وتشعره بالثقة في النفس ومكانته، وتتألف جماعة الوفاق من مجموعة أفراد متقاربين في العمر، يلتقون بين الحين والآخر، بحكم وجودهم في نفس الحي، أو المؤسسة (المدرسة، الجامعة، النادي...إلخ) حيث يزاولون أنشطة مشتركة[2] .

3-3-2 - الشباب و القيم:

ينطلق الاهتمام بقضايا الشباب كظاهرة عالمية من الاعتراف بما لديهم من مكانة مميزة في بناء المجتمع المعاصر، ومما لهم من تأثير في مكوناته في مختلف المجالات: الاجتماعية، الثقافية، الفكرية، الاقتصادية والسياسية، لذا فقد بات من

---

[1] حجازي مصطفى، علم النفس والعولمة- رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، 2001، ص 72-77.

[2] ماجد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص61.

الضرورة بمكان الاهتمام بأزمة الشباب، ودراسة ما يحملون من قيم، ومدى ارتباطهم النظام القيمي السائد في المجتمع.

وتكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله الشباب من مصدر للتجديد والتغيير، فهم عادة ما يرفعون لواء التحديث في السلوك والعمل، من خلال القيم الجديدة، التي التي يتباها الشباب بها والتي عادة ما تدخل في مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية، ولهذا يعد الشباب مصدر التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمع ككل.

ونظرا لكون قيم الشباب في مضمونها وجوهرها متعلمة ومكتسبة من خلال البيئة والثقافة السائدة في المجتمع، فإن دراستها مسألة في غاية الأهمية، سيما وأن عالمنا المعاصر يشهد تغيرات متسارعة وتطورات متلاحقة بفعل ظاهرة التفجر المعرفي والتسارع التقني التي أثرت على مجمل نظم المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والقيمية.

وتأتي أهمية دراسة القيم لدى الشباب كذلك في أنها تتعلق بشريحة اجتماعية هامة لكل المجتمعات، ولقد حظيت دراسة القيم لدى الشباب باهتمام العديد من الدارسين والباحثين ولا سيما في منتصف الستينات من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي.[1]

[1] – ماجد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص 61

ويتحدث علماء الاجتماع المعنيين بدراسة الشباب عن مفهوم جديد هو: ثقافة الشباب، وهم يقصدون بذلك أن الشباب يمثل مرحلة من مراحل النمو الإنساني لها ثقافتها الخاصة التي تعبر عن مجموعة من القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السلوك التي تحظى بالموافقة والقبول من تلك الفئة العمرية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد يؤكد بريك (brake 1980) أن مرحلة الشباب تميل إلى تطوير نسق ثقافي خاص بهم يعبر عنه بمفهوم ثقافة الشباب (youth culture) تلك الثقافة التي تعبر عن تحد صريح لقيم المجتمع وثقافته العامة، بل وللنظم والأنساق الاجتماعية السائدة فيه، أي أن الثقافة الفرعية للشباب تنطوي على شكل من أشكال الانحراف عن الثقافة العامة للمجتمع، وذلك لأن الأشخاص الذين ينجذبون لجماعات مرجعية (référence group) ذات ثقافة فرعية يختارون من بينها ما يحتوي على صور أكثر جاذبية للتراث وحلولا للمشكلات البنائية أكثر وضوحا وهؤلاء الأشخاص الذين يتبنون تفسيرات الثقافة الفرعية غالبا ما تكون لهم منظورات مختلفة للواقع الاجتماعي (social reality).[1]

ويركز الاتجاه الاجتماعي على الشباب كمرحلة للأدوار والتجارب والصراع والمواقف الجديدة، حيث تأخذ ملامحه في الحياة المستقبلية بالابتعاد عن العلاقات التي

[1] – ماجد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص 38

سادت شخصيته خلال الطفولة، وهي المرحلة التي يتعهد بها المربي بالأساليب التربوية البعيدة عن القصر، بينما مرحلة الشباب هي مرحلة النضوج ومحاولة الخروج عن القواعد والثوابت، أي أن الشباب في المنظور السوسيولوجي حقيقة اجتماعية أكثر منها ظاهرة بيولوجية أو نفسية وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي بصورة واضحة.

إن الشباب مرحلة يدرك فيها الفرد المنظومة التقليدية والقيمية، وما تمثله من توقعات على أدواره الحياتية المختلفة حيث تتحدد بموجبها الحقوق والواجبات والتفاعلات ونمط العلاقات الاجتماعية التي ينخرط بها الفرد[1].

3-2-1 – ماهية الزواج:

مقدمة:

إن الزواج هو النظام الذي تبني الأسرة على أساسه ويعترف به في كل مكان وزمان كأساس لنشأة العلاقات الأسرية التي يرضى عنها المجتمع لإنجاب الأطفال، فهو ضرورة اجتماعية لحفظ النوع وتنظيم العلاقات الجنسية بين الذكور والإناث في ظل شرائع دينية وقوانين اجتماعية، ومما لا شك فيه أن الزواج والأسرة ليس شيئاً واحدا، حيث أن الزواج هو عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء، في حين يجمع معنى الأسرة بين الزواج والإنجاب، وبينما تشير الأسرة إلى مجموعة من الإمكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب وهكذا نجد أنه من المألوف اعتبار الزواج شرطا أوليا لقيام الأسرة واعتبارها نتاجا للتفاعل الزواجي.

[1] ماجد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص39- 40.

ويعد الزواج وسيلة من وسائل تدعيم التضامن الاجتماعي وتوسيع دائرة العلاقات الاجتماعية بين الأسر المتصاهرة داخل المجتمع ويقوي روابط الألفة والمحبة والتعاون وتحقيق الانتماء والمكانة الاجتماعية.

3-2-1-1- تعريف الزواج

إن علاقة الزواج في جميع المجتمعات باختلاف معتقداتهم ولغاتهم هي سنة الله في خلقه، وإن اختلف تعريف الزواج وأنواعه من مجتمع لآخر وفقا لمعتقدات كل مجتمع ويتفق الجميع على أن الزواج عبارة عن علاقة رسمية وقانونية بين رجل وامرأة.

وقد اختلف العلماء في تعريف الزواج، كل وفق مجال تخصصه، ولذا يختلف تعريف الزواج من الناحية الاجتماعية، الشرعية، القانونية والإحصائية ، وإن اتفق الجميع على أنه يمثل نوعا من العلاقات الشرعية المعترف بها اجتماعيا بين الجنسين، وسيتم وجهة نظر البعض منهم على النحو التالي:

أ- تعريف الزواج من الناحية الاجتماعية:[1]

اختلف علماء الاجتماع في تعريف الزواج، حيث يرى " وستر مارك " الزواج بأنه " علاقة ثابتة نسبيا بين رجل واحد أو أكثر أو امرأة واحدة أو أكثر تتضمن الإشباع الجنسي والتعاون الاقتصادي وتتضمن حقوق وواجبات معينة تظهر في حالة دخول الطرفين إلى الاتحاد وإنجاب الأطفال والتي يعترف بها من قبل التقاليد أو الأعراف أو

[1] http://www.4obabylon.edu.iq/uobcol - غني ناصر حسين القريشي، تعريف الزواج وماهيته، 2012/11/15.

القوانين، وتتضمن حقوق وواجبات معينة في حال الدخول إلى مثل هذه العلاقة و في حالة إنجاب الأطفال".

ويعرف مفهوم الزواج أيضا بأنه الإجراء الذي أنشأه المجتمع لتكوين الأسرة، أو أنه علاقة جنسية دائمة نسبيا بين فردين أو أكثر، على أن تكون هذه الوحدة مقبولة من الناحية الاجتماعية، بينما يرى فريق آخر من علماء الاجتماع الزواج بأنه النمط الاجتماعي الذي على أساسه يتم الاتفاق بين شخصين أو أكثر على تكوين أسرة.

ويعرف " وليام جراهام سمفر " الزواج بأنه رابطة بين رجل وامرأة للتعاون على تحقيق الضروريات المعيشية وإنجاب الأطفال، ويعرفه أيضا بأنه وحدة بين الرجل والمرأة في سبيل النضال من أجل الحياة وإنجاب الأطفال في ضوء الإطار العام الذي تحدده الجماعة[1].

كما عرفت موسوعة علم الاجتماع الزواج بأنه: " مجموعة من السلوكيات النمطية، المكررة والمتوقعة، ومجموعة من العلاقات المنظمة التي تدوم على مر الزمن" ولها طقوس وشعائر يتحقق بواسطتها الزواج[2].

ويرى " محمد إبراهيم " أن الزواج هو: "استجابة فطرية لنداء فطري في أصله، هدفه بناء المجتمعات، واستقرار النوع والسلالة، وإرضاء وإشباع نداء الغريزة لدى الطرفين الذكر والأنثى". والزواج هو تلك العلاقة الاجتماعية الوحيدة الدائمة بين الرجل

[1] غني ناصر حسين القريشي، مرجع سابق 2012/11/15

[2] http://dictionary.refrence.com/browse/awerness 09/07/2019.

والمرأة، التي يباركها الله لأنها الأساس الشرعي السليم لتكوين الأسرة خلية المجتمع الأولى[1].

كما أن هناك فرق بين الزواج والتزاوج، حيث أن الأول مفهوم سوسيولوجي، أما الثاني مفهوم بيولوجي،فظاهرة التزاوج معروفة عند أنواع أخرى من الحيوانات، بينما الزواج مقصور على البشر فقط، فهو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية، وهو الوسيلة التي يعتمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد مسؤولية صور التزاوج الجنسي بين البالغين[2].

كما يرى معظم الأنثرولوجيين أن التفسير الحقيقي لأصل وجود الزواج كنظام اجتماعي يعود إلى عدم قدرة النسل البشري على إعانة نفسه، مما يتطلب عناية الوالدين لمدة طويلة من الزمن، ومن ثم فعدم قدرة الأطفال على العناية بأنفسهم هو السبب الأول في دوام الارتباط، وهو ما قد يحيلنا إلى حقيقة مؤداها إلى الأسرة هي الأصل الحقيقي للزواج وليس العكس، ولهذا المعنى نجد أن الحيوان يعاشر أو يتزاوج، بينما نجد أن الإنسان يتزوج، وهذا التمييز هو ما يجعل المعاشرة أمرا بيولوجيا، في حين أن الزواج أمر اجتماعي يعتمد على دعامتين رئيسيتين:

- الشرعية: وهي معيار ثابت لا اجتهاد فيه، لأن الشروط الشرعية محدودة ومحددة بدقة، سواء كانت مستهلة من تشريع سماوي، أو كانت من قانون وضعي، وتطبيق هذه القواعد بين شرعية الزواج من عدم شرعيته.

---

[1] محمود إبراهيم قمر فلاتة، التوافق الزواجي بين الوالدين وعلاقته بمفهوم الذات لدى الأبناء المراهقين، رسالة ماجستير، جامعة ظيبة، كلية التربية والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس التربوي، 2008، ص2.

[2] يسرى دعبس، ثقافة الانتماء وكيفية تحقيقها،الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ص139.

- الاستمرارية: فالاستمرار هو أهم أركان العلاقة الزوجية بعد شرعيتها، وتبدأ العلاقة الزوجية بإشهار هذا الزواج، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي لكن ذلك لا ينفي احتمال انتهاء العلاقة الزوجية في حالة عدم التوافق، كذلك فإن الاعتماد على الشرعية والاستمرارية لا يلغي أو يستبعد اشتراك طرفي الزواج (الزوج والزوجة) في تربية أطفالهم[1].

ب – تعريف الزواج من الناحية الشرعية:

إن كلمة الشرعية تعني ركيزتين أساسيتين وهما: التشريع السماوي أو التشريع الوضعي، وسوف يتم تناول هاتين الركيزتين لتوضيح العلاقة بينهما.

_ **التشريع السماوي:** وهي الخاصة بالتشريعات السماوية وفقا لموارد فالأديان، ويمكن عرض هذه التشريعات وفقا للديانات الثلاث:

* تعريف الزواج عند اليهود:

هو واجب مقدس على كل شاب يهودي، ويتم الزواج بطريقة الشراء، فالرجل يدفع ثمن المرأة، لتصبح بعد ذلك ملكاً له كأي متاع.

* تعريف الزواج عند المسيحيين:

إن مفهوم الزواج في الدين المسيحي هو سنة مقدسة من الله تعالى وهو رباط روحي، يرتبط فيه رجل واحد وامرأة واحدة، ويعرف هذا الرباط بالزواج، الذي يتساوى فيه كل من المرأة والرجل، فيكون كل منهما مساويا ومكملا للآخر وذلك

[1] عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، سوهاج، دار الوفاء،2002 ،ص85.

بحسب شريعة الله القائلة: " لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتحق بامرأته، ويكونا جسداً واحداً ". (تكوين 2:24).

*** تعريف زواج عند المسلمين:**

إن الإسلام جاء دينا مكملا للأديان السماوية، وقد نظم الإسلام العلاقة بين الرجل والمرأة، ووضع الإسلام النظام الملائم لسيادة الإنسان، والذي من شأنه أن يحفظ شرفه ويصون كرامته، فجعل اتصال الرجل بالمرأة اتصالا كريما مبنيا على رضاهما، وعلى إيجاب وقبول كمظهرين لهذا الرضا، وعلى إشهاد أن كلا منها قد أصبح للآخر، ولهذا وضع للغريزة سبلها المأمونة، وصان المرأة وحمى النسل من الضياع، ووضع نواة الأسرة التي تحوطها غريزة الأمومة وترعاها عاطفة الأبوة، فتنبت نباتاً حسناً، وتثمر ثمارها البالغة.

فالزواج شرعا هو: عقد يفيد حل استمتاع الرجل بالمرأة وحل استمتاع المرأة بالرجل، على وجه المشروع[1].

- التشريع الوضعي:

المقصود بالتشريع الوضعي هنا هو قانون الأسرة الجزائري، حيث هو المعني بتنظيم الحياة الاجتماعية، وقد عرّف قانون الأسرة الزواج في المادة 4: " الزواج هو عقد

[1] هبة سليمان العبد الجليل، دراسة ميدانية حول مشاكل الزواج وأثرها على المجتمع الكويتي ، ادارة الإحصاء والبحوث، 2013-2014، ص 21- 22.

رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب "[1].

3-2-1-2- أهمية ومسؤولية الزواج للأفراد والمجتمع

يعتبر الزواج ضرورة اجتماعية لبناء الحياة وتكوين الأسرة، وتتبع أهمية ومسؤولية الزواج لكل من الأفراد والمجتمع فيما يلي:

- بالنسبة للأفراد:

ينظم الزواج العلاقات بين الأفراد، ويقوي الأواصر الزوجية، ويحصن الفرد ويحميه من الرذيلة والأمراض ويشبع احتياجاته النفسية والحيوية، كما يحترم كرامة الفرد والزوجة، فقد جعل استحلال أحدها للآخر بكلمة وفق سنة الله – سبحانه وتعالى- ولذا أصبح الزواج خاصية بني الإنسان، والتزاوج لباقي الخلق[2].

- بالنسبة للمجتمع:

يعتبر الزواج نواة الأسرة، وأصغر وحدة بنائية للمجتمع، فيه يتم التعاون بين أفراد الأسرة على تحمل أعباء الحياة، كما أنه يحافظ على استمرار بقاء المجتمعات بتعاقب الأجيال بالذرية التي هي النتاج الطبيعي للزواج، فالزواج هو عقد بين طرفين، ولكنه

---

[1] قانون الأسرة الجزائري، أمر رقم 05- 02 مؤرخ في 27 فبراير سنة 2005، برتي للنشر، ص 08.

[2] هبة سليمان العبد الجليل، مرجع سابق، ص23.

ظاهرة مجتمعية يقرها ويعترف بها المجتمع، وتنشأ من خلالها الروابط الاجتماعية، وتتعدد الأدوار.

3-2-1-3- مراحل الزواج:

إن أهم ما يميز مراحل الزواج هي أنها تخضع للعرف والعادات والتقاليد، وللزواج مراحل يمر بها وهي كالآتي:

- الاستطاعة:

المقصود بالاستطاعة هي أن الإنسان قادر على الزواج، من حيث توفير المسكن اللائق والذي ترتضيه العروس، والمقدرة على تحمل أعباء الحياة اليومية للأسرة، وعدم وجود موانع صحية أو شرعية تمنع الزواج، ومن ذلك:

تكافؤ البيئة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للطرفين.

فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء[1].

- الاختيار:

وفي حال توفر الاستطاعة، تبدأ المرحلة التالية وفيها يتم البحث والتدقيق في اختيار العروس.

الخطبة:

[1] صحيح البخاري " الجامع المسند الصحيح المختصر من حياة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وسنته وأيامه.

بعد عملية الاختيار تأتي عملية الخطبة وهي تتم بطريقتين، هما:

الأولى: الإفصاح بها صراحة للولي أو للعروس، وهو المتبع في أغلب الحالات.

الثانية: التعريض للخطبة (التلويح بكلام تفهمه المرأة)، وفي هذه الحالة يتم استخدام كلمات غير مباشرة للإعلان عن الخطبة.

وقبل الإعلان عن الخطوبة، فقد جاءت السنة والعرف الاجتماعي بأن يرى العروسان كل منهما الآخر.

د – عقد الزواج:

بعد أن تتم إجراءات الخطبة، ورضاء كل من الطرفين بالآخر يتم عقد الزواج، ومن الممكن أن يكون قبل الدخول المباشر، أو بمدة طالت أو قصرت، ولا يترتب على عقد الزواج أي حقوق شرعية، وإن كان يترتب عليه كافة الحقوق القانونية.

ه – إتمام الزواج بالدخول:

وهنا تكتمل المراحل، وبالتالي تترتب كافة الحقوق الشرعية على عقد الزواج.

3-2-1-4- شروط الزواج:

للزواج شروط لابد أن يتوفر عليها إثبات صحة انعقاده كما وضحته المادة 09 مكرر من قانون الأسرة الجزائري[1]، وهي:

- أهلية الزواج.
- الصداق.
- الولي.

[1] قانون الأسرة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- الشاهدان.
- انعدام الموانع الشرعية للزواج.

3-2-2- الزواج مقاربة سوسيولوجية:

3-2-2-1-- أشكال الزواج:

للزواج أشكال كثيرة شهدتها المجتمعات الإنسانية، أهمها ما يلي:

أ/ الزواج الوحداني (الثنائي) " monogamie ":

يطلق على هذا الزواج اسم المونـاجامي، بحيث لا يكون في حيازة الرجل إلى امرأة واحدة في وقت واحد، ولا يكون للمرأة إلا زوج واحد وهذا الشكل منتشر على أوسع نطاق في العالم وهو السائد في كل المجتمعات بما فيها المجتمعات الإسلامية التي تبيح تعدد الزوجات، وينتج عن هذا الزواج بما يعرف بالأسرة النووية التي تساهم في بناء خلايا المجتمع الإنساني ويطلق عليها اسم الأسرة الصغيرة التي تتألف من الزوج والزوجة والأولاد[1].

ب/ الزواج المتعدد (polygamie):

ويعني عدة زيجات، سواء تعدد الزوجات للرجل الواحد أو عدة رجال لامرأة واحدة، حيث يطلق عليه " البولوجنية " والتي تعني عدة نساء وهو الأكثر شيوعاً بالنسبة لبعض المجتمعات مثل قبائل " داهومي "، وينتشر هذا النوع من الزواج في المقاطعات الزراعية لحاجة الرجل إلى عدد من النساء يساعدونه في عمله[2].

---

[1] محمد شفيق، التشريعات الاجتماعية (العمالية الأسرية)، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2005 ، ص110.

[2] مصطفى الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص68.

أما في المجتمعات الإسلامية، فقد أباح الدين الإسلامي تعدد الزوجات في حدود خاصة، بحيث لا يجمع الرجل في عصمته في وقت واحد أكثر من أربع زوجات، وسوى الإسلام بين الزوجات في الحقوق الواجبات، وأوجب على الرجل العدل بينهم.

وأما الثاني فيطلق عليه اسم " البوليندرية " التي تعني عدة رجال أو أزواج، أي زواج امرأة واحدة من رجلين أو أكثر وهو نادر[1].

ج/ الزواج الجماعي:

وهو شكل من أشكال الزواج حيث يتزوج فيه عدة رجال من عدة نساء في وقت واحد ويصبح الرجل فيه زوجا لكل الإناث، كما تصبح زوجته زوجة لكل الرجال، ووجد ما يماثل هذا النوع من الزواج بين قبائل " الإسكيمو والكومانش "، حيث يمكن إعارة الزوجة بموافقة الزوج، يشرك الإخوة في معاشرة زوجة الأخ بين قبائل " ميلافيزيا وبولونيزيا " نواحي أستراليا وبعض قبائل التبت و" تودا وهملايا وسيبيريا وقبائل الهاواي" إلا أنه يكاد يكون غير موجود حالياً.[2]

3-2-2-2- دوافع الزواج:

إن كل النظم الاجتماعية بعملياتها وقيمتها الداخلية وجدت في المجتمع لتحقيق غاية معينة، بتأثر من دافع لا يمكن صده، يتعلق بالفرد أو المجتمع أو كليهما.

أ/ الدافع الذاتي:

---

[1] محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] – محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 113

الزواج ارتباط جنسي وجداني بين رجل وامرأة، يتجلى ذلك في الاتصال والتفاعل بينهما ولهذا يسعى الناس إلى الزواج تحقيقا للتفاعل النفسي العميق لديهم من الطفولة، ويرى

" هنري بومان " أن الناس يتزوجون لأسباب عدة منها: تبادل الحب مع شخص آخر والبحث عن الأمان العاطفي الاقتصادي، والمنزل المستقل، وإنجاب الأطفال لرغبة الوالدين والهروب من الوحدة أو من منزل الوالدين أو من موقف مرغوب عنه أو الحصول على المال والرفقة أو الجاذبية الجنسية أو طلب للحماية والشهرة أو للوصول إلى وضع اجتماعي معين أو الوفاء بالجميل أو النفقة أو المغامرة وعوامل أخرى عديدة.[1]

ب/ الدافع المجتمعي:

حيث يمثل الزواج العلاقة الاجتماعية الوحيدة المقبولة بين كل من الرجل والمرأة والذي من خلاله يمكن الأفراد أن يشبعوا دوافعهم، وذلك دون أن يثيروا غضب أو سخط الآخرين ويصلوا إلى الوضع الاجتماعي المقبول، وقد ساد على مر العصور الاتجاه الموجه اجتماعيا نحو الزواج، حيث ينظر المجتمع إلى الأفراد المتزوجين على أنهم في مرتبة أعلى من غير المتزوجين الذين يحضون بأقصى درجات التحرر في المجتمع.

[1] – سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 11.

زد على هذا أن المجتمع الإنساني أدرك أن كبح الغريزة الجنسية للفرد أمر مستحيل، ليس فقط لأنها تركيبة الإنسان البشرية فقط ولكنها هي الأسلوب الوحيد لبقائه الطبيعي وديمومته، ولذا فإن للمجتمع مستويين من الدافع لإنشاء نظام الزواج وهما:

- الدافع الجنسي:

إن رؤية الفرد للدافع الجنسي تختلف عن رؤية المجتمع، فإن كانت استجابة الرجل والمرأة للدافع الجنسي متباينة رغم أنها موجودة وضرورية لاستمرار الحياة بينهما نتيجة للرغبة الكامنة في البقاء والاستمرار الطبيعي والاجتماعي والنقص الموجود بكل من المرأة والرجل على حد سواء، فإن رؤية المجتمع إلى مشكلات متعددة الأبعاد وطويلة الأمد وهو في غنى عنها، وعليه عمل المجتمع منذ بدأ الحياة على تهذيب هذه الغريزة الحيوانية وتنظيمها بأسلوب عرف بالزواج، وسن له القوانين لضبطه وردع من خرج عنها[1].

- الدافع الجودي للبقاء:

إذا كانت الممارسة الجنسية جزء من غاية الفرد في الزواج، فإنها للمجتمع وسيلة لوجوده البشري، عن طريق الانجذاب والتكاثر، إضافة إلى بقائه الحضاري، ينقل الميراث الثقافي الاجتماعي من جيل إلى جيل بتطبيع النشىء بعملية إرشاد الأطفال إلى القيم وأنواع السلوك التي يقررها المجتمع[2].

---

[1] سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 12.

[2] - B.B Legros. Famille et mariage et divorce (une sociologie des comportements familiaux contemporains), large, bruscelle, p87.

إن الممارسة الجنسية غير الشرعية قد ينتج عنها أطفال أيضا، وهي بالتالي تضمن للمجتمع إشباعات الفرد الجنسية وبقاءه البشري، لكن يصحب هذا الإشباع وجود حضاري ثقافي مشوه.

3-2-2-3-الاختيار الزواجي:

أ/ أساليب الاختيار الزواجي:

إن لاختيار الزوج أو الزوجة أهمية كبرى في تكوين الأسرة وتماسكها في المستقبل، وهناك بعض الإجراءات المتفق عليها في جميع المجتمعات لا بد إتباعها لإتمام الزواج، إلى أن هذه الإجراءات تختلف من مجتمع إلى آخر، حيث تبدأ بعملية الاختيار الزواجي، وهنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أساليب للاختيار الزواجي.

- الزواج المرتب (التقليدي):

يسمى الزواج مرتبا عندما يكون الاختيار من اختيار الوالدين والأقارب وهو الأسلوب الذي يظهر فيه تدخل الأهل أو الأقارب بشكل واضح وخاصة الوالدين وما على العروسين سوى الطاعة والامتثال وغالباً ما يوجد هذا النوع من الزواج في الأوساط الريفية[1].

- الزواج الحر أو العصري:

عندما يكون الاختيار الزواجي حراً، فإنه يكون من اختصاص المقبلين على الزواج، وغالبا ما يوجد هذا النوع من الزواج في الأوساط الحضرية، وفيه يختار

[1] Francoise Dekeuwer, l'annee sociologique presses universitaire, France, paris, 2004, p179.

الشخص الشريك المناسب له في الزواج بمفرده دون تدخل أحد، أو بقبول أقل قدر من التدخل[1].

- الزواج المرتب الحر أو الزواج التقليدي العصري:

يقع هذا النوع من الزواج بين النوعين السابقين المرتب_ الحر بحيث يصبح من الممكن أن يرتب الوالدين للزواج وفي نفس الوقت يعطيان ابنهما حق الاعتراض، كما أنه من الممكن أن يختار الشاب أو الشابة شريك حياته على أن يشرك والديه في الرأي والاختيار[2]، وهذا النوع معمول به في أغلب المجتمعات العربية في المدينة والريف ومنها المجتمع الجزائري.

3-2-2-4- النظريات الاجتماعية الثقافية في الاختيار الزواجي:

هناك عدة نظريات حاولت تفسير عمليات الاختيار الزواجي منها ذات الطابع الاجتماعي الثقافي التي سنتطرق اليها في هذا الفصل وأخرى سنستبعدها ومنها ذات طابع نفسي، تندرج ضمن نظريات التحليل النفسي والعوامل اللاشعورية.

فالنظريات الاجتماعية الثقافية في الاختيار الزواجي، أطلق عليها هذا الاسم لأنها وضعت الجانبين الاجتماعي والثقافي في الدرجة الأولى وهي:

أ- نظرية التجانس:

---

[1] Francoise Dekeuwer, l'annee sociologique presses deute, p179.

[2] -صباح عياشي، اختيار مقاييس التكافؤ قرينين والتغير الاجتماعي والثقافي، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 1994-1995، ص17.

ترتكز هذه النظرية على فكرة التجانس أي أن الشبيه يتزوج شبيهه، وأن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج ويكون هذا التجانس في الخصائص الاجتماعية العامة وفي السمات الجسمية فيكون التشابه بين الشريكين في الدين والجسم والمستوى التعليمي، المستوى الاجتماعي والثقافي.[1]

ب- نظرية القرب أو التجاور المكاني:

ترى هذه النظرية أن عملية الاختيار للزواج في نطاق جغرافي محدود يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه وهو ما يطلق عليه الفرصة الإيكولوجية للاختيار، ففكرة الاختيار الزواجي تتضمن عامل القرب المكاني خاصة في المناطق الحضرية وتفترض أن الناس يميلون إلى الزواج بهؤلاء الذين يعيشون بالقرب منها أي من أناس يمكن التواصل معهم والاختلاط بهم، ويعبر " وولف " عن تلك الفكرة قائلا: " إن الفرد لا يختار زوجته من بين كل من يمكن الزواج منهن، بل إنه يختار زوجته فقط من بين مجموعة النساء التي يعرفها[2].

ج- نظرية القيمة في الاختيار للزواج:

تعتمد نظرية القيمة على أن الفرد يختار شريك حياته الذي يشاركه قيمته، وترى أن الارتباط والإنجاب بين الأفراد يكون أكثر سهولة عندما يشترك هؤلاء الأفراد أو يعتقدون أنهم يشتركون في اتجاهات قيمية واحدة، مما يسهل رضائهم العاطفي

[1]- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 164.

[2]سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص165.

ويجعل اتصالهم الاجتماعي وتفاعلهم مع بعضهم يتم بسهولة أكبر، فهم يؤمنون بنفس القيم الاجتماعية.

ويتضح بأن نظرية القيمة للاختيار للزواج تتلاقى وتتداخل مع نظرية التجانس ونظرية التجاور المكاني، ومن هنا يمكن القول أن نظرية التجانس تعد محور ارتكاز النظريات الاجتماعية والثقافية أي محور ارتكاز عند النظريتين: التجاور المكاني والقيمة.

خلاصة:

إن الشباب هم أساس الأمة وعليهم تقع مسؤولية قيادتها إلى الرقي والازدهار، لأنهم مصدر التغير المجتمعي ولهم الدور الأهم في تحقيق التكامل في النسق العام، وبصلاحهم يصلح المجتمع وبانحرافهم يختل التوازن فيه، والزواج هو الآلة الضبطية لهم التي تعترف بها كل القوانين والأعراف والتشريعات، كما يعد الزواج من أهم النظم الاجتماعية التي تعمل على حفظ توازن واستقرار المجتمع، فمن خلاله تنظم العلاقات الجنسية وخاصة عند الشباب، ويشعر كلا الجنسين بالسكن الروحي والطمأنينة وتقوى الروابط الاجتماعية التي من شأنها أن تهدم وتفتك بنية المجتمع.

الفصل الرابع
سوسيولوجيا التغير الاجتماعي
في المجتمع الجزائري

تمهيد:

يعد التغير الاجتماعي ظاهرة عامة وسمة مميزة للمجتمعات الإنسانية، فهو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة زمنية، في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية، وهو حقيقة من حقائق المجتمع الإنساني إذ لا يوجد مجتمع ساكن تماما مهما كانت درجة بدايته وتخلفه، ولقد استخدم علماء الاجتماع اصطلاح التغيير الاجتماعي للتعبير عن ظاهرة التحول والنمو والتكامل والتكيف والملائمة، ما يعني وجود قوى اجتماعية تسهم في حدوث التغير في اتجاه معين بدرجات متفاوتة الشدة وهو قد يطال بناء المجتمع بأسره كما هو الحال في الثورات، كما قد ينحصر في نظام اجتماعي معين، كالأسرة والسياسة والدين والزواج...إلخ.

فمبدأ التحول في حياة الإنسان يخضع إلى جملة من المؤثرات التي تدفعه إلى البحث عن البدائل الضرورية في تجاوز وضع معين، أو الطموح إلى وضع أحسن، يستطيع من خلاله تلبية حاجاته والتخلص من المشاكل المترتبة عن الوضع السابق، فتنشأ بموجب هذا التحول مظاهر وطرائق جديدة في المجتمع، كما تظهر ثقافة التعامل مع الأوضاع الجديدة كشرط في تقبل نماذج التحول وصوره، ولأن التحول والتغير لا يمكنه أن يقع بمعزل عن التغيرات المكانية والزمنية، وبدون دور العوامل البشرية والمادية في تحقيقه، كما لا يمكن أن يتعلق بجانب محدد ومحصور من جوانب حياة الأمم والشعوب دون التأثير في جوانب أخرى.

فقد أجمع الكثيرين من علماء الاجتماع والمتخصصين في هذا الحقل إن لم نقل كلهم على الجزم باعتبار الهجرة عاملا من عوامل التغير الاجتماعي، وعليه سنتطرق

في هذا الفصل إلى الإحاطة بسوسيولوجيا التغير كمدخل لإبراز ماهيته وإلى التغيرات والتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري.

4-1-1-مفهوم التغير الاجتماعي:

يقصد به كل تحول يحدث في النظم والأنساق وللأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أم الوظيفية خلال مدة زمنية محددة[1]، كما أنه يشير إلى أنواع التطور التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه[2]، أو هو أي اختلاف أو تبدأ في الحالة الشكلية أو الجوهرية من شكل إلى آخر أو من مكان إلى آخر وبشكل متعاقب، ويمكن أن ننظر إلى التغير الاجتماعي على أنه ذلك التبدل في البنى الاجتماعية وأن التغير ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية لأنه وسيلة بقائها ونموها ويعد التغير الاجتماعي جزءا من التغير الحضاري الشامل في المجتمعات البشرية[3].

كما يحدد " ألبرت مور" ملامح التغير الرئيسية في المجتمع المعاصر على الوجه الآتي[4]:

- يحدث التغير في أي مجتمع وفي أي ثقافة بوضوح واستمرار .

---

1. مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، الأنجلو مصرية، الاسكندرية ، 1977، ص188.
2. إبراهيم مدكور، مجمع العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص165.
3. محمد عاطف غيث، النظام والتغير والمشاكل، الجزء الثاني، دار المعارف، الإسكندرية، 1967، ص191.
4. محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1987، ص28- 29.

- لا يمكن عزل التغيرات زمانيا ومكانيا وذلك لأنها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها على شكل أزمات وقتية بحيث تتبعها إعادة بناء.
- يمكن أن تحدث التغيرات المعاصرة في أي وقت، ثم تنتشر هذه التغيرات ولها التأثير في أي مكان.
- من حيث الحجم فإن حجم التغيرات المعاصرة أكبر من التغيرات التي حدثت من قبل وذلك لتأثير العوامل التكنولوجية والاقتصادية في حجم وانتشار هذه التغيرات.
- التأثير في جوانب الحياة بأجمعها من دون الاهتمام بجانب واحد,

4-1-2-التغير الاجتماعي وبعض المفاهيم المقاربة:

- التغير الاجتماعي والتطور.
- التغير الاجتماعي والتقدم الاجتماعي.
- التغير الاجتماعي والتغير الثقافي.
- التغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي.[1]

أ – التغير الاجتماعي والتطور: حيث يعني التغير الاجتماعي كما مر ذكره أنه التحول والتعديل في العلاقات الاجتماعية وفي البناء الاجتماعي بدون تحديد اتجاه هذا التحول وهو عملية تطورية أو تغير مستمر، أما الشطور الاجتماعي فيعني التحول أو التعديل في العلاقات الاجتماعية في اتجاه معين ويقترن بالإطراء في تحقيق الأعضاء أو

[1]– عادل عبد الحسين شكاره، نظرية هوبهارس في التنمية الاجتماعية، مطبعة دار السلام، 1975، ص73.

الوحدات داخل النسق الاجتماعي والتطور يقوم على أساس العلاقة بين عامل الزمن ونشأة الأشياء وتنوعها واختلافها وهذا يعني أن الأكثر تطوراً لا بد أن يظهر متأخراً على الأقل تطوراً نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه[1].

ب – التغير الاجتماعي والتقدم الاجتماعي: وهنا يشير التقدم الاجتماعي إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى حالة أفضل أو يسير في اتجاه مرغوب فيه، أي أن المجتمع لا يعتمد في هذا التقدم على مقياس لقياسها موضوعياً، وهنا يصير المجال مفتوحاً للاعتبارات الذاتية، أضف إلى ذلك أن هذا المفهوم يقوم على أغلب المفكرين على إيمان عميق بقدرة الإنسان على التدخل الإرادي لتوجيه العمليات الاجتماعية الوجهة التي تحقق الرفاهية للمجتمع أو بقدرة الإنسان على إرادة صنع الحياة[2].

ج – التغير الاجتماعي والثقافي: يوجد خلط بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، ولا تميز بعض النظريات بين المفهومين، وربما يرجع ذلك إلى الارتباط بين مفهومي (الثقافة والمجتمع) بوصفهما من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد فرق بينهما إذ يشير التغير الاجتماعي إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي والاتصالات الشخصية في حين أن التغير الثقافي يشير إلى التغير في أنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير، وهذا يعني أن التغير الثقافي

---

[1] عادل عبد الحسين شكاره، مرجع سابق، ص73.

[2] عادل عبد الحسين شكاره، مرجع سبق ذكره، ص 90.

يضم التغيرالاجتماعي ضمن المفهوم العام لهذه الدلالات الاجتماعية والفكرية وعلى هذا يكون التغير الاجتماعي من نتائج التغير الثقافي[1] .

د – التغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي: التغير الاجتماعي يحدث في البناء الاجتماعي، لذا له صلة بالإنسان في أي مجتمع، لذا أردنا أن نوضح مفهوم البناء الاجتماعي لارتباطه الوثيق بالتغير كثيراً.

استخدم مفهوم البناء الاجتماعي عند علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا بمعان مختلفة من خلال ارتباطه بالتغير، فقد أشار كثير من علماء الاجتماع إلى العلاقة القائمة بين البناء الاجتماعي والتغير بين الأجزاء المكونة للكل، وعلى هذا الأساس عرف البناء الاجتماعي: أنه العلاقات الاجتماعية الفعلية التي تقوم بين الأشخاص في المجتمع وما يصاحب هذه العلاقات من تغير سلوكه وقيمته...إلخ[2].

4-1-3-عوامل التغير الاجتماعي:

4-1-3-1- العامل البيئي:إن هذا العاملله الأثر في الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعية داخل المجتمع وهذا ما جاء به ابن خلدون في القرن الرابع عشر وفي مقدمته البيئية الجغرافية وأثرها في اختلاف طبائع وصفات البشر الجسمية، العقلية، الاجتماعية، النفسية والخلقية ويمكن إجمال العوامل البيئية التي تؤثر في التغير الاجتماعي بما يأتي[3]:

أ- المناخ مثل (الرطوبة، الرياح، الحرارة والأمطار).

---

[1] محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، طبعة2، دار غريب، 1982، ص13.

[2] محمد الدقس، مرجع سابق، ص 16_18.

[3] محسن عبد الحميد، منهج التغير الاجتماعي في الإسلام، مطبعة النعمان، بغداد، 1986 ص

ب- الموقع الجغرافي مثل (القرى أو المدن من البحر أو الصحراء أو خط الاستواء).

ج- وجود المصادر الطبيعية مثل (البترول، المعادن، الغازات والمياه).

د- الكوارث وما يصاحبها من أمراض والكوارث الطبيعية.

4-1-3-2-العامل البيولوجي: أي جميع الاستعدادات التي تعيز المرء على الحياة ويعمل تحت تأثير الظروف البيئية، الاجتماعية والثقافية سواء أكانت عادات أم معتقدات ولغة وأساليب العمل، وهذا ما أشار إليه العالم الفرنسي " آرثر جوبيتو" (صاحب النظرية العنصرية في علم الاجتماع) على عدم تكافؤ الأجناس وهذا ما يفسر اختلاف في خصائص الأجيال المتتالية فمثلا هل نحن مثل أجدادنا من الناحية البيولوجية[1].

4-1-3-3- العامل الديمغرافي(السكاني): إن أهمية العامل الديمغرافي تأتي نتيجة للحركة السكانية زيادة أو نقصانا، وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المجتمع وعليه فإن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية ولهذا صار العامل السكاني حاسما في عملية التغير الاجتماعي، وهذا ما ذهب إليه " دوركايم" حين قال بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي ومن ثم يكون هناك تقسيم أو انتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي الذي يرجع إلى العامل السكاني[2]. مما يضع أسرة متغيرة في كثير من وظائفها وهذا يحدث نتيجة التغير الحاصل في البناء الاجتماعي.

---

[1] صبحي محمد قنوص، علم دراسة المجتمع، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، طبعة2، 1993، ص143-145.

[2] عبد علي سليمان، الأنتروبولوجيا الاجتماعية، مطابع جامعة الموصل، 1975، ص123.

4-1-3-4- العامل التكنولوجي: إن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغير الاجتماعي، إذ تنعكس على الأساليب الفكرية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية، وتغير السلوك البشري[1].

4-1-3-5- العامل الإيديولوجي (الفكري): إن تعدد المذاهب الفكرية في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفراده وفي عملية لتغير الاجتماعي فيه فالأفكار الدينية والرأسمالية والاشتراكية تؤثر في نشاط الأفراد والجماعات وتشكل نمط معينا من التفاعلات والعلاقات[2].

4-1-3-6- العامل الاقتصادي: هو جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع، والبناء الاقتصادي مسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الاجتماعي في المجتمع، والدور الذي يلعبه في التنظيم السياسي والقانوني والفلسفي والأخلاقي في المجتمع[3] .

4-1-3-7- العامل الثقافي: إن أساس أي تغير أو تطور اجتماعي يعود إلى العامل الثقافي وهذا ما يراه أنصار هذا العامل فكلما حدث تغير ثقافي داخل المجتمع سواء كان هذا التغير مادياً أو معنوياً أدى إلى إحداث تغيرات اجتماعية، وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية، وإنما يحدث نتيجة لاستعارة سمة ثقافية أو

---

[1] أمينة علي كاظم، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص86.

[2] محسن عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] محمد سعيد فرج، ما علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص264.

مركب ثقافي من مجتمع إلى آخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال الأخرى مما يؤدي إلى حدوث تغير اجتماعي[1].

4-1-3-8- العامل الديني: وفي هذا العامل يشدد المؤرخ الفرنسي (فوستيلري كولانج) في كتابه " المدينة الحقيقية " على التغير الاجتماعي ويؤكد (بنيامين كيد) الفيلسوف الانجليزي ما أشار إليه (كولانج) من أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم، فالدين هو الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات وينقذ الحضارة من الأفكار، والدين هو الذي يسمح بوجود تقدم اجتماعي وتغير مستمرين بحسب ما يرى (كيد)[2].

4-1-3-9- الثورات: تعني الثورة التغير الجذري الذي يحدث عندما تكون القوى القديمة بكل أشكالها وأنماطها غير متمكنة من مواجهة متطلبات المجتمع القائم، فالثورة تعني إحداث تغيرات جذرية وعميقة في حياة المجتمع من الناحية الاقتصادية والسياسية والفكرية، تولد الثورات من الوعي القومي لدى أفراد المجتمع، فالقومية عامل من العوامل الدافعة للتغير الاجتماعي وهي شعور الأفراد بالأمن والولاء وتولد لديهم الشعور بالتغير الاجتماعي السريع[3].

---

[1] محمد سعيد فرج، نفس المرجع السابق، ص265.

[2] محمود عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1989، ص146- 147.

[3] أمينة علي كاظم، مرجع سبق ذكره، ص87- 92.

4-1-3-10- الحروب: الحروب لها الأثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية والأخلاق والقيم السائدة في المجتمع، في إحداث التغير الاجتماعي سواء كان هذا التغير سلبياً أو إيجابيا[1].

4-1-4--: مراحل التغير الاجتماعي:

يمر التغير الاجتماعي بمراحل مختلفة وهي[2]:

4-1-4-1- مرحلة التحدي: وهي نقطة البداية في عملية التطور وتتم من قبل المجتمع التقليدي ويزداد التحدي كلما تمسك المجتمع بالقيم، فالمجتمعات الزراعية يكون فيها التحدي أكثر من المجتمعات الصناعية.

4-1-4-2- مرحلة الانتقال: وهي مرحلة متدرجة تنتقل من أيدي التقليديين مشاركة لأفكار التقدميين، ويمكن أن نسمي هذه المرحلة بمرحلة تقويم الأفكار الجديدة، فيكون الصراع هنا دائراً بين القديم والحديث وهذه المرحلة من أخطر المراحل على الأفكار الجديدة لأنها قد تنحرف إلى أفكار هدامة.

4-1-4-3- مرحلة التمويل: وهي مرحلة إعادة التنظيم الجذري للبناء المتغير من جميع جوانبه.

4-1-4-4 - مرحلة تطبيق الأفكار الجديدة: وهي المرحلة التي آل إليها التغير، والتي تقوم عليها النظم على أسس جديدة ومتطورة من عملية التغير.

---

[1] محسن عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] أمينة علي كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 104- 105.

4-1-5-أشكال التغير الاجتماعي:

إن عملية التغير ضرورية لأي مجتمع قائم، والمجتمعات تختلف في أشكال تغيرها ويمكن أن نقسم التغير أو التطور على أشكال هي[1] :

4-1-5-1- التغير البطيء: والدي يحدث بشكل بطيء جداً كما هو الحال في المجتمعات البدائية أو المتأخرة حضاريا وتكون هذه المجتمعات في حالة جمود ويكون التغير بطيئاً إذ لا يوجد مجتمع ثابت ثباتاً مطلقاً.

4-1-5-2- التغير المدرج: وهو تغير المرحلة نتيجة لتراكمات جزئية، ويكون تغيرا كميا لا يؤثر في الكيفية التي يعيشها المجتمع ولكنه يؤثر في المدى البعيد في الكيفية أي في طريقة العيش والحياة.

4-1-5-3- التغير السريع: وهو الذي يحدث بسرعة كبيرة والذي يمكن أن نلمسه أو نلاحظه بدون جهد وهذا التغير يختزل بعض مراحل التغير مثلما يحدث في المجتمعات الأمريكية والأوربية، ومن خصائص التغير الاجتماعي أنه تغير مستمر في المجتمعات وأعلب مظاهر التغير تحدث بتسلسل وتتابع .

4-1-6-- مظاهر التغير الاجتماعي :

إن عملية التغير الاجتماعي تحمل في طياتها نظاهر إيجابية وسلبية ترافق عملية التغير والتي سنوضحها فيما يلي:

[1] محمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص 220- 222.

4-1-6-1- مظاهر التغير الاجتماعي الإيجابية وهي[1]:

- تقدم العلم في مجالات واسعة أدى إلى رفاهية الفرد والمجتمع.
- ازدياد وتحسن وسائل الاتصال، اعتماد الأفراد والجماعات بعضهم على بعض.
- تغير نظام الأسرة ووظائفها وأشكالها ودور المرأة فيها.
- الهجرة من القرى والأرياف إلى المدن.
- ظهور قوة للطبقة العاملة.
- تغير في الرعاية الاجتماعية من الأسرة إلى المؤسسات الاجتماعية.
- النمو الحضاري والتغير العمراني المصاحب للزيادة السكانية.

-4-1-6-1مظاهر التغير الاجتماعي السلبية:

- التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب المعنوي.
- الميل إلى الأنانية الفردية.
- انتشار اللامبالاة.
- العبث والتمرد اللاوعي.
- ضعف سلطة الرجال في المنزل.
- خلق انحرافات سلوكية واجتماعية داخل نطاق المجتمع.
- زيادة الضغوط النفسية نتيجة التقدم التكنولوجي.
- التغير الاجتماعي أدى إلى حدوث تغير في بناء الأسرة والزواج وتنظيمها.

[1] محمد سعيد فرح، مرجع سبق ذكره، ص275- 276.

4-1-7-- عوائق التغير الاجتماعي:

لعملية التغير عوائق تؤدي إلى تغير اتجاهها أو إبطاء سرعتها وتختلف هذه العوائق من مجتمع إلى آخر كماً وكيفاً وهي[1]:

4ـ7ـ1- العوائق الاجتماعية وتشمل:

- العزلة.
- المحافظة على القديم.
- عدم التجانس داخل المجتمع.
- سيادة روح اللامبالاة وانعدام الابتكار.

4ـ7ـ2- العوائق الاقتصادية وتشمل:

- قلة الموارد الاقتصادية.
- ركود حركة الاختراع والتجديد.
- عدم احترام الحقوق التعاقدية للمخترعين مما يضعف الوازع إلى الاختراع.

4ـ7ـ3- العوائق البيئية وتشمل:

التضاريس الطبيعية التي تعيق اتصال المجتمع مع الخارج وهذا يقلل من قدرته على الإفادة من ثقافة المجتمعات الأخرى نتيجة عزله وفقدانه القدرة على التغير.

4-1-8-عوامل نجاح التغير الاجتماعي:

ويمكن أن نلخص عوامل نجاح التغير الاجتماعي بما يأتي[2]:

---

[1] محمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص111.

[2] عادل عبد الحسين شكارة، مرجع سبق ذكره، ص76.

- دراسة القيم والمعايير السائدة ووضع الخطط والبرامج التي تسهم في عملية التغير.
- مراعاة التكامل بين العناصر الثقافية، المادية والمعنوية.
- القضاء على الطائفية والتعصب وخلق جو من الانسجام والتكامل في التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع.
- التحكم في سرعة التغير وعدم تركه بدون تخطيط وتوجيه.
- خلق التوافق الاجتماعي داخل المجتمع لمواكبة التغير.
- اختيار الوسائل المناسبة والوقت المناسب لتحقيق التغير.[1]

4-2-1-التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري:

4-2-2-مدخل إلى التغير الاجتماعي:

تقديم:

إن مبدأ التغير والتحول في حياة الإنسان يخضع إلى جملة من المؤثرات التي تدفعه إلى البحث عن البدائل الضرورية في تجاوز وضع معين، أو الطموح أو وضع أحسن، يستطيع من خلاله تلبية حاجاته والتخلص من المشاكل المترتبة عن الوضع السابق، فتنشأ بموجب هذا التحول مظاهر وطرائق جديدة في التنظيم الاجتماعي، كما تظهر ثقافة التعامل مع الأوضاع الجديدة كشرط في تقبل نماذج التحول وصوره، ولأن التحول والتغير لا يمكنه أن يقع بمعزل عن التأثيرات المكانية والزمنية، وبدون دور

[1]-عادل عبد الحسين شكارة، مرجع سبق ذكره، ص76.

العوامل البشرية والمادية في تحقيقه، كما أن التغير الاجتماعي والثقافي يعتبر منفذاً أساسيا للاطلاع على تغيرات كثيرة مصاحبة له في المجالات الأخرى.

والجزائر شأنها شأن الدول والمجتمعات الأخرى عرفت مظاهر تغير وتحول مختلفة في فترات زمنية متباينة وتحت تأثير عوامل متعددة، وشهدت أوضاعا سياسية وأمنية واقتصادية عسيرة عشية الاستقلال مما أسفر بعد مخاض عسير عن تبني رؤية ومشروع مجتمع للنهوض بالأوضاع في كافة المجالات وبمساهمة كل القطاعات والقوى الفاعلة في المجتمع.

4-2-2-1- بعض المفاهيم المترتبة بالتغير الاجتماعي:

أ- الصيرورة الاجتماعية:

ينطوي مفهوم التغير على الحيوية الاجتماعية، فالأحداث المفردة أو الأحادية التي تقع في النسق أو في أي جهة من أوجهه، فإنها تمثل حيوية النسق لأن الأحادي لا يحصل بمعزل عن النسق وطبيعته ومحيطه لأنه مرتبط بكافة عناصر النسق، لذلك يركز علماء الاجتماع على فكرة الصيرورة الاجتماعية ليصفوا ويشرحوا تبعات وآثار التغيرات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض[1].

ب- التقدم الاجتماعي:

يعتبر مفهوم جوهري مرتبط بالتغير، وهو يعني من الناحية السوسيولوجية:

- الصيرورة المباشرة ذات الاتجاه المستقيم.

[1] معز خليل العمر، التغير الاجتماعي، طبعة 1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،2004، ص46.

- يدفع النسق إلى حالة الرفاهية، الرخاء، الحرية، الرضا، العدالة والكرامة، لكي يصل المجتمع إلى حالة النمذجة المرجوة أو المأمومة أي أقرب إلى صورة اليوتوبيا الاجتماعية (المجتمع الفاضل). وفي هذا السياق علماء الاجتماع المحدثين بدؤواباستخدام النسق العضوي في تفسير أحداث وظواهر المجتمع الذي بلور اتجاهات فكرية أهمها:
- التأكيد على النوعيات الحيوية الدينامية للواقع الاجتماعي، مثل إدراك المجتمع من خلال الصورة (المخيال العلمي).
- تجنب التعامل مع المجتمع من خلال الجماعة والتنظيم كموضوع أو هدف، أي عدم التعامل مع الواقع الاجتماعي كمادة (الصورة الحقلية أو الخيال الحقلي)، بل التعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية[1].

ج- التحديث:

يشير مفهوم التحديث إلى أسلوب الحياة الاجتماعية أو التنظيم الاجتماعي الذي ظهر في أوربا إبان القرن السابع عشر وبات نموذجا يحتذى به، ويمكن تحديد التحديث من خلال السياق التاريخي الذي يشير إلى مكان وزمان محددين أي يوم وتاريخ محدد ومكان معلوم إذ أنه يمدد بواسطة مؤشرات نموذجية يحتذى بها أكثر من كونها صفات عددية، وللتحديث أوجه مختلفة وهي كالتالي:

- الفردية: الاهتمام بالفرد وسلوكه الاجتماعي دون المجتمع.

[1] معز خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص50- 51.

- الاختلافات أو التباينات: في مجال العمل أين ظهرت عدة اختصاصات دقيقة ومحددة تقوم بعمل جزئي مخصص ذي احتراف دقيق.
- العقلانية: ويشير إلى الحساب والدراسة والتقييم وعدم الأخذ بعين الاعتبار العلاقات القرابية أو الصداقية، بل العلاقات المهنية في العمل أو الشركة والتنظيم.
- الاقتصادية: ويعني تسلط الحياة الاجتماعية بكافة مناحيها بالمناشط والأهداف الاقتصادية وصفات الانجاز الاقتصادي.
- التوسع: أي التوسع في المكان والتعمق بالخصوصية وبالعلاقات القريبة في الحياة اليومية (أوقات الفراغ، الأنشطة الدينية والجنسية وأنماط الاستهلاك)[1].
- التنمية الاجتماعية: وهي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق كرامة الإنسان ورفاهيته، كما أنها تنشط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغير في هياكل الإنتاج ووسائله[2].
- التغير الثقافي: إن الحديث عن التغير يسمح لنا بالتمييز بين التغير الاجتماعي والثقافي، فالتغير الاجتماعي يشير إلى تبدل في أنماط التنظيمات الاجتماعية لجماعات معينة تعيش ضمن مجتمع معين، بينما يشير التغير الثقافي إلى صفات جديدة ومركبة تمثل الجوهر الثقافي، حيث أن الثقافة تشبه أنماط التنظيمات الاجتماعية تتغير بشكل تلقائي،

---

[1] معز خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 61- 62.

[2] نفس المرجع، ص68.

إذ يتم اكتساب صفات جديدة ويحدث تحوير وتطوير للصفات الثقافية القديمة، ويمكن القول بأن أكثر أوجه الثقافة تبدلاً وتغيراً بشكل واضح وجلي هو الوجه المادي[1].

- الحداثة وقيمها: يرى " محمد أركون " أن " الحداثة ليست حدثا تاريخياً معيناً أو محدداً بدايته، بل هي نتيجة لتاريخ طويل مليء بالأحداث التي أسهم كل منها بقسط في تشكيلها"[2].

أما " آلان تورين " "Alain touraine"، فيرى بأن " فكرة الحداثة في شكلها الأكثر طموحا، هي التأكد على أن الإنسان هو ما يفعله، إذن هناك صلة تتوطد أكثر فأكثر بين الإنتاج الذي أصبح أكثر فعالية بفضل العلم والتكنولوجيا والادارة من جانب وبين تنظيم المجتمع الذي ينظمه القانون والحياة الشخصية وتنعشه المصلحة الخاصة "[3].

43-2-2-- موقف علماء الاجتماع من التغير الاجتماعي:

أ- " ابن خلدون ":

يقول ابن خلدون: " من الغلط الحقيقي في التاريخ الذهول من تبديل الأحوال الذي هو داء شديد الخفاء، لا يكاد يفطن له إلا الآحاد من أهل الخليفة، ذلك أن أحوال العالم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف الأيام والأزمنة والانتقال من حال إلى حال"، ويقر ذلك بعدم التفطن للتحولات والتغيرات التي

---

[1] معز خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] فارح المسرحي، الحداثة في الفكر محمد أركون مقاربة أولية، الجزائر، الدار العربية ودار الاختلاف، 2007، ص19.

[3] ظيلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، بيروت، المجلس الأعلى للثقافة، 1998، ص 19.

تصيب المجتمعات إلا من قبل بعض الناس، ولا تدوم أحوال الناس على المظهر نفسه لأن عامل الزمن ونزعة الناس إلى التغير عوامل مؤثرة في صيرورة التحول[1].

ب- " أوغست كونت ":

إن التغير الاجتماعي عند " أوغست كونت " ينتج عن تطور الذكاء الإنساني الذي مر بمراحل ثلاث، أولها التفكير الديني أو الثيولوجي، ثانيها التفكير الميثافيزيقي أو الفلسفي، وثالثها التفكير الوضعي أو العلم الحديث الذي رافقه تطور أخلاقي وصناعي أثر على أنساق بناءه وقيمه واتجاهاته، وهو بذلك لا يستبعد عقلانية التغير كما لا يعدم ماديته، أو تلازم المظهر المادي والعقلي في عملية التغير، ومن زاوية أخرى يقلل من تأثير العوامل الروحية ولا يستبعدها.

ج- " هربرت سبنسر":

أكد "هربرت سبنسر" على دور التجريب في عملية التغير حيث لخص أن التطور مظهر حتمي في كل مجتمع لا يمكن أن يتفاداه، وهو أي التطور عامل تمايز بين المجتمعات وظائفيا وحجما وكثافة، وعلى حد تعبيره فإن العوامل المؤدية إلى تغير الأوضاع وهو من هذا المنظور يعدم مفهوم التلقائية والعفوية في عملية التغير، والتي يمكن أ، تتصف بها عمليات التغير في المجتمعات البدائية[2].

د- " كارل ماكس":

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، دار النهضة القاهرة، مصر، 1979، ص22.

[2]- منصوري مخطار، التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري، سعيدي محمد 1990-2000، دراسة أنثروبولوجية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014، ص 28.

يرى " كارل ماكس" أن التغير الاجتماعي يقوم على تفاعل عاملين هما: التطور التكنولوجي أو القوى الإنتاجية والعلاقات السائدة بين الطبقات الاجتماعية، والصراع ينجم عن تغير العلاقات الاجتماعية، وتصبح الطبقة المسيطرة قادرة على تغيير النظام وتكوين نظام اجتماعي جديد يؤثر بدوره على العلاقات الاجتماعية، ويتميز بالترابط والتداخل في النواحي الاقتصادية وله آثاره على علاقات الإنتاج[1]، وآليات التغير حسب نظره تتعلق بانتقال وسائل الإنتاج من طبقة لأخرى، كما أن التغيرات التي تلحق بالأنظمة السياسية والثقافية وغيرها ما هي إلا محصلة لعمليات التغير في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، غير أننا نميز اتجاهات في عملية التحول من نظام اقتصادي أو اجتماعي إلى آخر، بحيث يتغير فيها العامل الرئيسي حسب خصوصيات المجتمعات و إرادتها في التحول، وذلك ما يعني أن النموذج الماركسي غير مفيد في تفسير كثير من نماذج التحول، والتغير الاجتماعي يؤثر في نظم المجتمع وعلاقات الإنتاج التي ترتبط بمظاهر وقوى الإنتاج، للعلاقة بين العامل وصاحب العمل، وكثرة التغيرات تساهم في تطور الوعي الطبقي مثل ما يحدث لطبقة البروليتاريا في صراعها مع البرجوازية[2]، والماركسيةحددت عوامل التغير والتحول في الوجود الاجتماعي، الوعي الاجتماعي، البنى الاجتماعية التحتية والفوقية، العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وقد جعل بذلك" كارل ماكس" التغير يتحدد على جملة هذه العوامل التي يمكن أن نربطها بالمبادئ الإيديولوجية التي تستقي منها تعاليم التنظير لعملية التغير، وبأي

[1]. – منصوري مخطار، مرجع سابق ص 28 .

[2]. محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، مرجع سابق، ص26.

حال كان فإن الماركسية تقترح نموذج التغير التصاعدي في الهرم الاجتماعي الذي تتحكم فيه العوامل السابقة الذكر، بينما إرادة التغير يمكنها أن تكون في الاتجاه المعاكس من خلال سن التشريعات والقوانين التي تساعد على ذلك[1] .

ه- " هوبهاوس":

لقد ذهب " هوبهاوس" إلى أن التغير الاجتماعي يقوم على التطور العقلي الذي يستند على الحقائق التاريخية و الأنثروبولوجية، والتي تؤدي تطور اجتماعي يشمل المعتقدات الأخلاقية و الدينية، وينعكس ذلك على سائر النظم الاجتماعية، و هو على ذلك لا يستبعد تسلسل عمليات التغير و امتدادها الزمني يجعلها أكثر ارتباطا بالماضي، في حين أن كثير من عمليات التغير في المجتمعات تخضع للمؤثرات الطارئة والجديدة، و لا يشكل التاريخ و الحقائق الانثروبولوجية إلا معيارا لقياس معدلات و نسب ارتباطها بمقومات وخصائص المجتمعات[2] .

ومن ذلك فالتغير والتحول يحتمل اتجاهين: الأول ايجابي بتحسن الحال، والثاني سلبي ويتعلق بالتحول من الصلاح إلى الفساد، وتتسبب فيه عوامل متعددة تدفع إلى تحقيقه، منها: طبيعية،الايديولوجية، ثقافية، الثورات والحروب، العوامل الديمغرافية، العوامل التكنولوجية، عنف النظم السياسية، الاستبداد، الطبقية، انعدام التنمية، الأزمات، الاتصال بالعالم الخارجي، تعارض واصطدام الواقع مع تطلعات الجماهير.

---

[1] منصوري مخطار، مرجع سابق، ص29.

[2] - منصوري مخطار، مرجع سابق ص 28 .

وفي هذا الجانب أشار " روبرت بارك " " ethniccompetition and modernisation" إلى أن التغير ينتج عنه تحول يمكن قياسه، ويقوم التحول بتحطيم العادات التي يقوم عليها التنظيم، ويمكن حسب " مرلون " "social change " أن تعطينا عمليات التغير والتحول الاجتماعي دافعا للتفكك الاجتماعي، وذلك بخلق للقيم والمكانات المتصارعة والتنشئة الاجتماعية، الخاطئة والاتصال الزائف الذي ينجم عنه تنافس بين العادات المحلية وقانون الدولة وبين الدين والدولة، وظروف التغير والتحول الاجتماعي المعاصر تتطلب إعادة التنشئة بسرعة حتى لا يتعرض الأفراد والجماعات للتفكك والانهيار، وينتج التفكك حسب " وليام أجبرن " William « technology and social changingfamily"Ogborne » من عدم تساوي نتائج التغير، ويمكن تسمية ذلك بالتخلف الثقافي الذي يعني أن الأجزاء المختلفة للثقافة لا تتغير بنفس الدرجة، فبعض الأشياء لا تتغير بنفس الدرجة والسرعة، وهو ما يفسر بطىء عمليات التحول في بعض المظاهر والممارسات والنظم الثقافية والاجتماعية، كما أن الصدام الثقافي ينتج من تعارض طرق الحياة التي تعتمد على ما تنتجه الثقافة أو ما تقتبسه الشعوب من تكنولوجيا وأنظمة لتساهم في عمليات التغير، مع محاولات التكيف أو الاختراع التي تبني فكراً مغايراً[1].

[1] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، مصر،2003، 174- 176.

4-2-3-التغير الاجتماعي في الجزائر:

4-2-3-1- التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة:

انطلاقا من خصوصية المجتمع الجزائري الذي مر منذ منتصف القرن الماضي بمراحل مختلفة، ميزتها وقائع وأحداث غيرت بنية وثقافة المجتمع، ابتداءا من حرب التحرير إلى الاستقلال مروراً إلى المشروع التنموي والبناء الوطني، وأحداث أكتوبر 1988 وما أتبعه من انفتاح على العالم من الناحية السياسية والاقتصادية وكذا الأزمات السياسية وانتشار العنف السياسي، كلها وقائع غيرت وجه الجزائر.

ولم يكن للوقائع والأحداث التي ميزت كل حقبة من الحقب نفس الزخم والوتيرة والتأثير، فبعضها تم بطريقة سليمة وسلسة، وبعضها الآخر عرف مخاضا عسيرا مثل حرب التحرير وأحداث العشرية السوداء، كما كانت حقبة نهاية التسعينات محل تحولات وتغيرات اجتماعية وثقافية مؤثرة على التركيبة الاجتماعية من جل النواحي منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية والثقافية، ويضل هذا التغير مؤشراً لظهور تضارب وصراع القيم[1].

وتقف الجزائر في مصف الدول التي تأثرت بالتغير الاجتماعي الحاصل في العالم، حيث أصبح هناك تصادم بين الأجيال والثقافات في المجتمع نفسه من خلال القيم التي تشربها المجتمع في الماضي والتي تعتبر من مرتكزاته، وقيم الحاضر التي تستمد قوتها من التفاعل والتواصل بالعالم عبر مختلف وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة

[1] أمال باشي وباية لعجال، أثر التغير الاجتماعي على القيم السوسيوثقافية في المجال الحضري للمجتمع الجزائري، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 01، أفريل 2017، ص 67.

المتاحة، هذا كله في خضم الثورة الاقليمية والثورية وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام محك للحاق بركب الحضارة والعولمة ما جعلها منفتحة بشكل واضح على العالم، حيث يؤكد " عبد الرزاق الدواي " " إضافة إلى الهيمنة الثقافية والتنميط الثقافي، فأن زمن العولمة تطبعه سمة أخرى، تتمثل في ازدهار غير مسبوق للخطاب عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان... كما أن في زمن العولمة الثقافية، وفي ظل الأوضاع والعلاقات الثقافية المتوترة وغير المتكافئة التي يخلقها في أجواء العالم، اليوم كيف يتسنى التوفيق بين جموح الثقافة الغربية المهيمنة لغزو الفضاءات الثقافية لجميع الدول، واحترام مبدأ التنوع الثقافي الذي يقضي باحترام الحقوق الثقافية للشعوب ومراعاتها[1]".

وعليه فإن نظام العولمة والانفتاح الثقافي العالمي أثر بشكل واضح على البناء الاجتماعي الثقافي للمجتمع الجزائري، وحتى على نسق العلاقات.

4-1-3-2- تأثير التغير الاجتماعي على منظومة القيم الاجتماعية:

إن التغير الاجتماعي وما ينتج عنه من تنوع ثقافي في مختلف مجالات الحياة بات بشكل تهديد على الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، ويظهر ذلك جليا من خلال الافرازات التي نلاحظها في المجتمع الحديث، كما أن هناك نتائج إيجابية للتغير الاجتماعي، وله أيضا نتائج سلبية أدت إلى اختلال اجتماعي، تتجلى مظاهرها في أشكال مختلفة نذكر منها:

[1] عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات (حرب الهويات الوطنية في زمن العولمة)، طبعة1، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013 ص 164- 165.

أ- نمط الأسرة:

الأسرة كنظام اجتماعي تغير نمطها بتغير الزمن وبدأت تفقد انسجامها ومقوماتها، حيث كانت في السابق الأسرة الممتدة والنظام الأبوي هو النمط السائد في المجتمع الجزائري، ومع التقدم الحضاري وكثرة التخصص وخروج المرأة للعمل أدى إلى ظهور وانتشار الأسرة النواة بكثرة لتصبح هي الصورة النمطية والمحببة للعيش[1] وبالتالي التخلي عن قيم وعادات وتقاليد الأسرة الممتدة العريقة التي كونت أجيال وأجيال.

ب- التنشئة الاجتماعية:

في خضم التقدم الحضاري والعولمة بدأت الأسرة الجزائرية تفقد أهم وظيفة لها وهي التنشئة الاجتماعية، حيث بات جليا تفكك وتصدع المنظومة الأسرية، فأصبحت تنشئة الأجيال تنشئة مغايرة ومختلفة عن ثقافة مجتمعنا العربيالإسلامي، حيث تقف الأسرة منبهرة أمام ما يكتسبه أبنائها من قيم وسلوكيات دخيلة على مجتمعنا، بمعنى أن تربية الوالدين أصبحت مهددة من قبل مؤسسات تنشئة اجتماعية أخرى، حيث وجد الوالدين أنفسهم فجأة أمام تحديات تجعل من موضوع التربية الوالدية إشكالية يجب التمحيص فيها، مع شيوع نمط الأسرة النواة، كما أن انتشار التخصص والتمايز الاجتماعي وخروج المرأة للعمل زاد من بروز بعض الآفات الاجتماعية وانتشار الرذيلة وظل غياب الرقابة الوالدية، كما باتت ثقافة العنف صفة ملازمة للفرد الجزائري، بسبب ضغوط الحياة وبالتالي أصبح الكل يجري وراء لقمة العيش ومنهم

[1] أمال باشي وباية لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 68.

من يبحث عن الكماليات الحياتية والتقليد الأعمى للآخر متجاهلين بذلك أهم وظيفة لهم وهي تنشئة الأجيال بما يتوافق وثقافة معايير المجتمع.

ج – العلاقات الأسرية:

تصدعت العلاقات الأسرية وبات الاتصال جد ضعيفا بين أفرادها لكثرة انشغالهم عن بعضهم البعض واستحواذ تكنولوحيا الاتصال على عقول الأفراد إذ لا يكاد يخلو أي بيت من كمبيوتر وهاتف نقال وأجهزة الكترونية مزودة بالأنترنت، ما جعل أفراد الأسرة الواحدة يعيشون الاغتراب الاجتماعي وضعف الاتصال بالرغم من تواجدهم تحت سقف واحد، وهذا ما يمكن وصفه بالفردانية، حيث أصبحنا بجد في الأسرة الواحدة عدة ثقافات بسبب الانفتاح على العولمة، مما يؤثر على نسيج العلاقات الاجتماعية الأسرية.

د– نظام الزواج وطقوسه:

عرف الزواج حسب نظر " الهواري عدي" مظاهر جديدة تبدأ بربط علاقات صداقة بين الإناث والذكور مخالفين بذلك التعاليم الدينية التي لا تسمح بمثل هاته العلاقات، والتقاليد الاجتماعية التي تنبذ من يقوم بذلك وهذا حكم لا يمكن تعميمه على كل مكونات المجتمع، بينما هو مظهر من مظاهر التحول التي أصبحت تزاحم التقاليد والأعراف في مجال الزواج[1]، كما أن الزواج في الجزائر المعاصرة فقد خصوصيته مقارنة بالماضي، حيث أصبح عبارة عن غلاء مهور وتكاليف باهضة والتباهي بالمكانة الاجتماعية، كذلك تقليص وتحديد في عدد المعازيم، وتقام حفلات الزواج في

[1]Lahouariaddi, les mutations de la société algérienne , édition la découverte, paris xlll 1999, p 84- 85 .

الفنادق وقاعات الحفلات، كما أصبحت أيام حفلة الزواج المتعارف عليها سابقا تختزل في يوم واحد ناهيك عن الاختلاط بين الجنسين وفي الأخير قد تفشل أغلب الزيجات في بداية مشوارها[1].

ه- على المستوى الأخلاقي:

مع تطور التكنولوجيا وكثرة التقنيات، تهاطل الفضائيات، تنوع الثقافات، المؤثرات وتوافد الشبهات أصبح الأبناء يعيشون في مفترق طرق أمام التيار الجارف وتحت تأثير هاته المتغيرات ولا شك أنها تسبب لهم كثيرا من المشكلات التربوية والأخلاقية، منها الهاءالنشيء والشباب بما تبثه القنوات الفضائية من مسلسلات جنسية فاضحة تنشر الثقافة الجنسية، كذلك الانحلال الأخلاقي في العالم الافتراضي الذي سيطر على الأفراد، أثر بشكل كبير على النظام الأخلاقي، التعليمي، الثقافي والعلاقات الاجتماعية ونمط الحياة برمتها[2].

[1] أمال باشي وباية لعجال، مرجع سابق، ص69.

[2] أمال باشي وباية لعجال، مرجع سابق، ص70.

خلاصة:

من خلال ما تقدمنا به يتضح لنا جليا أن التغير الاجتماعي يؤدي حتما إلى التغير الثقافي، هذا الأخير أوسع نطاقا من التغيرات فالبناء والوظائف والتنظيم الاجتماعي، ويعتبر أخطرها حيث أن التغيرات التي تطرأ على منظومة القيم، الأفكار والمعتقدات تأثر في الحياة الاجتماعية ككل وتؤدي إلى تغير في البناء الكلي للمجتمعات، وهذا ما ذهب إليه " كارل ماكس " حيث خلص إلى أن البناء التحتي والمتمثل في تطور وسائل الإنتاج وشكل الملكية والذي يتجل في التطور التكنولوجي والذي يؤدي بدوره إلى تطور الحياة الاجتماعية ويؤثر في البناء الفوقي والمتمثل في نسق القيم الاجتماعية والثقافية، المعتقدات والأفكار.

الفصل الخامس
الدراسة الميدانية

5-1 -المجال المكاني:

إن النطاق المكاني الذي أجريت فيه هذه الدراسة هو بلدية أو مدينة حجاجالمعروفة باسمها الكولونيالي« Bosquet »نسبة إلى الجنرال الفرنسي « Pierre Bosquet »، وهي إحدى بلديات ولاية مستغانم.

أ – نبذة تاريخية عن بلدية حجاج « Bosquet »:

بلدية حجاج جغرافية من الظهرة التي كانت تسكنها قبيلة «جبالة الشواشي» من القبيلة الكبرى «مغراوة» إبان الاستعمار الفرنسي، أنشأ فيها برج عسكري سُمي بـ «برج الحُجاج » (بضم الحاء) الذي تأسس على هضبة جميلة ارتفاعها 305م على مستوى البحر وعلى بعد 36 كلم شرق الولاية و07 كلم من الشاطئ، كان الحجاج في عودتهم من البقاء المقدسة تستوقفهم عين (ينبوع) سي موسى للراحة وسميت آنذاك بعين الحُجاج.

و مع بداية سنة 1873م تم توزيع قطع أراضي على المعمرين (حوالي 50 عائلة) وتأسست القرية في 1873/07/06 تحت اسم «بلاد الحُجاج » ثم أستبدل اسمها إلى «بوسكي»Bosquet في 1885/07/08.

ب – الموقع الجغرافي والكثافة السكانية :

تعتبر بلدية حجاج من البلديات الساحلية، إذ تتربع على مساحة تقدر بـ 92 كلم²، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، من الجنوب بلدية سيدي بلعطار، من الشرق بلدية سيدي علي وغابة «الشواشي» و من الغرب بلدية بن عبد الملك رمضان، ويقدر عدد سكانها بت 17330 نسمة، حسب إحصاء 2008.

وهي منطقة زراعية بامتياز بحيث تكثر فيها زراعة الكروم، ناهيك عن المحاصيل الزراعية الأخرى.

ج –تاريخيا :

تعتبر بلدية حجاج من البلديات التاريخية، حيث قدمت للثورة التحريرية ما يزيد عن 200 شهيد، وكانت نقطة تمركز للقوات الفرنسية، حيث أنشا بها برجين للمراقبة في دوار «سواحلية » ومركز للتعذيب في «مزرعة النهاري » التي شهدت على فضائع ووحشية هذا الاستعمار، كما استشهد به العديد من الجزائريين.[1]

كما أن سكان منطقة حجاج قاموا باحتضان أهم لقاء مع المجاهد الشهيد : بن عبد الملك رمضان وذلك بمنطقة تسمى بالزيتونة بدوار «زريفة »، كان الهدف من هذا اللقاء دراسة إستراتيجية توسيع العمل المسلح من الناحية الغربية وكذا طرق الاتصال بين هذه المناطق.

5-2-عينة البحث :

يتضمن المجال البشري في هذه الدراسة مجتمع البحث، الذين تشملهم الدراسة وهم مجموعة من الشباب القاطنين بأحياء البلدية و قُراها الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة كحد أقصى.

وبما أننا لا نستطيع إجراء هذه الدراسة على كافة شباب المنطقة، ارتأينا أن نعالج هذا البحث باختيار عينة بالطريقة العشوائية لتكون ممثلة لمجتمع البحث، والت يبلغ عددها مائتين (200) مبحوث، بحيث لجأنا إلى الاختيار من كل حي أو قرية صغيرة عينة من الشباب عشوائيا بالاعتماد على العينة العشوائية البسيطة.

5-3-المجال الزمني :

لقد قمنا بهذه الدراسة وفق مراحل البحث المختلفة، بدءا بالقراءات السابقة لإعداد الجانب النظري لكسب رصيدا معرفيا ، ومن ثم صياغة الإطار المنهجي للدراسة انطلاقا

[1] – أرشيف بلدية حجاج

من تحديد الإشكالية إلى إعداد خطة البحث و إعداد فصول الدراسة وصياغتها، وصولا إلى مرحلة العمل الميداني الذي يرتكز على تصميم أدوات البحث من إعداد الاستمارة و جمع بيانات المبحوثين، ثم تفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها إحصائيا، ثم تفسيرها والخروج بتقرير نهائي.

وعليه فقد امتدت هذه الدراسة امتداد يتوافق مع الطبيعة المنهجية للدراسة، فقد استغرقت الدراسة عامين مقسمة بين الدراسة النظرية والميدانية، بحيث تخللتها الدراسة الاستطلاعية، كما امتدت فترة الاتصال بالمبحوثين شهرين كاملين (جويلية و أوت 2018)، وهي فترة خصبة لمثل هذه الدراسات أين يكون احتكاك الشباب بالمهاجرين في أعلى مستوياته.

5-4- مجتمع البحث :

يعتبر اختيار الباحث للعينة من الخطوات والمراحل الهامة للبحث، ويقوم الباحث عادة بتحديد جمهور بحثه أو مجتمع بحثه حسب الموضوع أو الظاهرة أو المشكلة التي يختارها، ولما كانت المجتمعات الدراسية كبيرة الحجمفي الغالب، فإنه لا يكمن لباحث واحد أن يقوم بدراسة الظاهرة أو الحدث في ذلك المجتمع منفردا، و إنما يلجأ لاختيار عينة الدراسة من ذلك المجتمع حيث تمثله تمثيلا صادقا.

وبناءا على ذلك، فإذا أردنا تعميم نتائج بحثنا على مجتمعنا الدراسي، يجب علينا أن نختار عينة منه.

5-5-تصميم العينة :

تسعى هذه الدراسة إلى تطبيقها على عينة عشوائية من شريحة شباب المنطقة، يصل عددها إلى 200 مائتين شاب وشابة، وهؤلاء كانت لديهم رغبة جامحة في الزواج من المهاجرين (ذكور و إناث).

5-6-نوع الدراسة :

سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصفية التعرف على خط سير الشباب تجاه الهجرة الخارجية مرورا بنظام الزواج كجسر عبور وكذلك القيام بوصف النتائج وتحليل البيانات وتفسيرها بطريقة علمية لهذه الظاهرة الجديدة التي تزداد في المجتمع الذي أنتمي إليه.

5-7-أدوات جمع البيانات :

لقد تطلب الانطلاق في أي بحث علمي، استخدام مجموعة من التقنيات و الأساليب لاكتشاف وفهم طبيعة الظاهرة محل الدراسة، ولما كان البحث الاجتماعي يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعله في المجتمع، وكان لزاما على الباحث أن يتعرف أولا على هذا السلوك و أن يفهم متغيراته وارتباطاته المختلفة، و لما كان اختيار التقنية الملائمة للبحث مرهون بطبيعة الموضوع وخصوصيته والتساؤلات والفروض التي يطرحها الباحث والبيانات المراد الحصول عليها، أصبح هذا الاختيار يعبر عن مدى قدرة الباحث على التحكم في نفسه بمقدار تحكمه في الأداة التي يستعملها في جمع البيانات والمعطيات، و من خلال دراستنا هذه سنعتمد على تقنية الاستمارة كتقنية منهجية ملائمة لهذا البحث.

والاستمارة هي عبارة عن «نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد[1]».

كما اعتمدنا كذلك خلال هذه الدراسة على البيانات والسجلات الإحصائية التي لجأنا إليها لتتبع مسار هذه الظاهرة الاجتماعية و مدى تطورها من خلال صيرورتها التاريخية، وهذا بإجراء المقارنة السوسيولوجية.

[1] – محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1980، ص 339.

5-8- التعليق الإحصائي:

أولا : البيانات العامة :

جدول رقم (01) يوضح توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	137	%68.5
إناث	63	%31.5
المجموع	200	%100

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن نسبة الذكور في العينة اكبر من الإناث، والتي بلغت 68.5%، في حين نسبة الإناث كانت 31.5%، فعدد الذكور الراغب في الزواج من بنات المهاجرين أكبر من عدد الإناث، وهذا راجع لقوامة الرجل على الأنثى، فالرجل هو من يبحث عن شريكة حياته وهو من يبادر لتأسيس أسرة، أما بالنسبة للإناث 31.5%هي نسبة تعكس صورة رغبة البنت الجزائرية في الزواج بهدف الهجرة من شاب مغترب هي الأخرى.

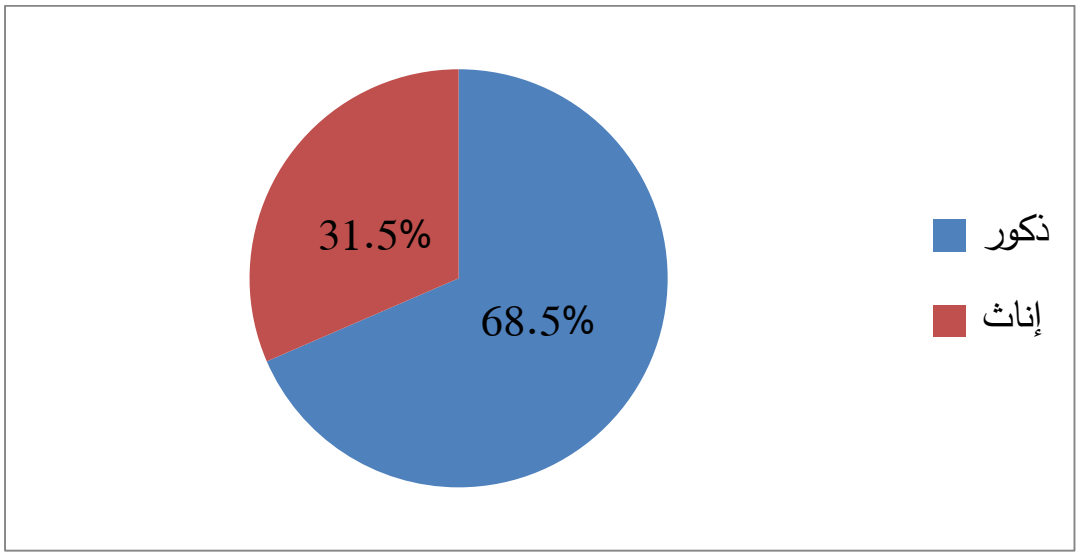

الشكل رقم(01) يبين توزيع العينة حسب الجنس

جدول رقم (02 . أ) يوضح توزيع الأعمار حسب جنس العينة

فئة الأعمار	جنس العينة				المجموع	
	ذكور		إناث			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
25 – 18	41	%20.5	16	%08	57	%28.5
35 – 25	75	%37.5	41	%20.5	116	%58.5
45 – 35	19	%09.5	06	%03	25	%12.5
45 فأكثر	02	%01	0	%0	02	%01
المجموع	137	%68.5	63	%31.5	200	%100

يبين لنا الجدولرقم (02) أن الفئة العمرية 18 – 25 يستحوذ عليها الذكور، حيث النسبة فيها 20.5%، أما الإناث فكانت 08%، أما الفئة الثانية 25 – 35 فكانت النسبة فيها عند الذكور37.5%، أما عند الإناث فكانت :20.5%، نعرج إلى الفئة الثالثة التي يتراوح العمر فيها بين 35 – 45 سنة فنسبتها قليلة عند كلا الجنسين: 09.5%بالنسبة للذكور و03% بالنسبة للإناث، أما الفئة الرابعة و الأخيرة التي يتجاوز العمر فيها 45 سنة فهي متواجدة عند الذكور فقط وبنسبة ضئيلة جدا: 01%.

جدول رقم (02 . ب) يوضح توزيع العينة حسب فئة الأعمار

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
25 – 18	57	%28.5
35 – 25	116	%58
45 – 35	25	%12.5
45 فأكثر	02	%01
المجموع	200	%100

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ بأن العينة التي أجريت عليها الدراسة، من الفئة العمرية الشابة، حيث أن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين 25 – 35 سنة بلغت النسبة فيها:58% أي أكثر من نصف مجموع العينة بقليل، بينما الذين تتراوح أعمارهم بين 18 – 25 سنة بلغت النسبة فيها:28.5%من مجموع العينة، في حين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 – 45 سنة فكانت نسبتهم: 12.5%، أما الذين تجاوزوا 45 سنة فلم تتعدى نسبتهم 01%.

ومنه نستنتج أن أفراد العينة هم من الشباب، وهي عينة مقصودة في هذا البحث، والهدف منها إثراء الدراسة، لأن الشباب هم المحرك الرئيس والفاعل الأساسي لهذه الظاهرة، ألا وهي إقبال الشباب على الزواج من أبناء المهاجرين من اجل ترك الوطن والعيش في بلاد المهجر.

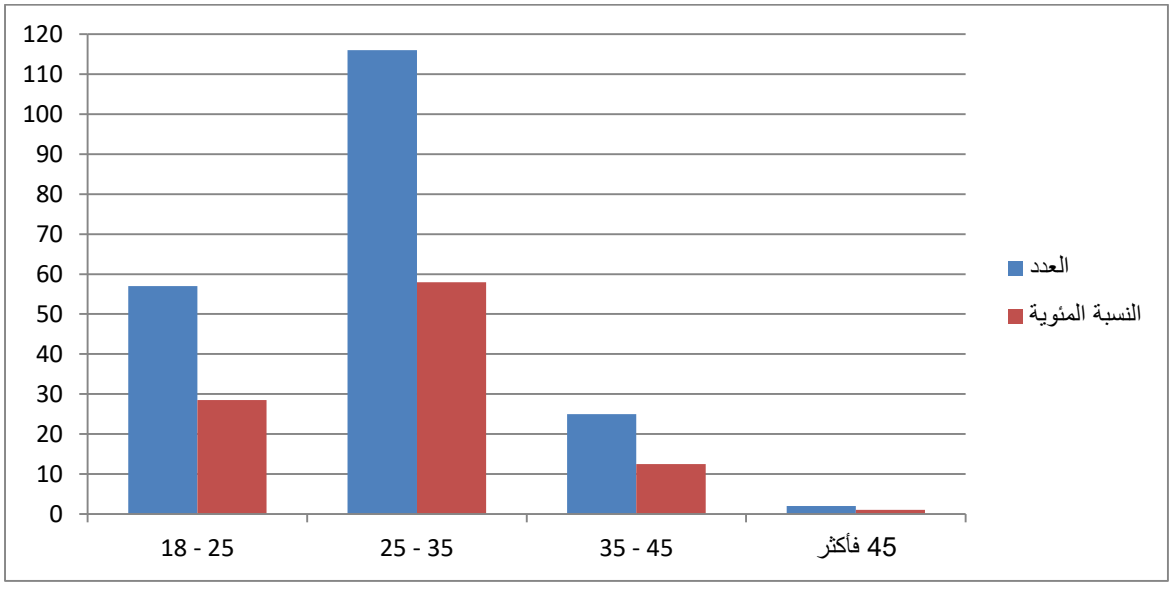

الشكل رقم(02) يوضح توزيع العينة حسب فئة الأعمار

الجدول رقم (03) يوضح تصنيف العينة حسب مكان الإقامة

جنس العينة	منطقة حضرية		منطقة شبه حضرية		منطقة ريفية			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ذكور	92	%46	37	%18.5	08	%04	137	%68.5
إناث	37	%18.5	23	%11.5	03	%1.5	63	%31.5
المجموع	129	%64.5	60	%30	11	%5.5	200	%100

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن المنطقة الحضرية تستحوذ على أكبر نسبة التي بلغت: 64.5%، منها 46% للذكور أكبر نسبة و18.5% للإناث، تليها المنطقة الشبه حضرية في المرتبة الثانية بنسبة:30%، بحيث بلغت نسبة الذكور18.5%، في حين 11.5% للإناث، و أخيرا جاءت المنطقة الريفية في المركز الثالث نسبة 5.5%، منها 04% للذكور و 1.5%للإناث، أما بالنسبة لعدد المبحوثين فجاء كالتالي: المنطقة الحضرية تحصلت على أكبر عدد بـ: 129 مبحوث منهم 92 ذكر و 37 أنثى، تليها المنطقة الشبه حضرية بـ: 60 مبحوث منهم 37 ذكر و 23 أنثى وأخيرا المنطقة الريفية بـ: 11 مبحوث منهم: 08 ذكور و 03 إناث.

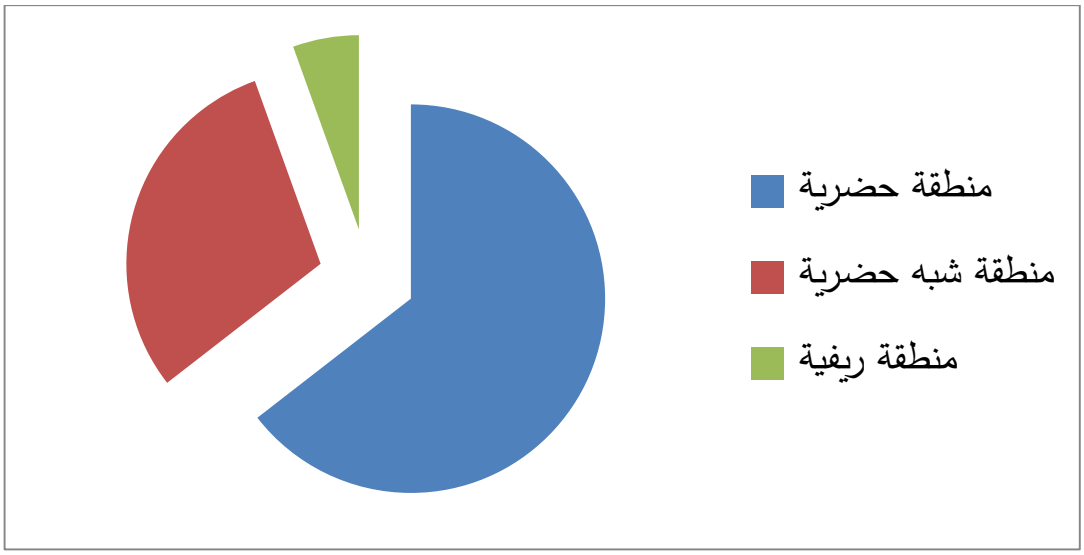

الشكل رقم (03) يوضح توزيع العينة حسب مكان الإقامة

ومنه نستنتج أن أكبر نسبة من عينة البحث تسكن بالمناطق الحضرية، وهي أيضا أماكن تواجد إقامات و مساكن المهاجرين، وهي عبارة عن شقق و فيلات يقضون فيها عطلهم أثناء العودة في فصل الصيف، و عند عودتهم إلى ديار الغربة، إما يستأجرون البعض منها إما يلجأون لترك حارس من أقاربهم أو ممن تتوفر فيهم الثقة، أما بالنسبة للمناطق الشبه حضرية كما هو معهود في التقسيم الإداري الجزائري أن بها نسيج عمراني شبه حضري وتتوفر على ملاحق للإدارة والصحة ولا تبعد كثيرا عن المناطق الحضرية، بحيث يصل عدد السكان فيها بين 4000 إلى 5000 ساكن، حيث بلغت عينة البحث فيها نسبة 30%، و أخيرا بالنسبة للمناطق الريفية وهي معروفة بشكل منازلها المتفرقة، بحيث يبتعد المنزل عن الآخر بعد أمتار، وهي تمتاز كذلك بقلة عدد ساكنيها والتي بلغت نسبة العينة فيها 5.5% فقط.

الجدول رقم (04) يوضح تصنيف العينة حسب الحالة العائلية

جنس العينة	أعزب (ة)		متزوج (ة)		مطلق (ة)			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ذكور	128	%64	07	%03.5	02	%01	137	%68.5
إناث	57	%28.5	0	%0	06	%03	63	%31.5
المجموع	185	%92.5	07	%3.5	08	%04	200	%100

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين الشباب العزاب الذي قدر عددهم بـ 185 مبحوث أي ما يعادل 92.5%، منهم 64% ذكور و 28.5% إناث، بحيث كلهم لديهم مشروع زواج مستقبلي ولم يسبق لهم أن تزوجوا، أما في المرتبة الثانية تأتي فئة المطلقين بحيث كان عددهم قليلا مقارنة بالفئة الأولى، إذ بلغ عدد المبحوثين منهم 08 من مجموع العينة ما نسبته 04%، منهم 01% ذكور وهي قليلة جدا و 03% بالنسبة للإناث، وهي فئة قد فشل مشروع زواجها وهي بصدد بناء مشروع زواج جديد، أما بالنسبة للمتزوجين فقد جاءوا في المرتبة الثالثة و الأخيرة، بعدد قليل جدا والذي بلغ 07 مبحوثين منهم الذكور فقط بنسبة 03.5%، أما عدد ونسبة الإناث في هذه الفئة فهي منعدمة تماما، وهذا يعني أن نسبة العزولة مرتفعة بين فئة الشباب سواء لدى البنات أو لدى الذكور.

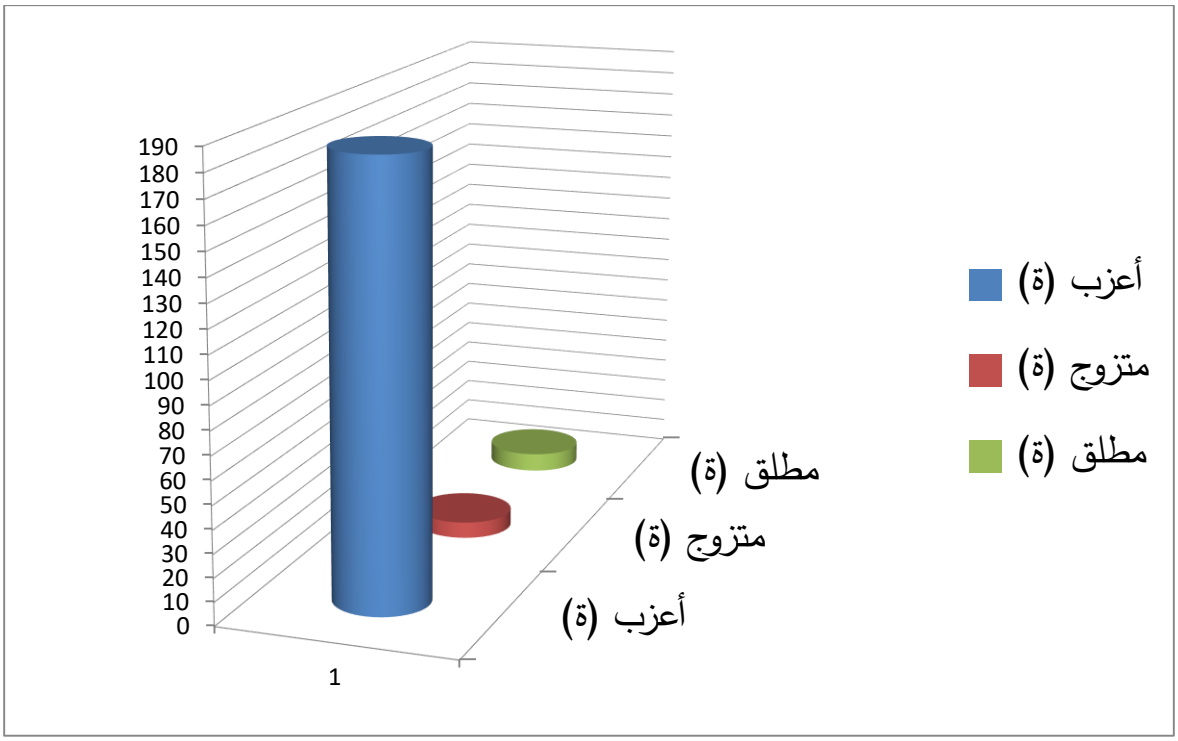

الشكل رقم (04) يمثل توزيع العينة حسب الحالة العائلية

الجدول رقم (05) يمثل توزيع جنس العينة حسب المستوى التعليمي

جنس العينة	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
التعليمالابتدائي	04	%02	0	%0	04	%02
التعليمالمتوسط	23	%11,5	05	%02,5	28	%14
التعليمالثانوي	39	%19,5	07	%03,5	46	%23
التعليمالجامعي	71	%35,5	51	%23	122	%61
العدد الجمالي والنسبة الإجمالية	137	%68,5	63	%31,5	200	%100

من خلال الجدول رقم (05)يتضح لنا أن العينة التي أجريت عليها الدراسة من فئة الشباب الجامعي، حيث أن أفراد هذه العينة بلغ 122 مبحوث بنسبة 35.5% ذكور و

25.5% إناث ما يعادل 61% أي أكبر من نصف العينة المبحوثة، تليها فئة التعليم الثانوي بحيث بلغ عدد مبحوثيها 46 مبحوث ما نسبته 23%، منهم 19.5% ذكور و 03.5%إناث، لتأتي فئة شباب التعليم المتوسط في المركز الثالث بعدد المبحوثين المقدر بـ 28 مبحوث ما نسبته 14% منهم 11.5%بالنسبة للذكور و 2.5%بالنسبة للإناث، و أخيرا تأتي فئة شباب التعليم الابتدائي في المركز الرابع و الأخير بعدد ضئيل جدا بـ 04 مبحوثين ما نسبته 02% منهم 02% ذكور ومنعدمة تماما بالنسبة للإناث.

وهذا ما أكدته العديد من البحوث و الدراسات والإحصاءات الديمغرافية الخاصة بسكان الجزائر، منها الإحصائية التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء (ONS) سنة 2002 والتيأكدت أن نسبة الجامعيين الجزائريين وصل إلى 15% من مجموع السكان والقسم الكبير منهم عنصر نسوي.[1]

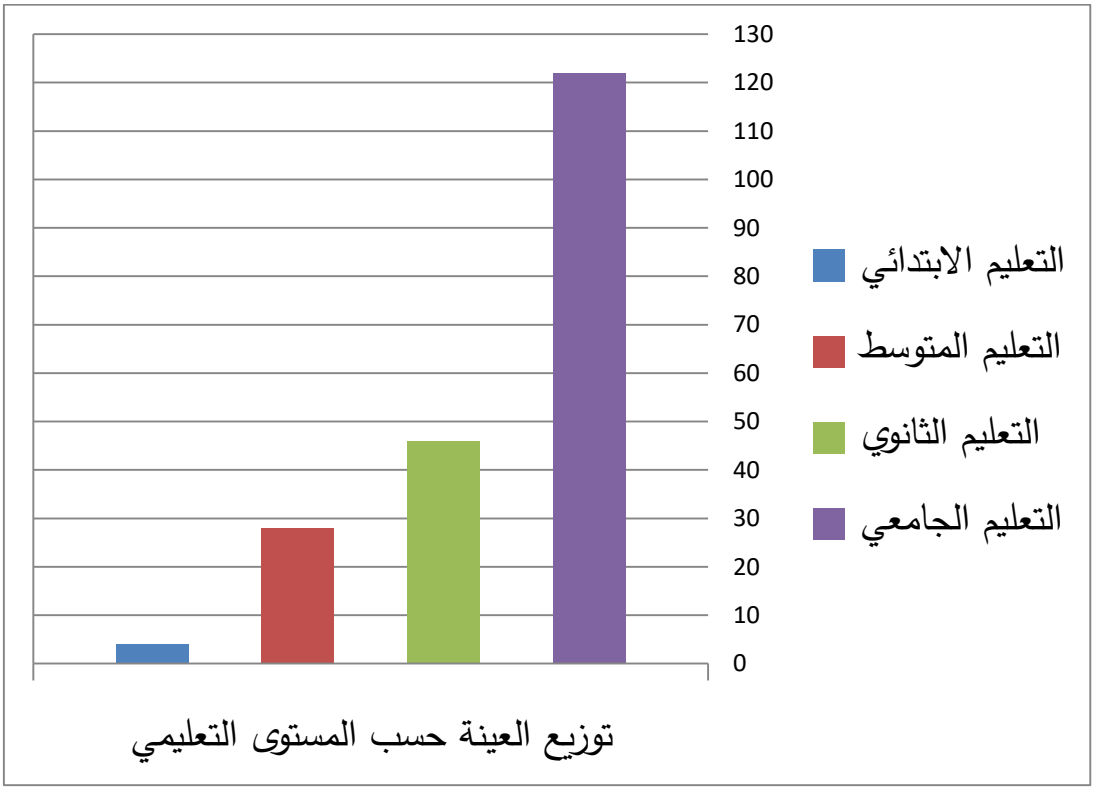

الشكل رقم (05) يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

[1]– الديوان الوطني للإحصاء (ONS)– الجزائر – 2002 .

الجدول رقم (06) يمثل توزيع جنس العينة حسب ممارسة العمل

جنس العينة	ممارسة عمل مأجور		بطال(ة)			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ذكور	52	%26	85	%42,5	137	%68,5
إناث	46	%23	17	%08,5	63	%31,5
المجموع	98	%49	102	%51	200	%100

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن أكثر من نصف العينة بقليل بطال بحيث بلغ عدد المبحوثين فيها 102 مبحوث أي ما يعادل51% من مجموع العينة، فكانت نسبة الذكور كأعلى نسبة في البطالة بـ :42,5% أما الإناث فبلغت 08,5%، في حين بلغ عدد أفراد العينة الذين يعملون 98 مبحوث أي ما نسبته 49% ما يقارب نصف العينة بقليل، فكانت نسبة الذكور26%، أما نسبة الإناث فبلغت 23%.

ومنه نستنتج أن الذكور الذين يعانون من شبح البطالة أكثر من الإناث، أما فيما يخص مزاولة عمل مأجور فتقاربت نسبة الذكور مع نسبة الإناث، وهي دلالة على نقص فرص العمل في الجزائر، بحيث أصبحت أعداد كبيرة من فئات الشباب تعاني من شبح البطالة و بالتالي تزايد الطلب في سوق العمل.

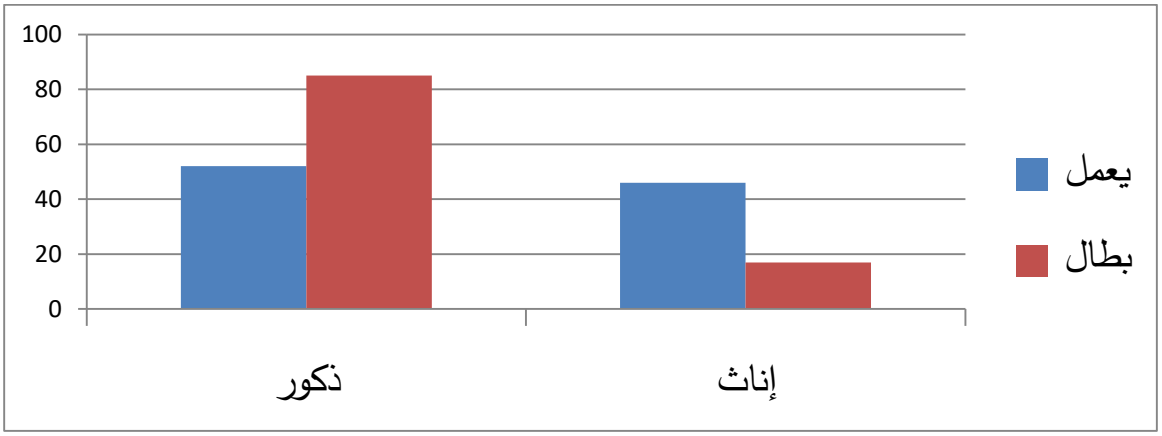

الشكل رقم (06) يمثل توزيع العينة حسب ممارسة العمل

الجدول رقم (07) يمثل توزيع جنس العينة حسب الرغبة في الهجرة

الرغبة في الهجرة / جنس العينة	نعم أرغب في الهجرة الخارجية		لا أرغب في الهجرة الخارجية			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرارات الإجمالية	النسبة الإجمالية
ذكور	127	%64,5	08	%04	137	%68,5
إناث	51	%25,5	12	%06	63	%31,5
المجموع	180	%90	20	%10	200	%100

من خلال الجدول رقم (07) تبين لنا أن الذكور لديهم الرغبة في الهجرة الخارجية أكثر من الإناث، فبلغت نسبة المبحوثين الذكور الراغبين في الهجرة 64,5% أما الإناث فكانت النسبة فيها25,5% وهي نسبة مرتفعة كذلك، وعليه ف 90% من المبحوثين لديهم رغبة جامحة للهجرة الخارجية.

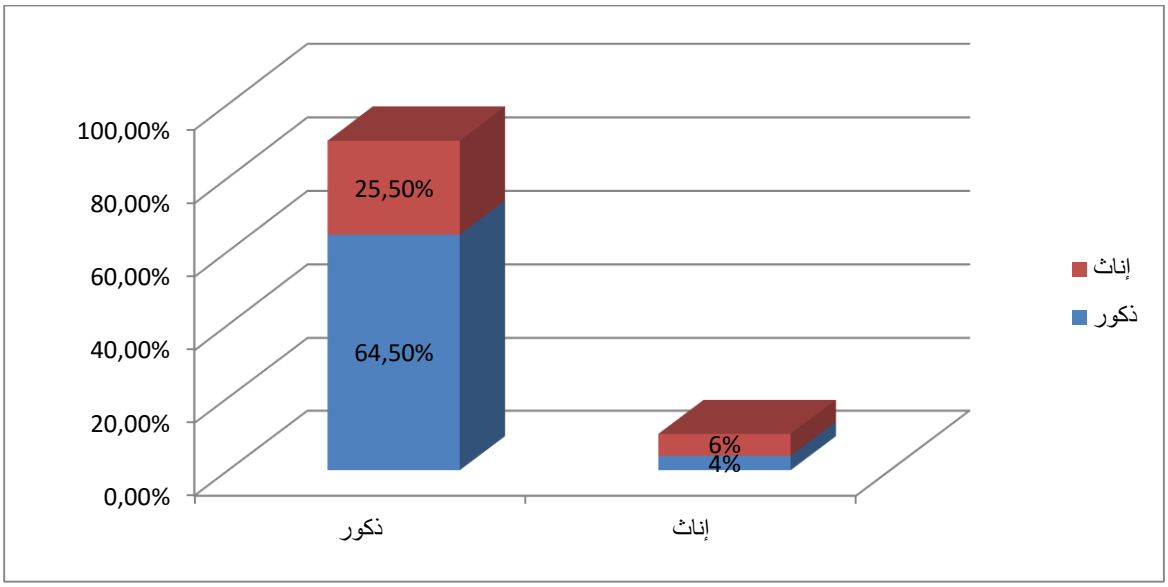

الشكل رقم (07) يمثل توزيع العينة حسبحسب الرغبة في الهجرة

- لا يرغب الناس عادة بالهجرة عن أوطانهم إلى الخارج، ذلك لأن الوطن عزيز على القلب ولا يستغنى عنه بحال، و لكن ما يرغم الإنسان على الهجرة بلا شك هي أسباب قاهرة وتحديات، و عقبات تواجه فئة الشباب في المجتمع الذي يكون لها أهدافها و طموحاتها المتوقدة، و التي قد تختلف من شخص لأخر.

الجدول رقم (08) يمثل عدد الدول المرغوبة للهجرة الخارجية(بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة)

الرغبة في الهجرة / جنس العينة	ذكور		إناث	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
فرنسا	85	%42,5	32	%16
اسبانيا	17	%8,5	08	%4
ألمانيا	09	%4,5	07	%3,5
كندا	08	%4	04	%2
الو.م.أ	07	%3,5	0	0
إيطاليا	03	%1,5	0	0
المجموع	129	%64,5	51	%25,5

من خلال الجدول رقم (08) يتضح لنا جليا أن العينة الراغبة في الهجرة من ذكور و إناث لها طموح في الهجرة الخارجية إلى فرنسا في المرتبة الأولى فبلغت أعلى النسب فيها للذكور فكانت 42,5%، أما عند الإناث فبلغت: 16%، تليها دولة اسبانيا في المرتبة الثانية، حيث بلغت النسبة عند الذكور فيها8,5%، أما عند الإناث فكانت النسبة فيها4%، تأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة بنسبة 4,5% عند الذكور، و3,5% عند الإناث، ثم نلاحظ

كندا في المرتبة الرابعة بنسبة 4% عند الذكور و 2% عند الإناث لتأتي الو.م.أ، في المرتبة الخامسة بنسبة 3,5% عند الذكور منعدمة تماما عند الإناث، و الأخيرة بنسبة ضئيلة جدا عند الذكور بـ 1,5%، فأما عند الإناث فهي منعدمة تماما.

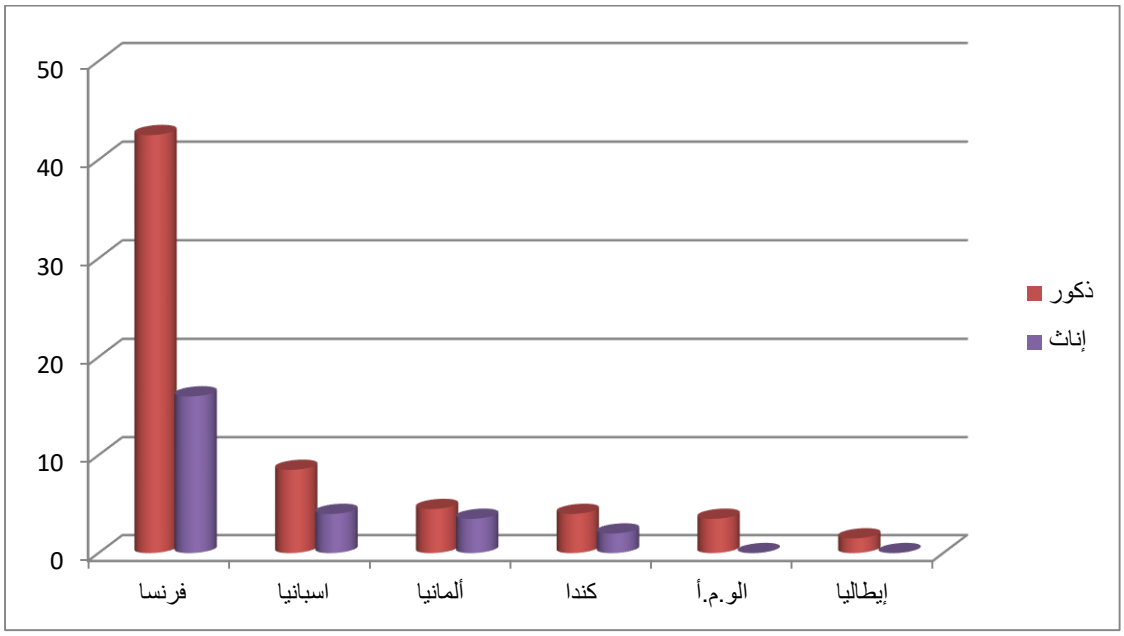

الشكل رقم (08)يمثل عدد الدول المرغوبة للهجرة الخارجية

بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة

إن عدد كبير من المبحوثين يرغبون في الهجرة إلى فرنسا وهذا راجع لعدة دوافع وعوامل جعلت منها تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للجزائريين بحكم عوامل تاريخية وثقافية أصنف إلى ذلك تواجد أكبر جالية من الجزائريين المقيمين بها، تأتي بعد ذلك إسبانيا لقرب أراضيها من فرنسا، وتعتبر كذلك معبرا لها، ثم تليها ألمانيا وكندا بحكمها دولتان متقدمتان فيهما العيش الكريم للمهاجرين، ثم تأتي ذلك في الأخير الو.م.أ وايطاليا، فالأولى يستعبدها الناس في الهجرة أو قَلَّمَا يهاجرون إليها لبعد أراضيها والثانية (إيطاليا) ربما لبعض قساوة العيش فيها مقارنة الأوروبية الأخرى.

الجدول رقم (09) يمثل إقامة العينة الراغبة في الهجرة الدائمة أو المؤقتة

نوع الإقامة / العينة الراغبة في الهجرة	دائمة		مؤقتة			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	مجموع التكرارت	مجموع النسب
ذكور	124	%62	05	%2,5	129	%64,5
إناث	49	%24,5	02	%1	51	%25,5
المجموع	173	%86,5	07	%3,5	180	%90

من خلال الجدول رقم (09) يتبين لنا أن نسبة كبيرة من المبحوثين لديهم رغبة في الهجرة وبصفة دائمة حيث بلغ عددهم 173 مبحوث أي ما يعادل 86,5% منهم 62% ذكور و24,5% إناث، ومن هنا نقول أن الذكور لهم رغبة كبيرة في الهجرة الخارجية وبصفة دائمة مقارنة بالإناث، في المقابل فقد بلغ عدد المبحوثين الذين يرغبون في الهجرة الخارجية بصفة مؤقتة 07فقط أي ما يعادل3,5% و هي نسبة ضئيلة جدا، منها 2,5% بالنسبة للذكور و1% فقط بالنسبة للإناث.

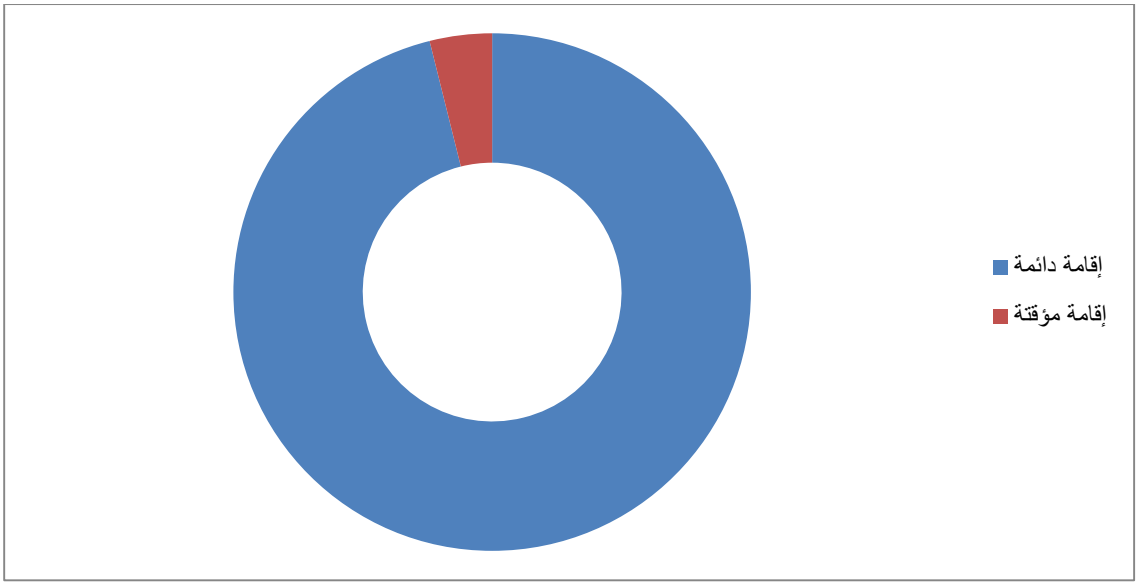

الشكل رقم (09) يمثل إقامة العينة الراغبة في الهجرة الدائمة أو المؤقتة

إن الشباب الحالم بالهجرة الخارجية نحو الدول الأوروبية و بخاصة فرنسا له مشاريع بناء حياة جديدة في المجتمعات الراقية بهدف الاستقرار في الميادين الحياتية و العيش الكريم الذي يحلم به كل إنسان، و لهذا فهو دائما يحاول الاستغناء عن نمط معيشي مزري واستبداله بنمط آخر مؤسس على الرفاهية و رغد العيش، إذن فشباب اليوم يبحث عن الهجرة الخارجية بصفة دائمة صوب المجتمعات التي يرى فيها استقراره.

الجدول رقم (10) يمثل الطريقة الأنسب للهجرة بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة

	عنالطريق التأشيرة		عن طريق الزواج من مغترب		عن طريق الهجرة السرية			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	مجموع التكرارت	مجموع النسب
ذكور	76	%38	49	%24,5	04	%2	129	%64,5
إناث	19	%9,5	32	%16	00	00	51	%25,5
المجموع	95	%47,5	81	%40,5	04	%2	180	%90

من خلال الجدولرقم (10) يتضح لنا أن أكبر عدد من المبحوثين الراغبين في الهجرة الخارجية يفضلون الهجرة عن طريق طلبات التأشيرة بحيث بلغ عددهم 95 مبحوث أي ما يعادل47,5% منهم 38% بالنسبة للذكور و9,5% بالنسبة للإناث، ثم نجد أن عدد المبحوثين الراغبين في الهجرة عن طريق الارتباط بأبناء المهاجرين قصد الزواج ثم الهجرة بلغ 81 مبحوث أي ما يعادل 40,5% منهم 24,5% بالنسبة للذكور و16% بالنسبة للإناث، ولكن الإناث أكثر رغبة في الزواج من أبناء المهاجرين، بحيث يفضلن الارتباط ثم الزواج على الهجرة بواسطة التأشيرة عكس الذكور، ثم تأتي الطريقة الأخيرة وهي الهجرة بالطريقة الغير الشرعية التي بلغ عدد المبحوثين فيها 04 مبحوثين أي ما يعادل 2% و من الذكور فقط و هي منعدمة تماما عند الإناث.

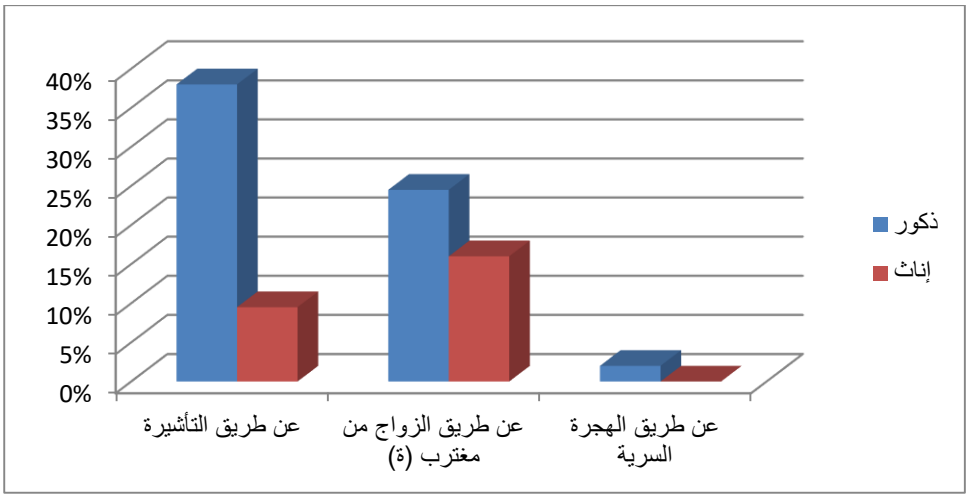

الشكل رقم(10) يمثل الطريقة الأنسب للهجرة بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة بالنسبة للعينة الراغبة في الهجرة

خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الشباب الطموح للهجرة الخارجية يرغب في الوصول إلى الضفة الأخرى بطرق شرعية، إما عن طريق طلب التأشيرة و الظفر بالتنقل بكل أريحية و خاصة عند الذكور، أو الارتباط ثم الزواج فمغادرة الوطن الأم بعد الظفر بوثائق الإقامة الدائمة، أما الإناث فيحبدن هذه الأخيرة مقارنة بالذكور كضمان لحياتهن بعد الزواج والابتعاد عن خطورة الهجرة بواسطة التأشيرة ثم إنقضاء مدتها فالضياع ثم التيه في وطن وبيئة غريبة عنهن، كما يمكننا استنتاج كذلك أن معظم الشباب لا يحبذ الهجرة الغير شرعية وينبذها إلا لظروف قاهرة بعد انسداد تام لأبواب الهجرة الأخرى.

الجدول رقم (11) يمثل نوع المغتربين (أقارب أو جيران) بالنسبة لجنس العينة

	مغتربين أقارب		مغتربين جيران		لا يوجد (أقارب أو جيران)			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	مجموع التكرارت	مجموع النسب
ذكور	84	%42	47	%23,5	06	%03	137	%68,5
إناث	35	%17,5	16	%08	12	%06	63	%31,5
المجموع	119	%59,5	63	%31,5	18	%09	200	%100

من خلال الجدول رقم (11) يتبين لنا أن أكبر عدد من المبحوثين لديهم أقارب من المغتربين الذين بلغ عددهم 119 مبحوث أي ما يعادل 59,5% منهم 42% ذكور و 17,5% إناث، ثم يليها عدد المبحوثين الذين لديهم جيران من المغتربين الذين بلغ عددهم 63 مبحوث أي ما يعادل 31,5% منهم 23,5% ذكور و08% إناث، ثم يأتي عدد المبحوثين الذين لا يملكون لا أقارب و لا جيران من المغتربين حيث بلغ عددهم 18 مبحوث أي ما يعادل 03% ذكور و 06% إناث.

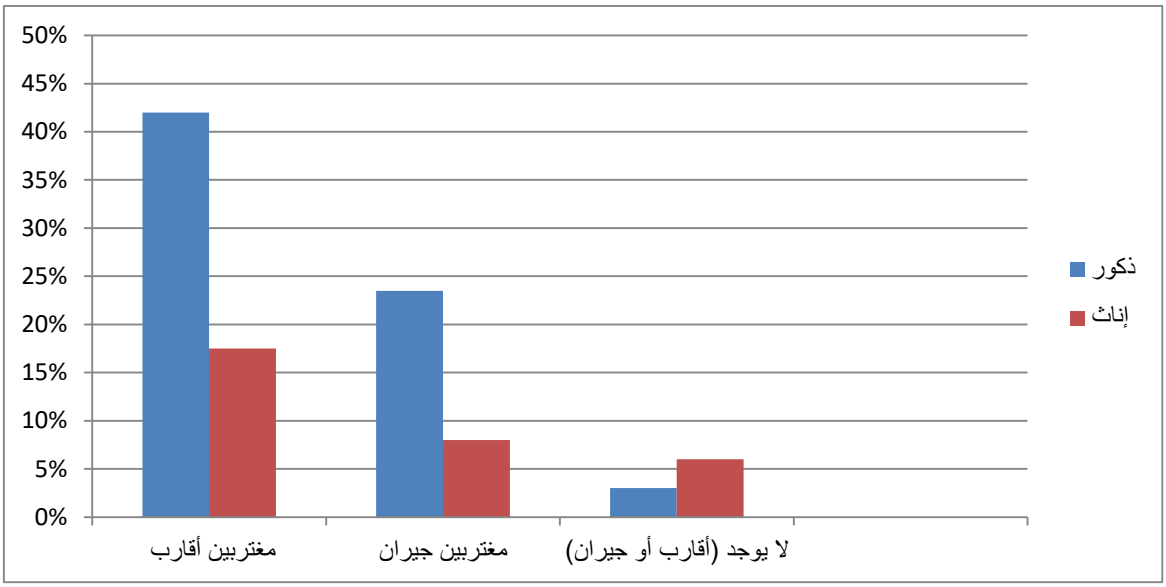

الشكل رقم (11)يمثل نوع المغتربين (أقارب أو جيران) بالنسبة لجنس العينة

نستخلص من هذه الدراسة أن العينة المبحوثة تتوفر إما على أقارب من المغتربين أو جيران و هذا يدل على أن هذا المجتمع المحلي يكثر فيه المهاجرين الذين غادروا أرض الوطن ليعودوا في المناسبات أو أثناء العطل إلى وطنهم الأم بحيث لا ينسلخون من جلدتهم و لديهم الولاء الدائم لعائلاتهم ووطنهم الأم.¨

الجدول رقم (12) يمثل أسباب الهجرة الخارجية حسب جنس العينة الراغبة في الهجرة

جنس العينة الراغبة في الهجرة / الأسباب المؤدية للهجرة الخارجية		ذكور		إناث		المجموع	
		االتكرار	النسبة	االتكرار	النسبة		
الأسباب الاجتماعية	الابتعاد عن الظروف الاجتماعية في الجزائر	64	%32	23	%11,5	87	%43,5
	لوجود خلاف و صراع أسري	01	%0,5	11	%05,5	12	% 06
	عدم الإحساس بالاستقرار الاجتماعي و النفسي	28	%14	02	%01	30	%15
الأسباب الاقتصادية	لتحسين الظروف المعيشية	19	%09,5	02	%01	21	%10,5
	لتأمين المستقبل بوجه عام	07	%03,5	10	%05	17	%08,5
	للتخلص من الفقر	03	%01,5	00	%00	03	%01,5
الأسباب السياسية	انتشار مظاهر الظلم الاجتماعي و السياسي و غياب العدالة و المساواة	05	%02,5	03	%01,5	08	%02,5
	انتشار مظاهر الرشوة و المحسوبية و الفساد الإداري	01	%0,5	00	%00	01	%0,5
	عدم الإحساس بالاستقرار الأمني	01	%0,5	00	%00	01	%0,5
المجمـــوع		129	%64,5	51	%25,5	180	%90

من خلال الجدول رقم (12) يتضح لنا أن الأسباب الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى لدى المبحوثين كدوافع من الدرجة الأولى، ثم تليها الأسباب الاقتصادية ثم السياسية، بحيث بلغ عدد المبحوثين الذين يريدون الابتعاد عن الظروف الاجتماعية في الجزائر87 مبحوث أي ما يعادل 43,5% منهم 32% عند الذكور و11,5% عند الإناث، ثم تلتها فئة المبحوثين الذين لديهم الإحساس بعدم الاستقرار الاجتماعيو النفسي الذين بلغ عددهم 30 مبحوث أي بنسبة 15% منهم 14%ذكور و بنسبة ضئيلة جدا عند الإناث بلغت01%، ثم جاءت فئة المبحوثين الذين يريدون تحسين ظروف معيشتهم في المرتبة الثالثةبنسبة10,5% منهم 09,5% عند الذكوروبنسبة ضئيلة جدا عند الإناث بلغت01%، لتأتي بعد ذلك فئة المبحوثين الذين يريدون تأمين مستقبلهم بوجه عام في المرتبة الرابعة بـ

17 مبحوث أي ما يعادل 08,5% منهم 03,5%عند الذكور و هي قليلة مقارنة بالإناث التي بلغت 0,5%، أما في المرتبة الخامسة فقد جاءت فئة المبحوثين الذين لديهم رغبة في الهجرة بسبب خلاف و صراع أسري إذ بلغ عددهم 12 مبحوث أي بنسبة 06 % منهم 0,5% عند الذكور وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإناث التي بلغت عنهن05,5%، أما الأسباب الأخرى و منها السياسية فجاءت بنسب ضئيلة جدا.

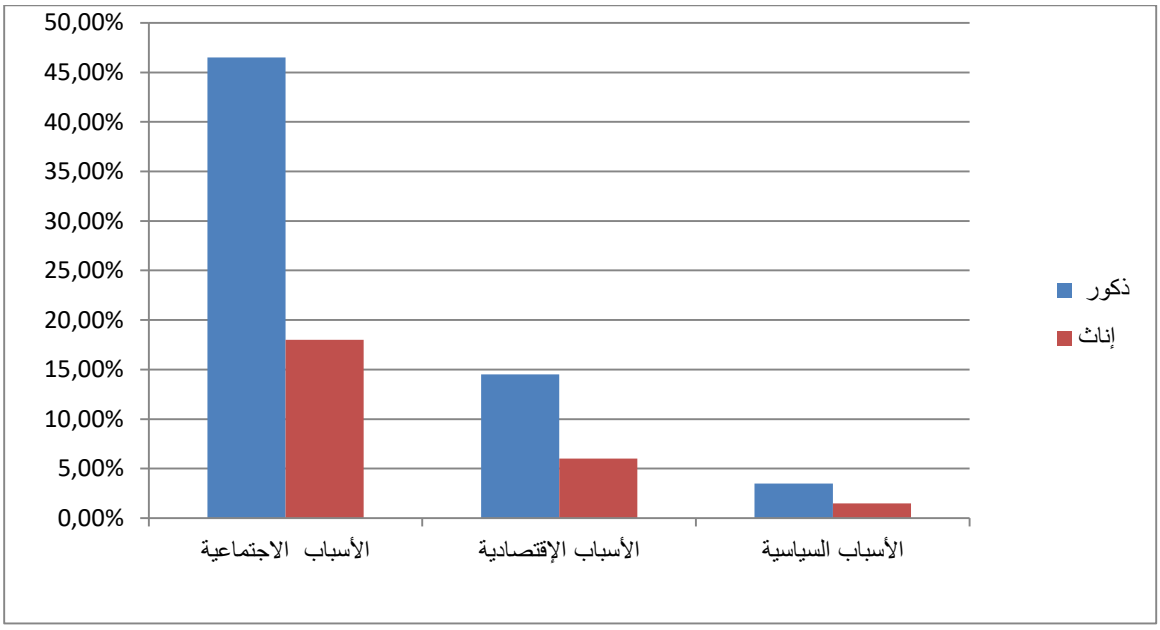

الشكل رقم (12)أسباب الهجرة الخارجية حسب جنس العينة الراغبة في الهجرة

من خلال هذه الدراسة نستنتج أن الأسباب المؤدية إلى الهجرة الخارجية كانت اجتماعية محضة و على رأسها الابتعاد عن الظروف الاجتماعية في الجزائر بصفة عامة كأول عامل لطرد الشباب و دافع أساسي لبناء مشروع خاص بالهجرة الخارجية تجاه الأوطان التي ظروفها الاجتماعية أحسن من الجزائر، كما أن هذه الظروف الاجتماعية لها ارتباط مباشر بالظروف أو الأسباب الاقتصادية و هي كذلك تعتبر كعوامل طرد بامتياز، لأن الشباب الطامح إلى الهجرة هدفه الأساسي تحسين ظروفه الاجتماعية و تأمين المستقبل بشكل عام، كذلك الجانب السياسي و الأمني مهم إلا أنه خلال هذه الدراسة لم يلق التأييد بصفة كاملة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاستقرار الأمني الذي

عرفته الجزائر خاصة بعد قانون المصالحة الوطنية و الوئام المدني الذي أطفأ نيران سنوات الجمر في الجزائر.

الجدول رقم (13) يمثل علاقات الشباب (العينة الراغبة في الهجرة) بالمهاجرين و أبنائهم أثناء عودتهم لقضاء العطل

جنس العينة الراغبة في الهجرة / جنس العينة الراغبة في الهجرة	ذكور		إناث			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	مجموع التكرار	مجموع النسبة
علاقة جيدة	101	%50,5	37	%18,5	138	%69
علاقة مستقرة	17	%08,5	09	%04,5	26	%13
علاقة متوترة	08	%04	03	%01,5	11	%05,5
بدون إجابة	03	%1,5	02	%01	05	%02,5
المجموع	129	%64,5	51	%25,5	180	%90

توضح الشواهد الإحصائية الواردة في الجدول رقم (13) و المتمثلة في علاقات شباب العينة الراغبة في الهجرة بالمهاجرين و أبنائهم أثناء عودتهم لقضاء العطل أن 138 مبحوث لديهم علاقات جيدة مع المغتربين و أبنائهم أي ما يعادل 69% منهم 50,5% عند الذكور و 18,5% عند الإناث و 26 مبحوث من أفراد العينة أقروا على استقرار العلاقة وذلك بنسبة 13% منهم 08,5% ذكور و04,5% إناث، أما فيما يخص التوتر فشملت11 مبحوث بنسبة 5,5% منهم 04% عند الذكور و01,5% عند الإناث، ليأتي في الأخير المبحوثين بدون إجابة و الذين بلغ عددهم 05 أفراد أي ما يعادل 02,5%.

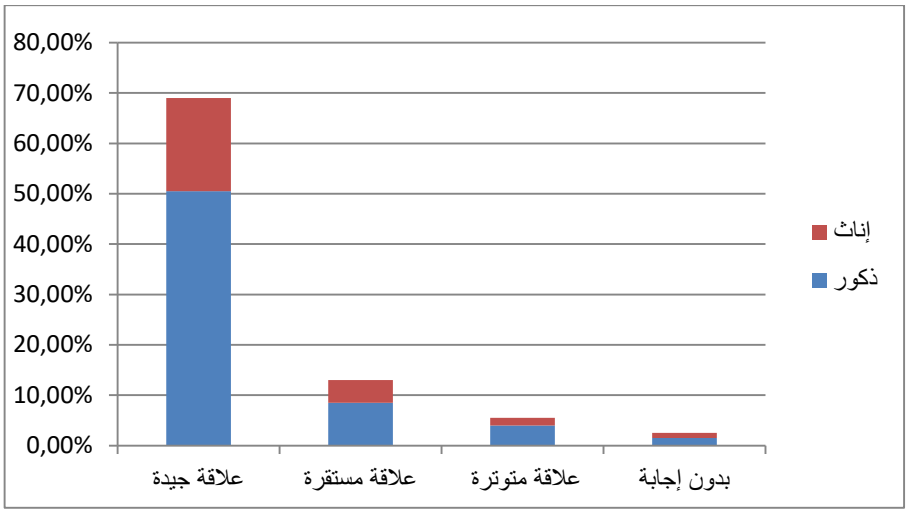

الشكل رقم (13)يمثل علاقات الشباب (العينة الراغبة في الهجرة) بالمهاجرين و أبنائهم أثناء عودتهم لقضاء العطل

فالعلاقات الاجتماعية هو مفهوم متعدد الجوانب و يحكمه العديد من الأبعاد، سواء النفسية منها و المتعلقة بالفرد أو البيئية و علاقات الجوار، فأعلى نسبة من المبحوثين تحاول إظهار شخصية اجتماعية ذات أخلاق حميدة تمتاز بالتواصل مع الآخر و مساعدته و التعاطف معه، فالشباب الراغب في الزواج من مغتربة أو الشابة من مغترب، بحاجة إلى جودة العلاقات الاجتماعية لجذب شريك الزواج و إغرائه على شكل سلوكيات تحدد مهارات الفرد في التواصل مع من هم حوله و هو ما يعرف بمهارات التواصل مع الآخرين.

الجدول رقم (14) يمثل علاقة التأثر العينة الراغبة في الهجرة و المغتربين

علاقة التأثر / جنس العينة الراغبة في الهجرة	أتأثر بهم و بنمطهم و سلوكاته		لا أتأثر بهم أبدا			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	مجموع التكرار	مجموع النسبة
ذكور	115	%57,5	14	%07	129	%64,5
إناث	49	%24,5	02	%01	51	%25,5
المجموع	164	%82	16	%08	180	%90

من خلال الجدول رقم (14) توضح لنا الشواهد الإحصائية أن أكبر نسبة من أفراد العينة الراغبة في الهجرة تتأثر بالمغتربين و بأبنائهم في سلوكاتهم ونمط معيشتهم، و الذين بلغ عددهم 164 مبحوث أي نسبة 82% منهم 57,5% ذكور و24,5% إناث، أما البقية و الذين بلغ عددهم 16 مبحوث أي بنسبة 08% منهم 07% ذكور و 01% إناث لا يتأثرون بالمغتربين و لا بنمط معيشتهم بتاتا.

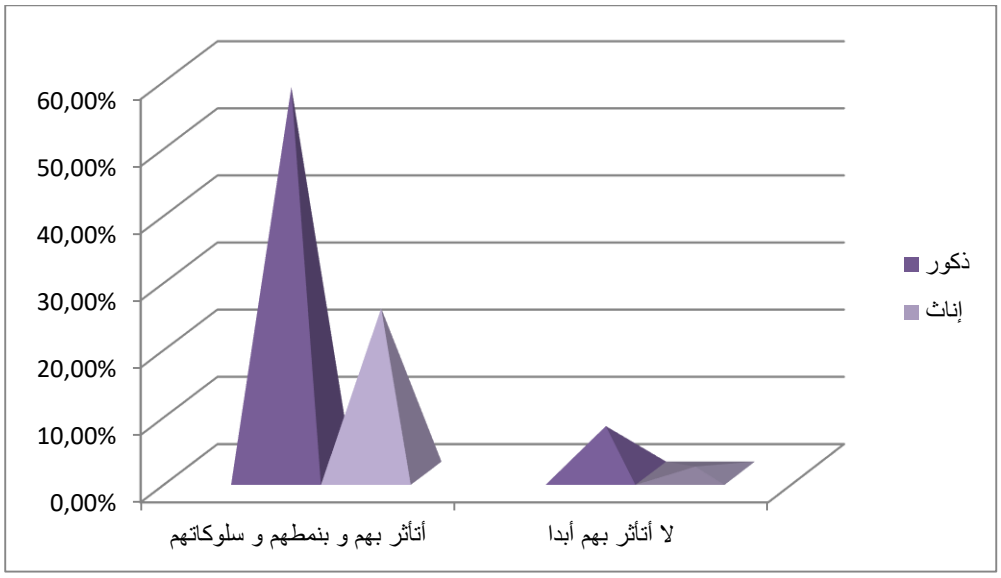

الشكل رقم (14)يمثل علاقة التأثر بين العينة الراغبة في الهجرة و المغتربين و نمط معيشتهم

إذن فأغلب الراغبين في الهجرة الخارجية خلال هذه الدراسة أكدوا تأثرهم بالمغتربين أثناء تواجدهم في الجزائر لقضاء عطلهم، بمعنى هم يحلمون بهذا النمط المادي و المعنوي الذي اكتسبه المغترب من البيئة الغربية و خاصة الفرنسية من لغة و تصرفات و سلوكات هي دخيلة على المجتمع الجزائري.

الجدول رقم (15) يمثل الهدف من الزواج بمغترب (ة) حسب جنس العينة الراغبة في الهجرة

الهدف من الزواج بمغترب (ة) / جنس العينة الراغبة في الهجرة	بهدف تأسيس أسرة		بهدف تمتين الروابط الأسرية		بهدف الحصول على وثائق الإقامة			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	مجموع التكرار	مجموع النسبة
ذكور	28	%14	02	%01	99	%49,5	129	%64,5
إناث	26	%13	00	%00	25	%12,5	51	%25,5
المجموع	54	%27	02	%01	124	%62	180	%90

تبين لنا الشواهد الإحصائية من خلال الجدول رقم (15) بأن أكبر نسبة من أفراد العينة الراغبة في الهجرة الخارجية لها هدف الحصول على وثائق الإقامة خارج الجزائر الذين بلغ عددهم 124 مبحوث أي ما يعادل 62%، منهم 49,5% ذكور و12,5% إناث، تليها فئة المبحوثين الذين أكدوا على الزواج من المغتربين هدف تأسيس أسرة بحيث كان عددهم 54 مبحوث أي بنسبة 27% منهم 14% ذكور و 13% إناث، لتأتي فئة المبحوثين الذين لديهم هدف تمتين الروابط الأسرية و الاجتماعية الذين بلغ عددهم 02 فقط بنسبة 01% عند الذكور و منعدمة تماما عند الإناث.

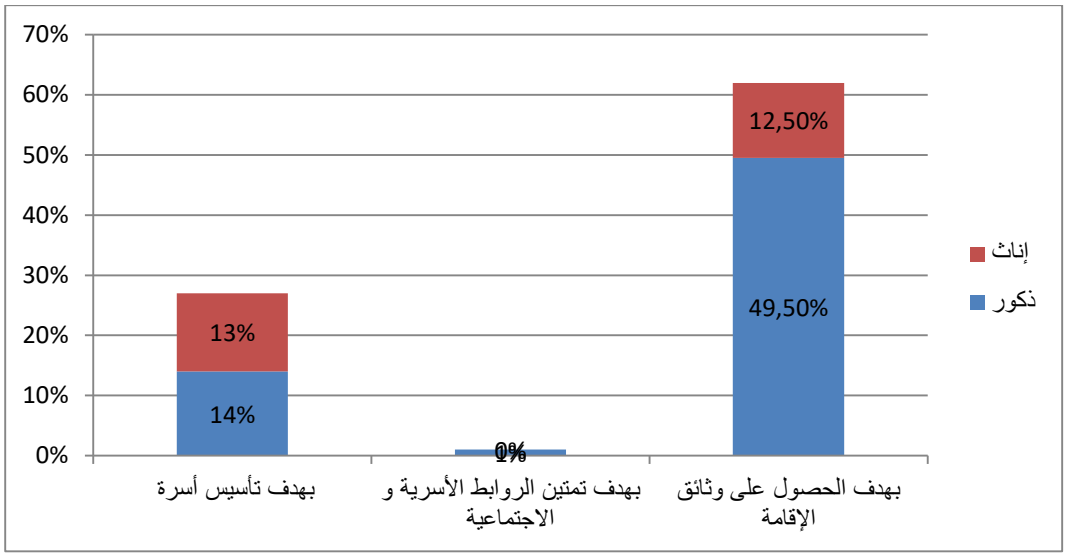

الشكل رقم (15)يمثل الهدف من الزواج بمغترب (ة) حسب جنس العينة الراغبة في الهجرة

لقد تبين لنا من حلال هذه الدراسة أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة الراغبة في الهجرة لها طموح كبير في تأسيس مشروع زواج من المغتربين أثناء تواجدهم في فترة قضاء العطل و المناسبات، و هذا بهدف الهجرة إلى الضفة الأخرى قصد الحصول على وثائق الإقامة الدائمة و التخلص من شبح الأوضاع الاجتماعية المزرية.

5-9-تحليل وتأويل المعطيات:

1 – تم تأكيد الفرضية الأولى التي تقول:

" إن تردي الأوضاع الاجتماعية في الجزائر هي التي دفعت الشباب إلى البحث عن طرق جديدة للهجرة الخارجية وترك الوطن"، حيث بينت نتائج الجدول رقم (13) أن الأسباب الاجتماعية هي الدوافع و المحفز الأساسي لهجرة الشباب نحو الخارج و التي كانت كالآتي:

- ✓ الأسباب الاجتماعية: 64,5%.
- ✓ الأسباب الاقتصادية:20,5%.
- ✓ الأسباب السياسية: 03,5%.

2 – تم تأكيد الفرضية التي تقول :

" أثناء عودة المهاجرين إلى أرض الوطن في العطل و المناسبات يرغب الشباب في الاحتكاك بهم و الاستفسار عن تجربتهم مع الهجرة" ، بحيث بينت نتائج الجدول رقم (14) أن 69% من الشباب لهم علاقات جيدة مع المغتربين و أبنائهم مما ينتج عنه الاحتكاك الدائم والإيجابي، بحيث كانت النتائج كالتالي:

- ✓ 69% من الشباب لهم علاقات جيدة مع المغتربين.
- ✓ 13% من الشباب لهم علاقات مستقرة مع المغتربين.
- ✓ 05,5%لهم علاقات متوترة.

3 – تم تأكيد الفرضية الثالثة التي تقول :

" إن البحث عن مغتربة (أو مغترب) قصد الزواج يأتي كنتيجة لتأثر الشباب بعادات المهاجرين و سلوكاتهم و التوق إلى معرفة النموذج الغربي كنمط للعيش"

بحيث بينت نتائج الجدول رقم (15) أن 82% من الشباب تأثروا بسلوكات و نمط معيشة المغتربين فكانت النتائج كالتالي:

- ✓ 82% من الشباب تأثروا بسلوكات و نمط معيشة المغتربين.
- ✓ 08% من الشباب لم يتأثروا.

4 –الفرضية الرابعة التي تقول:

" رغبة الشباب من أحد الأقارب (أو المهاجرات) بهدف تمتين روابط القرابة و الدم و التماسك الاجتماعي"، بحيث كانت النتائج كالتالي:

- ✓ الزواج من مغترب(ة) بهدف تأسيس أسرة : 27%
- ✓ الزواج من مغترب(ة) بهدف تمتين الروابط الأسرية: 01%
- ✓ الزواج من مغترب(ة) بهدف الحصول على وثائق الإقامة: 62%

5- تشكل الضائقة الاجتماعية و الاقتصادية و انعدام الخدمات وفرص التنمية عوامل تدفع نحو الهجرة، و في مقابل ذلك وجود عوامل جذب أخرى في الدول المستقبلة للهجرة تجعل الشباب يفكر دائما في الهجرة الخارجية لبلوغ أهدافه.

6- عودة المهاجرين و عائلاتهم من الجيل الأول و الثاني إلى أرض الوطن خلال المناسبات و أثناء قضاء العطل زاد من حماس الشباب و رغبتهم في الهجرة، بحيث تأثروا بهم بشكل مباشر، محاولين بذلك إعادة نفس تجربتهم والتقليد مع الهجرة و التوق إلى النمط المعيشي الغربي و خاصة الفرنسي.

7- يبني الشباب علاقات اجتماعية جديدة مع أبناء و بنات المغتربين و دخوله في مسار للتثاقف بين الثقافة الجزائرية المحلية و الثقافة الغربية، و بالتالي يبني كذلك مشاريع المصاهرة و الزواج كجسر للعبور إلى الضفة الأخرى كطريقة جديدة للهجرة الخارجية.

8- من خلال الشواهد الإحصائية في هذه الدراسة أن 90% من أفراد العينة لديهم رغبة كبيرة نحو الهجرة الخارجية و بنسبة أكبر عند الذكور مقارنة مع الإناث.

بحيث أكدوا بنسبة 86% منهم على إقامة دائمة محاولين بذلك الابتعاد عن مجتمعهم الأصلي و تغيير نمط معيشتهم.

9- أكدت الدراسة كذلك أن 59,5% من أفراد العينة لديهم أقارب مغتربين آخرين بنسبة 31,5% لديهم جيران من المهاجرين، مما يؤكد على شبكة علاقات اجتماعية جديدة و احتكاك كبير حفزهم و دفعهم إلى بناء مشاريع للزواج مع أبنائهم و بناتهم.

كما أكدت كذلك على أن 62% من الشباب المتأثرين بسلوكات المغتربين وبنمط معيشتهم كان هدفهم من الزواج معهم هو الحصول على وثائق الإقامة الدائمة و بالتالي العيش خارج الوطن و الهروب من ظروفهم الاجتماعية القديمة.

بالرغم من أهمية الزواج لدى الفرد والمجتمع على حد سواء إلا أن التحولات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية حتى السياسية أدت على إحداث تغيرات في ذهنيات الشباب وتغيرت معه الرؤية القيمية للزواج بظهور النزعة الفردانية بدءً بأسلوب الاختيار، فهذا الأخير تأثر تأثرا كبيرا في المجتمع المحلي (الحجاجي) فأصبح أغلب الشباب يلجؤون إلى الاختيار الزواجي الموسمي أثناء توافد عدد معتبر من المغتربين وأسرهم إلى أرض الوطن لقضاء عطلة الصيف، وباستعمال تقنية الملاحظة والملاحظة بالمشاركة وبدون أن أتأثر بهذه الظاهرة لاحظت مايلي:

- تقرب الكثيرين من الشباب (شابات وشبان) لأسر المغتربين قصد إقامة علاقات جدية مع أبنائهم الشباب بهدف الزواج ورغبة المتزوجين والمتزوجات من الشباب في هذا النوع من الزواج، إما بفسخ عقد الزواج الأول والبحث عن مغتربة أو مغترب وإما تفاهم الزوجين على زواج الرجل بمغتربة وهذا عن أتيحت له الفرصة وبعد إتمام إجراءات الحصول على وثائق الإقامة بأوروبا يقوم هذا الزوج بفسخ عقد الزواج من المغتربة والعودة ثانية إلى زوجته الأولى المقيمة بالوطن بعقد زواج جديد لإلحاق أسرته إلى المهجر أ و ما يسمى ب « le regroupement familial ».

- كما لاحظت كذلك إلحاح بعض الشباب على الزواج الأبيض « le mariage blanc »في حالة ما إذا لم تكن العلاقة جدية وتم رفض طلبه في الزواج من المغتربين

خاتمة

خاتمة :

لا يرغب الناس عادة في الهجرة من أوطانهم إلى الخارج، ذلك أن الوطن عزيز على قلب الإنسان ولا يُستَغنى عنه بحال، ولكن ما يرغم الإنسان على الهجرة بلا شك هي أسباب و تحديات وعقبات تواجه فئة من الشباب في المجتمع التي يكون لها أهدافها وطموحاتها المتوقدة، والتي قد تختلف من شخص لآخر.

و عليه أصبحت الهجرة الخارجية اليوم ظاهرة حيوية على المستويين البنائي و الوظيفي في خارطة المجتمع " الحجاجي" خصوصا المجتمع الجزائري بصفة عامة، و أصبح من العسير التقليل من قيمتها أو التغاضي عنها للأهمية التي تكتسيها في الآونة الأخيرة، فهي ظاهرة أملتها مقتضيات التغير الاجتماعي و عززتها حاجة الشباب للتخلص من ظروف اجتماعية، اقتصادية، ثقافية و سياسية حاصرت نشاطه و حيويته.

إذ أن الشباب بشكل عام يميلون إلى التغيير و حب الاستطلاع بالإضافة إلى الرغبة في الدراسة أو العمل، إذ أن معظم سكان العالم الثالث و من بينها الجزائر لهم رغبة كبيرة في الهجرة بحيث يعتبرونها حلما بالنسبة لهم إذ ينظرون إلى السفر و الهجرة نظرة أمل وحب للتغيير.

فتعددت أساليب التفكير في الهجرة و من بينها إقبال شباب المنطقة على الزواج من أبناء المهاجرين بهدف الهجرة للحصول علة وثائق الإقامة الدائمة و ترك الوطن، فنظام الزواج بالنسبة لهم جسر عبور إلى الضفة الأخرى و مشروع رابح .

قائمة المراجع

المصادر:

1-ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، دار النهضة القاهرة، مصر، 1979.

2-صحيح البخاري " الجامع المسند الصحيح المختصر من حياة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وسنته وأيامه.

3-قانون الأسرة الجزائري، أمر رقم 05- 02 مؤرخ في 27 فبراير سنة 2005، برتي للنشر.

المراجع بالعربية:

1-إبراهيم العسل، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان1997.

2-إبراهيم مدكور، مجمع العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

3-أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الإنسان – نظرة اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

4-د.أبو العلا: علوم الحديث- لسان العرب(3-2124).

5-أحمد الخشاب، دراسات ديمغرافية في سكان العالم العربي، القاهرة، 1959.

6-أحمد كمال أحمد، الخدمة الاجتماعية والمجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1963.

7-أمينة علي كاظم، التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993.

8-توفيق الجرجور، الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري، دمشق، 1980.

9-حجازي مصطفى، علم النفس والعولمة- رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، 2001.

10-حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع الأسرة) مؤسسة شباب الجامعة، مصر، د.ط،2010.

11-رضا الفرج، شرح قانون العقوبات الجزائري، ط 2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

12-سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

13-سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2003

14-صبحي محمد قنوص، علم دراسة المجتمع، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، طبعة2، 1993.

15-صلاح الدين نامق، الانفجاريات السكانية في العالم، القاهرة 1964.

16-ألان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، بيروت، المجلس الأعلى للثقافة، 1998

17-عادل عبد الحسين شكاره، نظرية هوبهارس في التنمية الاجتماعية، مطبعة دار السلام، 1975

18-عباس محمود عوض، في علم النفس الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية، 1980.

19-عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد الملك صياد : من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، إنسانيات، العدد 62 ، أكتوبر ديسمبر 2013.

20-عبد الله عطوي، الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة،ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت 1993.

21-عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، دار إفريقيا للنشر والتوزيع، 2016 .

22-عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، سوهاج، دار الوفاء.

23-عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الاسكندرية، ط 2، 2002 .

24-عبد الله عطوي، الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، 1993 .

25-عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001 .

26-عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات (حرب الهويات الوطنية في زمن العولمة)، طبعة1، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013.

27-عبد المومن محو، مدرسة شيكاغو: رحلة السوسيولوجيا إلى العالم الجديد، العربي الجديد، 22 ماي 2016 .

28-عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

29-عبد القادر دربال وبمساهمة: محمد شرشم، علي سدي، سمية خديجة بن حدو وحميد ستي، العلاقات بين التجارة الخارجية، التنمية، المؤسسات والهجرة، CREAD، الجزائر، 2017.

30-عبد علي سليمان، الأنتروبولوجيا الاجتماعية، مطابع جامعة الموصل، 1975.

31-على حرب أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2001.

32-عمار بوحوش : العمال الجزائريين في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

33-عمرورضا كحالة،" سلسلة بحوث اجتماعية-الزواج-"، مؤسسة الرسالة،بيروت ،د.ط، 1985.

34-غدنز أنطوني، 2005 ، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

35-غني ناصر حسين القريشي، تعريف الزواج وماهيته

36-فاخر عاقل: أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، بيروت، دار العلم للملايين.

37-فارح المسرحي، الحداثة في الفكر محمد أركون مقاربة أولية، الجزائر، الدار العربية ودار الاختلاف.2007.

38-ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

39-محسن عبد الحميد، منهج التغير الاجتماعي في الإسلام، مطبعة النعمان، بغداد.

40-محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1987.

41-محمد خواجة، الشباب العربي- دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي للطباعة والنشر، د س ن.

42-محمد سعيد فرج، ما علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.

43-محمد سيد فهمي، العولمة والشباب من منظور اجتماعي، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصرّ، 2007، ص86.

44-محمد شفيق، التشريعات الاجتماعية (العمالية الأسرية)، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

45-محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط ، دار المعارف ط2 القاهرة، 1966.

46-محمد عاطف غيث، النظام والتغير والمشاكل، الجزء الثاني، دار المعارف، الإسكندرية، 1967.

47-محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1980.

48-محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، طبعة2، دار غريب، 1982 .

49-محمود عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1989.

50-محمد محمدة، "الخطبة والزواج" ،ج1، مطبعة شهاب، باتنة، ط2 ، 1994

51-مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، الأنجلو مصرية، الإسكندرية ، 1977.

52-معز خليل العمر، التغير الاجتماعي، طبعة 1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،2004.

53-ملكة أبيض، الثقافة وقيم الشباب، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1984.

54-موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية، دار القصبة للنشر، الجزائر .

55-هبة سليمان العبد الجليل، دراسة ميدانية حول مشاكل الزواج وأثرها على المجتمع الكويتي 2013-2014، ادارة الإحصاء والبحوث.

56-وليد طافش، الشباب ومعركة الحياة المعاصرة، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، 1994،

57-يسرى دعبس، ثقافة الانتماء وكيفية تحقيقها،الملتقى المصري للإبداع والتنمية.

القواميس:

1-ابن منظور، لسان العرب، المجلد 3، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، 1997، ص 388- 389.

2-أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت ،1982.

3-بلحسن البشير، علي بن هادية، الجيلالي بن الحاج يحي، القاموس الجديد للطلاب . المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط7، 1971.

4-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 1989.

المجلات:

1-أبو زيد، الهجرة و أسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، الورد الثاني، يونيو . أغسطس . سبتمبر 1986.

2-أمال باشي وباية لعجال، أثر التغير الاجتماعي على القيم السوسيوثقافية في المجال الحضري للمجتمع الجزائري، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 01، أفريل 2017.

3-رئيس حسين "الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا ماضيها وحاضرها" مجلة المستقبل العربي، العدد 51 ، بيروت، 1993.

4- الدكتور طالب عبد الكريم كاظم القريشي، الظاهرة الاجتماعية عند دوركيم، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد السادس، 2012

المذكرات:

1-أحمد براح، التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة، 2005.

2-ثابت عبد القادر: " الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري " رسالة ماجستير منشورة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

3-رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988 ، 2008 ، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

4-صباح عياشي، اختيار مقاييس التكافؤ قرينين والتغير الاجتماعي والثقافي، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 1994-1995.

5-محمود إبراهيم قمر فلاتة، التوافق الزواجي بين الوالدين وعلاقته بمفهوم الذات لدى الأبناء المراهقين، رسالة ماجستير، جامعة ظيبة، كلية التربية والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس التربوي، 2008.

6-منصوري مخطار، التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الجزائري، 1990- 2000، دراسة أنثروبولوجية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014.

المواقع الالكترونية:

1-نشرت هذه الدراسة ضمن موقع مشروع التعاون على المسائل المرتبطة بالإدماج الاجتماعي للمهاجرين وبالهجرة وانتقال الأشخاص من طرف : معهد الجامعة الأوروبية، ضمن سلسلة « carim as » رقم:2008/42 وموقعها الالكتروني على الإنترنت: www.carim.org/index.php?Areaid=8contented10-

2- www.businessdictionary.com Retrieved 26-04-2018. Edited.

3- www.en.oxforddictionaries.com, Retrieved 26-04-2018. Edited.

4http://www.almaany.com تعريف ومعنى الظاهرة في لسان العرب اطلع عليه يوم 2019/01/30.

5-تعريف الزواج لغة واصطلاحا موضوع mawdoo3 .com http://، اطلع عليه يوم 2019/11/19.

6https://fr.scribd.com/doc/-، أطلع عليه بتاريخ: 2019/11/19، 18:28.

7- https ://ar.m.wikipidia.org، أطلع عليه يوم 2019/11/19، 18:44

8https://mawdo3.com-، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/19، 18:33.

الملتقيات:

1- نور الدين ثنيو، سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، أعمال الملتقى العلمي الأول ماي/ 2008 ، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة ، جامعة منتوري قسنطينة.

المراجع بالفرنسية:

1- Arfaoui, Paris, ed, Bouchène

2- André Beltramone, la mobilité géographique d'une population, Paris.

3- B.B Legros. Famille et mariage et divorce (une sociologie des comportements familiaux contemporains), large, bruscelle

4- Bourdieu, «La jeunesse n'est qu'un mot» question de sociologie, Paris 1984.

5- Francoise Dekeuwer, l'annee sociologique presses universitaire, France, paris, 2004.

6- Francoise Dekeuwer, l'annee sociologique presses deute .

7- Lahouari addi, les mutations de la société algérienne , édition la découverte, paris xlll 1999.

8- Mead, M, «Le fasse des générations.» Les nouvelles relation entre les générations dans les années 1970-1971.

9- Marie- Thérese Tétu _ Delage , Clandestins au pays des papiers, Expérience et parcours de sans papiers algériens, Paris , Décembre 2009

10- Petit Larousse Illustré,1991

11- Park , Robert E .(May 1928) « Human Migration and the marginal Man », AJS.33 (6) : 890.

12-Poinsot, M (2009) , « L'héritage de sayad » in Hommes & Migration, N° 1278 , P 1.

13-Sayad .A, (1999), la double absence, Paris, du seuil.

14-Sayad A,(2002), Histoire et recherche identitaire, suivie d'un entretien avec Hassan

المراجع بالإنجليزية:

1- Andrea rea, maryse tripier,opcit

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

مدرسة الدكتوراه في العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الاستمارة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

ملاحظة: بيانات هذه الإستمارة سرية، سرية ولا تستعمل إلا لأغراض هذا البحث العلمي الرجاء التعاون مع الباحث مع أسمى عبارات الاحترام و التقدير.

بيانات عامة:

1 – الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2 – السن ☐

3- الإقامة

حضرية ☐ شبه حضرية ☐ ريفية ☐

4 – الحالة العائلية

أعزب(ة) ☐ متزوج(ة) ☐ مطلق(ة) ☐

5 – المستوى التعليمي

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ آخر ☐

6 – هل تعمل؟

نعم ☐ لا ☐

بيانات حول الهجرة

7 – هل لديك الرغبة في الهجرة إلى الخارج

نعم ☐ لا ☐

8 – إذا كانت الإجابة بنعم رتب ثلاثة دول لديك رغبة للهجرة إليها

1. .....

2. .....

3. .....

9 – إذا توفرت لديك فرصة الهجرة إلى بلد آخر، فهل تنوي الإقامة الدائمة أم المؤقتة؟

دائمة ☐ مؤقتة ☐

10 – إذا توفرت لك الظروف و أردت مغادرة الوطن، فما هي الطريقة الأنسب إليك؟

عن طريق التأشيرة ☐ عن طريق الزواج من ☐ عن طريق الهجرة السرية ☐

مغترب (ة)

11 – هل لديك أقارب أو جيران من المهاجرين؟

أقارب ☐ جار ☐ لا يوجد ☐

12 – ما هي الأسباب التي تدفعك إلى الهجرة الخارجية؟

* الأسباب الاجتماعية:

– الابتعاد عن الظروف الاجتماعية في الجزائر ☐

– لوجود خلاف و صراع أسري ☐

– عدم الإحساس بالاستقرار الاجتماعي و النفسي ☐

* الأسباب الاقتصادية:

– لتحسين الظروف المعيشية ☐

– لتأمين المستقبل بوجه عام ☐

– للتخلص من الفقر ☐

* الأسباب السياسية

– انتشار مظاهر الظلم الاجتماعي و السياسي و غياب العدالة و المساواة ☐

– انتشار مظاهر الرشوة و المحسوبية و الفساد الإداري ☐

– عدم الإحساس بالاستقرار الأمني ☐

الفرضيات

13 – إذا توفرت لك فرصة الزواج من مهاجر(ة)، هل تقيم في وطنك أم تتركه و تهاجر؟

أقيم في وطني ☐ أتركه و اهاجر ☐

14 – كيف هي علاقتك بالمغتربين من الأقارب و الجيران في وطنك أثناء عودتهم؟

جيدة ☐ مستقرة ☐ متوترة ☐ بدون إجابة ☐

15- هل تتأثر بالمغتربين أثناء تواجدهم في بلدهم الأصلي و هل تريد العيش على طريقتهم؟

أتأثر بهم ☐ لا أتأثر بهم ☐

ملخص:

تهدف هده الدراسة السوسيولوجية إلى فهم وتفسير إقبال الشباب الجزائري على الزواج من أبناء المهاجرين، وخلال هذه الدراسة لاحظنا جليا تقاطع والتقاء لثلاثة محاور هامة ألا وهي: الشباب، الزواج والهجرة الخارجية، بحيث أصبح هاجس الهجرة إلى البلدان الأوربية وخاصة فرنسا يراود فئة عريضة من الشباب الجزائري وذلك لما يعانونه من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، وفي سبيل تحقيقه يطرق الشباب الحالمون بالهجرة جميع الأبواب ويقومون بمحاولات عدة كاللجوء إلى الزواج من أبناء المهاجرين من أجل الحصول على وثائق الإقامة بفرنسا وترك الوطن.
الكلمات المفتاحية: ظاهرة، الزواج ، الشباب ، الهجرة الخارجية، المغتربين و التغير الاجتماعي.

Abstract :

The aim of this sociological study is to understand and interpret the phenomenon of the desire of the young Algerians to the marriage with the children of immigrants. During this study, we observed a clear intersection and meeting of three important themes namely: youth , marriage, and immigration to the European countries especially France, this phenomenon attracts big youth who are suffering from difficult socio-economic condition and in order to achieve their dream, the young Algerian dreamers nock all the doors, and make several attempts such as the marriage with the children of immigrants in order to obtain residence documents in France to leave their country.

Keywords: phenomenon, marriage, youths, immigration, migrant and social change.

Résumé:

Le but de cette étude sociologique est de comprendre et d'interpréter le phénomène du désir des jeunes algériens au mariage avec les enfants d'immigrés, Au cours de cette étude nous avons observé une intersection et une rencontres claire de trois thèmes importants à savoir :la jeunesse, le mariage et l'immigration vers les pays européens et en particulier la France, ce phénomène attire plusieurs jeunes qui souffrent de conditions socio-économique difficiles et pour réaliser leurs rêves, les jeunes rêveurs algériens frappent toutes les portes et font plusieurs tentatives comme le mariage avec les enfants d'immigrés afin de obtenir des titres de séjour en France pour quitter leur pays.

Mots clés : phénomène, mariage, jeunes, immigration, migrant et changement social.